





٧٨٢٩

البحر الزخار



٢١٠ر٨

الاجوبة المفيدة على الاسئلة العديدة، تأليف

م

الغيطي ، محمد بن احمد - ٩٨١هـ . كتب سنة ١٠٥٦هـ .

٩ق

٢٨س

٢٩×٢٠سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق١-٩) ، خطها نسخ معتاد ،

تليها فوائد في ورقتين

م

٧٨٣٩

١  
عب

الأعلام ٦: ٢٣٤ هدية العارفين ٢: ٢٥٣

١- السمعيات ، اصول الدين أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ .

٢١٠ر٨

البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ،

م

تأليف المهدي لدين الله ، احمد بن يحيى - ٨٤٠هـ  
كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

٢٧٩ق

٢٦س

٢٩×٢٠سم

٧٨٣٩ م

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق١٠-٢٨٩) ، خطها نسخ  
معتاد ، ناقصة الآخر ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٤٩م .٢  
عبالأعلام ١: ٢٥٥ الجامع الكبير بصنعاء / الشرقية  
٩٣٢: ٢

١- الزيدية ، الفقه أ- المؤلف ب- تاريخ

النسخ ج- الاحكام من البحر

الزخار .



اسم تاج هذه الابيات الحقيق علي بن خنيس في المكارم ساكن رحاب  
 ورفها بياض  
 لعصاة وهموا وقالوا انهم  
 وقد حوا جهلاً وظنوا انهم  
 وتشبثوا با دلة مظنونة  
 نيسوا الى اهل البصائر وكلم  
 ظلماً وعدواناً ووثبة مبطل  
 واذا طلبت دليل قول منهم  
 لكن اتينا الاول درجوا بنا  
 هذا وقد منعوا عن التعليل  
 يكفك من اهل المعارف انهم  
 لا تترك الابصار اعظم حجة  
 يدريه من خبر العلوم وراشها  
 صبر تراه عصى الكلام وحممه  
 هذا لا حمد اية قد اشرفت  
 الله اكبر يا فخر الدارين قد  
 وفهرت اهل الزيف عن هواهم  
 الحمد لله الذي اغناني عن  
 اوليس لي سلف فاذا كر محمد  
 صيد حجاجه جبال كحل

اهل استقامة منهج ما اشرفه  
 للحق اهل قد اصابوا في الصفة  
 شبه كنسج العنكبوت من خرفه  
 والعلم كل ضلالة متكرره  
 طوعاً لميل هوى وذلك متلفه  
 قالوا جميعاً كلنا لن نعرفه  
 اغتوا وان مقالهم لن نصرفه  
 عجباً لقوم قد اتوا بالسفسفه  
 حجج لهم أي الكتاب المنصفه  
 لمقالهم معني لها ما الطفه  
 كائن الخطيب امام اهل المعرفة  
 سحر المداين للزجاف متلفه  
 وعلوسى تلك ما بطل السفسفه  
 حصعت البكر فابها المنصفه  
 فغدت صلابتهم ترى مستكشفه  
 فخر المخالف في بيان اسلفه  
 لم لا وهم عدد الرمال المشرفه  
 اعمارهم في سمار المعرفة

الحمد الاول  
 من البعد الخار  
 ١٢١



[illegible]

حواء

امین امین  
انستقل ملک هذا الکتاب الی مرتبی  
خیر الدین حسن بن  
علی بن محمد فاجدین

والله اعلم  
بما في  
القلوب  
والنوايا

الى الخبث الممار الوهاب سبحانه وبحال يرد في سائر حساب واعماله انما صلاته  
فانما حلوا في الطلوع ووطونهم على الرضا القسمة وانما مصدره قوله تعالى  
فانما الله للناس في ربه ولا ميسر ولا ميسر ولا ميسر له من بعده واعماله  
في وصورته درجته على معاني من الموجد في علمه من لواحقه الطلوع في ربه  
وعند الرضا على عهده مع سلامه التوحيد واعماله انما الله تعالى في ربه  
وقال في غيره لا اله الا الله والاعمال والاعمال  
ما لا يكون ولا يكون فحلية ابداه ما هو كافي يسكنون سبحان الله في الاموال بسعده  
ويظن انهم من مهيبي يسكنون ما هو كافي في وفقه واحواله حاله متبخر ونز  
الله تعالى ان يوفيه شيا فما لا اله الا الله على يهوده ونور  
وقال اخر  
لما فاني في مصر ما كنت اري في واخبرني في ما الذي كنت اعمل في ربه في ربه في ربه في ربه  
ولكنه ما وجدته في ربه وما كان ما في ربه في ربه وما كان ما في ربه في ربه  
وقد سئل الانساري عن شجرة وبنوا القوي من امته وهو غلام

[illegible]

مکتبہ

محمد بن عبد الحمن النبیکان

رقم التصنيف : ٢١٧  
رقم التسلسل : ١٠٠  
تاريخ الورد :

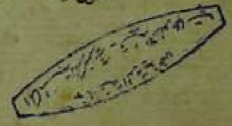
مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم	٧٨٣٩
التصنيف	مجموعه من النسخه الاولى
المؤلف	محمود احمد
تاريخ النشر	١٩٥٦
اسم الناشر	دار المعارف
عدد الاوراق	٩٨٩
ملاحظات	



سأله رحمه الله عن الرجل يترك أهله وأولاده ويأخذ في طاعة الله تعالى  
الحمد لله وكفى وسلاماً على عباده الذين اصطفى **وروي** عن أبي بصير عن  
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
أو كما يروى في الخبرين **مسئله** ما يوجب الموت في طاعة الله تعالى  
طالباً بغيره أما المسئلة فمما يوجب الموت في طاعة الله تعالى  
هل ياكلون في قوتهم وهل يعرفون من يروونهم من الخبايا وهل يسبح الموتي  
نبراً من يروونهم ولو من بعد **وهل** يرون التسليم على من سلم عليهم **وهل**  
تترادون **وهل** يتأثنون بالزارع ومن جود بكلاً خياً ويعتقون علام من يروونهم  
**وهل** تأتي أحوالهم من الخبايا ويعرفون أحوالهم ويتأثنون من الشئ منها **وهل**  
إذا شئ الخليل من أخذ مطلة أو أبدأ بئس المثل الأول **وهل** المرواح ملائكة  
الجنة المورث أو أفعالهم وقتادون وقت وما الموت الذي حضر فيه وما  
الحكمة في ذلك **وهل** راحة المقبول خاصة بالمسلم والجمعة أم في كل وقت  
وهل جميع الشهداء يسألون في يومهم أم شهداء المعركة فقط وهل اطفال  
المؤمنين الذين لم يترجوا في الدنيا يترجون في الآخرة **وهل** تغاف الممت  
على أفعال الصالحة كترك الصلوة وغيرها إذا مات علا ذلك وهل يجوز الخط  
علا بعض القصور المملوكة **وهل** الصدقات إذا كانا فعلاً صغيراً ومات  
أخيهما مات الآخر بعده هل يكون هذه الغضبة فاطمة للصدقة بينهما  
وهل ينفخ الغامض بطنه الذي في الآخرة **وهل** إذا قال شخص آخر أن متي  
وأت لك كذا وكذا فمات ولم ينف بالمرء له **وهل** يستوش منه الممت  
ويصير له عليه حق **وهل** من رآه عقاله يحوي أو جذب إذا أعلن به حق كادمي  
ذلك شافع ويستقط عنه ذلك وفي أموال السامى هل للعالم لهم أن ياكل آخرة  
منها **وهل** لترك السامى في الزرع أن ياكلوا من أموالهم صافية وهل يجوز  
الصدق من أموال المذكورة عن أبي بصير من المذكورين **وهل**  
يجوز الأقراض من ذلك **وهل** يجوز أن يكون دواهم **وهل** يجوز أطفام  
الضيق من ذلك **وهل** غنيادانهم له **وهل** إذا كان بين أبيهم وبين شخص آخر  
صدقة ثم جاءهم راتب يجوز له المكل من ذلك أو لا كل ذلك مع وجود وصي  
سريع **وهل** إذا وقع من ذلك يكون كثيرة أو لا يستطيعون الناس في الجواب من  
فضلهم مثلاً من عمنه وآله **وهل** أما الحوية فصلاً  
الحمد لله اللهم عالمي من لدك علماً نافعاً قد استعمل هذا السؤال علاماً

كثيره



كثيره من أحوال الموتي وغيرهم وقد تكلم الناس على أفعالها فتكلم عليها  
مسئلة **مسئله** أما كون الموتي ياكلون في يومهم بعد ردة الأكل في حق الشهداء  
قال **ابن بطي** ولا يحسن أن ياكلوا في سبل الله أموالاً بل أخصاً عند ردهم برفوت  
**وروي** الإمام أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم سند صحيح عن علي بن أبي حمزة  
قال سئل أأخذ بعمل الله أو أختم في أحوال طنوت خسر تؤذيهم الله  
وناكل من ماله وتاوي إلى فساد كل من ذهب في ظل العرش **وروي** الإمام أحمد  
وعنه بن حماد في مسندهم والطبراني بسند حسن عن حماد بن عيسى عن عيسى  
عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
يخرج إليهم رزقهم من الجنة غدوة وعشيرة **وروي** بن أبي حاتم والبيهقي في شعب الإيمان  
عن أبي القالب في قوله تعالى ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموالاً بل أخصاً عند ردهم  
قال يقولهم أخصاً في صورة طيوت حصن بطيرون في الجنة حيث شاءوا أو الأراجيح  
الشهداء بالجسد لا بالروح فقط ولا يباح في ذلك عدم السخوة من المروءة أعظم دليل  
علا ذلك أن حيوة الروح ثابتة لجميع الأموات المؤمنين والكافرين بالجماعة ولو لم يكن  
حياة الشهداء بالجسد لا يتولى هو وعيظه ولم يحصل له من غير علا غيره ولم يكن له  
بعالى ولكن كما تشعر به أي حياتهم باجتماعهم يكون ذلك من الغيب عنكم ولذا قال  
جبريل في تفسيره يشعر أن لا تروونهم وتعلموا أنهم أخصاً **وهل** فظاهر أن ذلك في الشهداء  
بالاكل والشرب في البرزخ ليس للاحتياج بل للاكرام والتعظيم **وهل** السمع في  
الذين أكلوا من أموالهم أو أكلوا من أموالهم في الدنيا وشهد له صلوة موسى في  
قبره فإن الصلوة تستدعي حياً وكذا الصفات المذكورة وفي أقوال المتأخرين  
ليله المبرور أكلها صفات الاحتشام ولا يلزم من كونها حياة حقيقة أن تكون الملائكة  
معها كما كانت في الدنيا من الاحتشام إلى الطعام والشراب وأما المذراكات  
كالعلم والسماع فلا شك أن ذلك ثابت لهم ولما يروون ولم يرد ذلك لغير الشهداء  
كن **وهل** الحافظ الجلال السيوطي في كتابه في حيات المتأخرين بعد أن سأل أخصاً  
ذاته علا حياتهم **وهل** هذه الماحيات دالة علا حياها التي صلى الله عليه وسلم  
وساير المتأخرين **وهل** تعالى ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أموالاً بل  
أخصاً عند ردهم برفوت **وهل** المتأخرين أو لا ذلك فهم أحل وأعظم وقيل من الم  
وقد جمع مع مع النبوة وصف الشهادة في دخولوت وعموم لفظ الآية اسمهم  
**وهل** الرطب في المذكورة في أشأ كلام بقله من شجرة أن الشهيد بعد











وقد أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 في حديث آخر حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الطبراني في الكبير من حديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 أهل الرخمة من عبادة الله كما يلقون الشجر في الدنيا فيقولون بطروا صاحبكم تسارع  
 فانه كان في كرب شديد ثم سألوه ما فعل ولاد وما فعلت فلانة فيقولون اننا  
 لله واننا اليه راجعون ذهب به الى أمه الهاوية في هذه الاخبار ان ارواح الموتى يلاقى  
 وتتحدث واما كونها في عالم في ذلك شئها عال اهل الدنيا فلا تظن ذلك من له اطلاق  
 علا ان حال البرزخ مغاير لحال الدنيا ولا يلزم من اشتراك الطائفتين في  
 ذلك ان يشعروا اذراكها قال الحافظ بن حجر وما وقع في بعض الاخبار من  
 انهم الذين تقص عليهم الاعمال ان تقص من بين في الاخبار المتقدمة من  
 قلوب والمخاوف ومن ذكرهم كاهو اظاهروا ولا تحتض سوال الموتى عن كان مدعو  
 معهم في مقبرة واحدة بل سوا كان وينا او بعدا **واما** ان ارواح الممات  
 فقال بعضهم وقد وردت اخبار في ارواح الممات بعد الموت الى وقت يورثه  
 الله تعالى لهما ما دونها في النصف وانها تنصرف هناك وسواءت القوت  
 او الدور باوون الى محلهما من عيش او سجين **واما** ولم يبق علاما ورد في ذلك  
**واما** السؤال عما سئل في الميت من اخذ مظهره او انما سئل الميت من ام لا  
 مبي على ان الميت يعرف ذنبه وسنج سلامه وقد مرنا ما ورد في ذلك والروح  
 وان كانت في علق فلها اتصال مقنوب بالحسد لا ينسب الى اتصال في الحيوة الدنيا بل هو  
 استند اتصال من حال النائم وقد قيل بعضهم ذلك بالتمسك في الشما وشعاعها في الارض  
 وبهذا الاتصال يعرف الميت ذنبه وترد عليه السلام وسنج كلامه وبنالكم  
 للشكايق المذكورة وقد ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم كلم اصحاب القليب  
 القتلى بعد ذلك وقال ما انتم تسمعون لما اقول منهم **واما** ان كان عايشة رضى الله  
 ذلك واستند لها بقوله تعالى انك لا تسع الموتى ولا سمع الصم البقا وقول تعالى  
 وما انت سمع من في القبور فاحبب عنه بان معنى ذلك لا تسعهم سمعاً بغيرهم  
 اولاً سمعهم الا ان شاء الله قال الشيخان وادحان ان يكون في ذلك الملائكة  
 بعن كما ولا عايشة حان ان تكونوا استمعين اما لا كان رؤيتهم كما هو قول  
 الجمهور او بان الروح على راس من نوحه السماء الى الروح من غير رجوع الى  
 الحسد **واما** الهة فانها كقولها اقامت سمع الصم او سدى العي ان الله

هو

هو سنج وتحقق قال **الف** طي روى من حديث ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن القاشم بن مخنف عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت  
 نوريه في قبره من نورته في بيته **وب** ل عوز ان يكون الميت تسع من افعال  
 واما الهة ما توريه بلطيفة خديا الله لهم من ذلك يتفلسف او علامه او دليل  
 او ما شاء الله وهو القادر علامتنا ودوي عن غزوة قال رفع رجل في علي عنه  
 عمر بن الخطاب رضى الله عنهما فقال له عمر رضى الله عنه في ذلك الله تعالى  
 اهدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبره **واما** السؤال عن كون  
 الارواح ملازمة لجنينة القوت او انما تنصرف وتنادون وقت وما الوقت  
 الذي تنصرف فيه وما الحكمة في ذلك **الجواب** عن ذلك انه قد اختلف في ذلك  
 بسبب ما وقع في الخبرات من هذا فقال مالك بلعن ان الروح تترك  
 مرسلة بعد موت حيث شئت وقال احمد ارواح المومنين في الجنة وارواح  
 الكفار في النار **قال** بن قينه **قال** طائفة من الصحابة والمفسرين ان  
 ارواح المومنين بالمخاض و ارواح الكفار يبيت هوت وهو بين يصر موت  
 وقالت طائفة ارواح المومنين من بين آدم عليه السلام و ارواح الكفار عن  
 سماءه **وقال** محمد بن عبد البر ارواح الشهداء في الجنة و ارواح عامة المومنين  
 على ائمة قوتهم **قال** وهذا اصح ما قيل واخبر **السؤال** وعرض المقعد  
 وعدان العترة وبعيد وزادة القوت والسلام عليها وخطابها من طيبة القفا  
 التي اضر ال علة **قال** بن القيم وهذا القول ان اريد به ان يملأ رمة القوت  
 لمعارفها هو خطأ يرد الكتاب والسنة وعرض المقعد لا يدل على ان الروح في  
 القبر ولا علا فتا به بل علان لها انما كما به يصح ان يقرض عنها متعدها فافات  
 للروح شانا اخر فيكون في الرفيق وهي متصله باليد من حيث اذا سلم المسمك علا  
 صاحبها تد عليه السلام وهي في مكانها هناك ثم اطلق المسمك **قال** بن قينه  
 الى ان قال **واما** تسعرت هذا يكون السجدة الدنوي ليس منه ما شابه  
 واما البرزخ والآخره علا خط غير المألوف في الدنيا انتهى **وقال** بن القيم بعد  
 نقل الحوال ولا تختم علا قول من هذه الحوال يختم بالضمير والمغفرة بالطلا  
 بل الصحيح ان الارواح متفانته في مشرقها في البرزخ اعظم فادب ولا تغاض  
 من الموقلة فان علا منها و ارد علا فرق من الناس حسب درجاتهم في السجدة  
 والشفقة **فمنهم** ارواح في علا عيسى في الملاء المعلقة وهم الانسا وهم  
 متفانون في مساير لهم كراهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليله المشرق

عدا من غير رجل ولم يرد في هذا  
 وروى عن جماعة من الصحابة والفقهاء  
 ارواح المومنين



ومنهم ارواح في حواصل طيور في حصى شجر في الحية حيث شأن وهي  
ارواح بعض الشهداء لم يخضعوا فان منهم من تحبس عن دخول الجنة لذن  
او غيره بعد شاق الحديث الدال على ذلك كما قال بعضهم من يكون على باب  
الجنة كما في حديث بن عباس علا ما روي في باب الجنة ومنهم من يكون  
محبوسا في قفزه كحديث صاحب التكملة انها تسد عن عاكبه نار او قفزه ومنهم  
من يكون في الارض لم تقبل روحه الى ملائكة الاغلاط انها كانت روحا سفلية  
ارضية فان الملائكة انقضت السماوية كما انها لم تحل لها  
في الدنيا فان الروح بعد المفارقة للحقة بالاشكال واصحاب عجلها فالمرجع من  
احد ومنهم ارواح تكون في بؤر الرثا والارواح في بؤر الدم الى غير ذلك  
فليس للارواح شعيرة لها وشعيرة مستقر واحد وكلها على اختلاف منازلها وتفاوت  
مقرها لها اتصال باحسانها في قبورها يحصل لها من النعيم او العذاب ما  
كنت لها الله تعالى في الحديث الدال على ان ارواح الشهداء  
خاصة في الجنة دون غيرهم وحديث كعب ميمون علا الشهداء اواميرهم  
قنارة تكون في السما والجنة وقنارة تكون على اقبية القنوت وقد قيل انها  
تزور قبورها كما كل جمعة علا الدوام قال الحافظ بن حنبل في فتاويه ارواح  
المؤمنين في عليين وازواح الكفار في سجين وكل روح اتطهر بحسنة واحدة  
وهو ايضا مغنوى طيبته الاتصال في الجنة بل اشبهه بكنة حالك النام  
وان كان هو اسكند من حال النيام ايضا وهذا جمع ما افرق من الاخبار  
ما ورد بان مقرها عليين او سجين ومما نعله الجمهور بن عبد الرحمن  
الحميري انها بعد اقبية قبورها قال وفي مع ذلك في ما دون لها في الصوف  
وتأوي الى حلقها وعلين او سجين قالوا اذا نقل الميت من قبره الى قبور المدفون  
مقبور وكذا لو تفرقت الخرافة **واما السؤال** عن كون اطفال المؤمنين  
الذين لم يتركوا في الدنيا هل يتركون في الآخرة قالوا ان طواها الحديث  
نقل علا ائمة يتركون وكذلك الملائكة الذين كانوا ايضا يتركوا من  
اهل الدنيا في الظاهر من حديث ان هرة البراءة في الجنة اكثر ام التي  
قال الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في الجنة احد الا ولد وحيوان  
انسان ان الله يترك في سائر ما ورد استعس حله وما في فيها عرس  
انفس وفي رواية في الجنة وكل من اهل الجنة روحان انسان اي من  
الحيوانات سوا ما له من الحور العين كما صرح بذلك رواية ابن علي

والسهي

والسهي ولقطها من دخل الرجل منهم غدا اشهد وسعي روحه مما ينبغي وسن  
من ولد آدم كمن فضل علام انشاه الله بعد انهما في الدنيا قيمان من المؤمنين  
فلان من روح تروح انفس من المذنبات لدخوله في يوم في الغربة وعموم البر  
والظاهر ان روحه لا روح لها في الدنيا لكن له روح في الآخرة في اوارده الله  
**واما السؤال** عن كونه المستغاث علا الما فعال الفضة كبرك الصلوة وغيرها  
اذا قامت علا ذلك **فالجواب** نعم لله تعالى ان يغاث علا ذلك في القبر وفي الدار  
الآخرة بدخول بارحهم كما كانت يدرك ذلك بل الكثرة الكثير الشبهة اما العبد  
في القبر وقد فيه اخذت كثره منهم **اما** روى ابو بكر بن شريك عن ابن هرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اكثر عذاب القبر في البراءة  
وروى الشيعات عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل  
قال انهم في العذاب وما بعدا في كبر اما احدهما فكان يمشي بالجنة واما الآخر  
فكان لا يستريح من البول وروى الطحاوي عن بن مسعود عن النبي صلى  
عليه وسلم انه مر على قبرين ثم قال لعلمه عطف عنهما ما لم يتبشرا ورواه  
ابن داود كان لا يستريح من بوله وروى الطحاوي عن بن مسعود عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال امرت بعد من عباد الله تعالى ان تصوب في قفزه ما  
خلدوا قلم يترك سأل الله تعالى حتى صارت واحدة فامتلا قفزه عليه نارا قلنا  
ارتفع عنه افاق قال علم جلد يروي قالوا انك صلت بعد طهور ومررت  
علا مظلوم فلم تنصره وروى البخاري عن سمرة بن جندب من حديث طويل فيه  
روى النبي صلى الله عليه وسلم للجماعة الذين بعدت نون وهم من حديث بالكرة  
فحمل عليه عنه حتى علا الما قال الرجل الذي عليه الله العار فنام عنه بالنيل  
ولم يحل بما فيه بالهات والزناة واكل الزنا قال العلماء فما نقله القوامي  
في الخصال المتعديين في قبورهم من حديث البخاري وانه كان مناما فقامات  
الجنات عليهم السلام وفي حديث الطحاوي نص ايضا وروى ابو يعلى البراء  
والحاكم وصححه في قصة الحبشي الطويل ومرض الصلوة عن ابن هرة  
رضي الله عنه قال ثم اني النبي صلى الله عليه وسلم علا قوم يرضون وشهم  
بالقصر كما انصحت عادت كما كانت قال يا حبر من هو طاهر هو طاهر الذي شالفت  
رويتهم عن الصلوة المكنون الحديث **واما** العذاب في الدار الآخرة  
فخرج ابو نعيم والصبيا عن كعب بن سفيان في قوله قال رسول الله للزانية  
اطلقوا انا مطهر من اهل الكبار من امة محبي الى النار فنادى الزانية ليكن

في كبر

فقال  
من هو



الرجال وذو ايل التام فبطلت بهم الى النار الحديث واخرج الشماخ عن  
ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادعى ما ليس له فليس منا وليتوب  
مفعلة من النار واخرج الطبراني في معجمه الصغير عن ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما بيع الزكاة في النار واخرج الترمذي في المعجم الاوسط  
عن جابر بن الوليد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسد الناس هذا للناس  
في الدنيا واخرج الامام احمد بن حنبل في مسنده عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه ذكر الصلوة فقال من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم  
ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نوراً وبرهاناً ونجاة وكان يوم القيامة مع  
وهامان وقارون وابي بن خلف واما السؤال عن التخييط على بعض المهور المحلو  
فالجواب انه كان المراد بالتخييط البناء كقوله كسيت اوقية او خردك فهو مكره  
كراهة نهيية اذا كان البناء في ملكه وكما يكره البناء على الغير بكرة بناء  
وروي عنه عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص الفريضة  
تتبعه وفي رواية صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص الفريضة  
لكن حيث خشي على الغير من اذله او يوضيحه او يناف من السيل ان يخرجه  
وتظهر المستفاد من البناء بكرة كراهة اما البناء في المهر المستبلة فمكره  
ويكره كل في المهر وغيره وان طاهر كلام العزيم والروضة الكراهة في  
المراد في المستبلة التي غشيت ليد من غموم الناس دون وقف اذ الموقوف قد  
حرم البناء فيها قطعاً والحق الاذرع الموان بالمستبلة لانها تضييقاً  
علا المهرين مبالا مصلحة فيه ولا عرض شرعي بخلاف الجاهل واما السؤال  
عن الصدقة اذا كانا فعلا نضعه ومات احدهما ثم نأى بالآخر بعد  
هل يكون هذه المصلحة قاطعة للصدقة بينهما وهل يقع النقص  
صحة الدين في المهر واما ان الضعفة حيث لم يكن ملكة واضر  
عليها حتى صارت كسرة هذه الصدقة واما اخوة النبي صلى الله عليه وسلم  
عداوة في المهر عند بن حنبل وان جرت عن مجاهد المخلد تعصم  
بعض عدو وقال بعضهم الميثاق بيني وبينك واخرج عبيد بن حماد  
عن فائدة في حديث طويل المخلد يومئذ بعضهم لبعض عدو الميثاق  
المفصّل لكن اخذ الصدقة من تحت يمينه ما قبلها ولا ضره ذلك الصدقة  
ولا مانع من انتفاع الغاض بصحة الدين ذنباً واخرى اما في الدنيا  
فبان

ب  
ان

ان

فبان توَقُّفُ التوبة بوعظه وحقه او بتركه دعائه وامام في المخرجه فشفاعته فيه  
في السؤال عن قول بعض اصحابنا ان من قبل فزان لك كذا ايمان ولم يوف بالقرارة  
بمثل يتشوش منه الميت وبصر له عليه حق الجواب ان هذا وعد لا يلزم الوفاء به  
ولا يثبت به حق الميت ولا يتشوش لعدم الوفاء به خصوصاً على من يقول بواب القرارة  
ليقاً ذي الوفاة وعد به من الرأفة والتفاد بعدة بوصول بواب ذلك الميت واما  
السؤال عن صلاة من لم يبلغ هل يرفع له بها درجات الجواب نعم فقد صفا الامام  
النوري في شرح صحيح مسلم في الحديث الذي فيه ان امرأة بلغت صبيها للنبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت الحمد احم قال نعم ولك اخريه محمد للشافعي ومالك واحمد رحمهم الله  
وجماهير العلماء ان من صلى بعد صبحاً وثاب عليه وان كان لا يحرمه عن صلاة الا سلام  
بل ينع تطوعاً وهذا الحديث صحيح صريح فله انهم في صلاة ثاب على الخ يبارك على الصلوة  
ويرفع له بها درجات فان الصبر بآت في خطه خطاب ليد على الصبح في مذهب العلماء فانه  
ما مور بالصلوة من حيث الشرائع امر بآت ثاب عليها قال الشافعي واما السؤال عن  
العقلة المحبوبة او الجارية اذا تعلق به حق ادين من قبل ذلك هل ينفق وتنفق عنه  
بل ذلك فالجواب انه لا ينفق عنه ذلك بل هو المان في هذه الحالة ينفق لان خطا الوضع  
متعلق به كما انفق عليه الفقهاء من صانته ليلتفتل وارش الى ان ينفق ويحرمه فليس بركة  
البيعة التي لم يعلق بها حكم التبعة واما السؤال عن اموال النكاح وهل للعالم  
لهم ان ياكل اخرة منها فالجواب ان الولي ان قدر له ما ياكل ويحتمل ذلك من اجل ان  
علا التعليم وكان اخرة المثل فاكل فيمور له ذلك لان اخرة معلم البيت الواجبات والقران  
والادب من ماله لمن ذلك يستمر معه وينفق به واما السؤال عن اكل شركاء  
النكاح في الزرع وغير شركائهم من ماله ضيافة وعن الصدق منها عن استعمال ذواتهم  
وعن اكل الضيوف والزوار من ماله اذا كان ذلك عادة ابايهم وكان كل ذلك مع  
وجود وصي شرعي وهل اذا وقع من ذلك يكون كبره فالجواب ان اكل اموال  
النكاح من شركائهم وغيرهم لا يجوز ذلك وكذلك اطعام الضيوف منها والراية سوا  
كانوا ضداً ابايهم ام لا يجوز ولو كان ذلك عادة ابايهم ومصل ذلك المصنف  
ولو عن ابايهم من الايتام وغيرهم وهذا لا يقتضي منه لا يجوز ولا فرق من عدم  
جواز ما يقدم كله من وجود الوصي الشرعي وعدمه واما الافتراض من الوصي ملك  
اليتيم فلا يجوز له الضرورة كسيرة او تبت بشرطه المعروف في كتب الفقه ولا يجوز  
استعمال ذواتهم ولا ثوبها من غيرها من ولين عليهم واذا استعمالوا او ترك من  
عز ذلك لزمه اخرة مسلمة لمدة الاستعمال والاولى واذا علم الاكل والاخذ











وما وافق الله في حكمه على ما في حكمه...  
والله في حكمه على ما في حكمه...  
والله في حكمه على ما في حكمه...

اعلم ان رموز الفقه ثلاث مراتب **الاولى** من الصحابة **والثانية** من التابعين...  
والثالثة من اهل البيت عليهم السلام...  
واما اهل البيت عليهم السلام...  
واما اهل البيت عليهم السلام...  
واما اهل البيت عليهم السلام...

في كتابه...  
في كتابه...  
في كتابه...

هذا هو الكتاب...  
هذا هو الكتاب...  
هذا هو الكتاب...

هذا هو الكتاب...  
هذا هو الكتاب...  
هذا هو الكتاب...

**الحمد لله على ما في حكمه**

والاصناف الدائمة والمطائف الكلامية والقواعد اصولية...  
والسنة النبوية والاجكام الفقهية والمسائل الفرعية...  
والاحكامات الفقهية مع الادلة العقلية والحد القطعية...  
والامارات الظنية من الايات الحكمة والامارات النبوية...  
والاحكامات المروية والقياسات المعنوية...

**تأليف مولانا امام محمد الميرزا عارف الشار**

محمد الانام محمد ابنه...  
على كل خاص وعام...

**المهدي عليه السلام محمد بن محمد المرتضى قدس الله**

روحه ونور صريحه محمد بن محمد...  
والرواحه احمد بن...  
**وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم**

نام على هذا الشجر المبارك...  
سلمه عشر حجابا...  
رعدة عن حجاب...  
وله الحمد لله...  
والله اعلم...

هذا هو الكتاب...  
هذا هو الكتاب...  
هذا هو الكتاب...



في العاشرة من المطر  
وغيرها من المطر  
من رايه الا انها لم  
تكن

باب الاحكام المتضمن لفقه الاسلام

# كتاب الاحكام المتضمن لفقه الاسلام

فصل فيما يلزم معرفته من الشرعات اعلم ان العمليات لا تعلم فيها بل  
الواجب النظر فيما لم يعرف منها كما هو وانما العلم بالعمل والشرعات **ابو حامد**  
تعلم اركان الاسلام الخمسة وهما ما يفرض عين على كل مكلف فلا  
احطاط خلا ولا كفي بالاجماع **ابو حامد** وكذا تعلم شروط المعاملة على التاخير فرض عين  
قلب وكفى المعليد في تفاصيل ذلك لا جهلته لما من **ابو حامد** وتعلم الزيادة على  
ذلك حتى يبلغ رتبة الاجتهاد فرض على الكفاية وهو ما كان مقصودا في الشرع لا على عين  
فلا ولا احطاط فيه خلا قال وفي تعطل فرض كفاية في موضع خرج  
فيه من علمه وقدر عليه قال وكذا ان لم يعلمه اذا كان فرضا من موضعه وكان يلقونه الحق  
ومن لا فلا فلا ولا خلاف في ذلك قال ولا يجب معرفة مسائل الاعتقاد بدليلها  
بل يكفي اعتقاد تسليم قلب بناء على جوان التقليد فيها وقد مرابطا قال ويجب  
ازالة الشبهات ان عرضت ولا بد في قطر من عالم يرجع اليه فيها لجعل النظر في العبادات  
واعباد دخل الشبهة فرض كفاية فلا **ابو حامد** اما البعض ففهم واما معرفة الله تعالى  
بصانته وعبد له وحكمه ففرض عين على كل مكلف كما مر **ابو حامد** ولا يجوز  
خلو الزمان من مجتهد اذ هو فرض ولا يصح اطلاق الامة على الاخلال به وقد قال الله  
عليه وسلم لجمع امتي على صلاتي **ابو حامد** وقول اصحابنا لا يجوز من الله تعالى الاخلال الزمان  
عن يصلح الامامة وان الاجتهاد **ابو حامد** شرط فيما ينسب في ذلك **ابو حامد** وغيرهما  
يجوز لهؤلاء صلى الله عليه وسلم ان الله لا يرفع العلم ابتداء من عده لكن يقبض العلم احي  
اذا لم يبق في الدنيا عالما الخد الناس رؤساجها لا فسيلوا فاقوا غير عالم فضلو واضلوا  
فلنا مني على الخير سلنا فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي على الحق  
ظاهرين حتى ياتي وعد الله وخوف وهذا راجح لموافقة العبد والحكمة فثبت ما قلنا  
**ابو حامد** وخبر طلبة العلم النبي الذي لقوه صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى  
ما يتعبه وجد الله لا يتعبه الا يصيب به غرض من الدين لم يجد رجح الخد يوم القيمة  
رواه في السنن وروى انني وجدت وكعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم من طلبة العلم  
ليماري به السفها او نكازة العقل او يصر فيه وجوه الناس اليه ادخله الله النار وروى

عنه  
الذي اسار اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلا يملكه في الاسلام لقوله تعالى  
ويعق ما بها لعله يرب الى  
هم الا انها ما يصر بعد  
عليها كما لو كانت علم  
فربا الا انها من معيار العباد  
في ليله الائمة من اجاب الله  
عليه من كبري المعاد العوام  
ما يكون دون  
ساعة العباد

في كتاب ابو حامد  
ما علمه من العلم  
ما من حظه من العلم  
وان لا يصر على العلم  
كونه في العلم  
فجهد وذلك من العلم

موصوفات من العلم  
ولا بد من العلم والادب  
كلية بالادب

الداري وهو من اجمع الرواة على حفظه وصحة روايته عن علي بن ابي طالب قال باجملة العلم  
اعلموا به فانما العالم من علم ما علم ووافق علمه وسكون اقوام تعلمون العلم لا يجوز  
تراقبهم خالف علمهم علمهم وخالف سرهم غير علانية وجلسوا خلفا شامهم بعضهم  
بعضا حتى ان الرجل منهم لبعض على حليته ان جلس الى غيره ويدعه او ليك لا تصعد  
اعلمهم في مجالسهم ذلك الى الله تعالى وهذا البند او في كتاب الاحكام  
**كتاب الطهارة** من عماره عن غسل ومسح او احدها او  
ما في حكمها المطهرات تصفو مشروعة وفيه ابواب **باب التماسات**  
**فصل** في اعدادها هي عشر **ابو حامد** ما خرج من سبيل ذي ذم لا يוכל وفيه  
مسائل **مسألة** فالعايط خشن اجماعا **الاكم** وزيل ما لا يוכל قياسا عليه **الاكم**  
منوع قلنا من ثبوته سلنا فقه قال صلى الله عليه وسلم في الروثة القار كشيح ذرق سباع  
الطير طاهر لترك السلف غسل المساجد منه قلنا ليعذر الاحرار في اليسير ولا نسلم  
فيما تباحثوا البول كالبول وقول **ابو حامد** يصح بول الصبي الذي لم يطعم الطعام اذ امر صلح  
بذلك خلاف في كيفية تطهيره لما انما تغسل يوك من البول والعايط **ابو حامد**  
**حق مرعي** **عبد بن محمد** وهما من المأكول طاهران لقوله صلى الله عليه وسلم لا بأس  
بابول الدبل والبقر والعنم ما اكل لحمه فلا بأس ببوله كل شيء يتغير **الحبر** ولطوافه صلح  
راكبا بعيرا ولا يباحته التداوي ببوله **ابو حامد** بل يجسان لقوله تعالى من بين فرس ودم ممرها  
باجلاض طاهر من بين خنثين قلنا لا نسلم بحاسة الفرس لما مر **ابو حامد**  
وذرق البجاج وخوف طاهر كزبل المأكول **ابو حامد** لا نعتين في المعية الى القدر  
كالعايط قلنا بغير ذلك النجس لا نجس كخبر النعم **ابو حامد** وذرق النوق والثرث  
وخوفها طاهر اجماعا لخروجه عن صفه الدم **طع حص** وكذا دم قصعه اذ ليس مساج  
كالعبد **ابو حامد** من اذ عمته الآية **الحبر** قلنا خصصها القياس ولا يحقق ان الخلاف  
في كونه دما شافا **طع** **ابو حامد** وبول الضفيع طاهر كينته اذ لا دم له **ابو حامد**  
لحسن قياسا على ان له دما والظاهر خلافه **طع** **ابو حامد** ومنى الادبي بحسن لقوله  
صلح اما تغسل يوك **الحبر** وامطه منك باذن ولا يجابه الغسل فاشبهه الجيص  
**ابو حامد** طاهر اذ فرقة **ابو حامد** من نوبه في الصلوة قلنا لعله لم يشعربه قال ولقد كرمنا في دم  
قلنا **الحبر** بالتركيب السوي قال جند اخلق البشر كالطيس او كالبيص قلنا

يوم الجمعة







٤ الرجل وصح

[illegible][illegible]























واحوط ولعل قيامه كان بعد وفعل الصلوات ليس بحجة **مسلم** ويجوز في خراب  
لا مال كاله او عرف ورضاه وتعمل في المحصول بالعرف **مسلم** وتنبه ان يتفاج وتفتح  
ثلاثا وبعد الفلاح يستبخر الجذب ثم يحد ويستعفر ويخرج باليمنى ولا يبهض حتى يستمر  
ثم يستحجر ثم يستحي للآثار في ذلك **باب الاستطابة فصل الاستحجار**  
ثلاث مشروحة اجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم يلبس ثوب مع ثلثة اجار يستطيب بها أو السيلان  
سواء اجماعا **مسلم** ولينس بواجب اذا دلل **مسلم** الامر يقتضي الوضوء فلو وهو قوي  
**مسلم** يجب من الحضاة الجافة ثلثة اجاسه **مسلم** ولا تحري بغيره او ولبس  
صلح عن الاستحجار بالروث والروث وبغيره او بغيره بكرة فقط اذا قصد تخفيف الجاسه  
وقد حصل بها ولنا النهي للتحريم الا بدليل **مسلم** ولا ينبغي العود لقوله  
لقوله صلى الله عليه وسلم من استحجر فليوتر واذا قصد الازاله **مسلم** قال صلى الله عليه وسلم ثلثة اجار ينفين  
الموس ثلثة اجار وبكفي للقل والبذر ولا تكفي ثلثة احرف واسر الخلفون فالحذر للاغلب  
**مسلم** والحذر ونحوه سواء لقوله صلى الله عليه وسلم ثلثة اجار اول ثلثة احواد اول ثلثة خيانت  
من ثراب رواه الدارقطني واذا قصد الازاله **مسلم** لم يرد الا الحجر قلنا الدارقطني  
مقبول سلما فالقصد الازاله لا العبد فلا يشبهه الرمي **مسلم** ولا يستحجر بحجر  
الحرمه كالعظم ولا ما يغيب الماده لا يرفع حكما ولا يغيث لقوله صلى الله عليه وسلم افاكش ولا تضليل  
ادلا نفى اليتم **مسلم** ولا السير ولا ماله حرمه كالطعومات والاعلاف لا يوصف  
او الجح كالحرم والبعر وما كنت عليه علم **مسلم** فان استحجر بحجر او خفف بالرمح او الشئ  
اعاد بالاحجار في الاصح قلت ان لم يستح واداعاه نظر فان كان معصوبا او بغيره او بعد  
استعماله شرفا كالمسك حرم واخر كما معصوب **مسلم** وكيفية امر الاحجار ان يهرج  
على الصفحه اليمنى والثاني على اليسرى والثالث على المشربه لقوله صلى الله عليه وسلم من استحجر بحجر  
المشربه او يديره الاوى من مقدم اليمنى الى مؤخر اليسرى يراى ثوبها ويعكس في الثاني  
ويحوي الثالث عليه جميعا لقوله صلى الله عليه وسلم ثلثة اجار وبكفي للقل والبذر ولا تكفي ثلثة احرف واسر الخلفون فالحذر للاغلب  
لا استيعابه ويكره باليمنى ويستحب الفرج ومن لم يسه التلث زاد ونزد وتراه **مسلم**  
ومن كاه اقل او قصر **مسلم** لا لنا امر **مسلم** وهو من كل جاسه معاده غير  
لا الاستحاضه لعدم الغايده **مسلم** ويلزم المسمون ان لم يستح بالمال لقوله صلى الله عليه وسلم  
ولو حوب بقليل الجاسه للصلوة ويستلصق في النقيه ههنا وغيره من لم يوجب الخا

بلغ  
وهو خطا  
الباليه

الشره وكذا اخرج  
عن ابن عمر  
عن ابن عمر  
عن ابن عمر

**فصل الاستحجار** انما اشترى الجواب بالمال لا يجب من لم يرد الصلوات اجماعا لقوله صلى  
ما اريد كلما ثبت ان اتوا الخبر **مسلم** **باب الحياض** ويلزم المصلوه لقوله  
تعالى فلم يجد واما الآية وقوله صلى الله عليه وسلم هو آلم فعليه كونه وقول علي عليه السلام فاتبعوا الحياض  
الماء **مسلم** **باب وقاص** ثم قال صلى الله عليه وسلم ثلثة اجار ينفين الموس ثلثة اجار وبكفي للقل والبذر ولا تكفي ثلثة احرف واسر الخلفون فالحذر للاغلب  
ثلثة اجار فلنا صلى الله عليه وسلم فابن سقوط الماء قالوا حديث فيما للندب لقوله عشر من سن  
المسلس فلنا قد نطلق الشبهه على الفرض وسيل صلى الله عليه وسلم غير لما فعل لا الا ان لا  
يخبر الماء وقالت عائشه من ان واجبك ان يغسلوا اثر العايط والبول برخاسه فليس  
ار الثا فوجت **مسلم** غسل البذر بحيث **مسلم** ما يغسله الا الشاخص ان تعدت الشرح  
وزادت على البذرهم غسلت ودونه الحجر او الماء وجواب **مسلم** والبرهم النعلى درهم اسود  
كحافر البعل يحرق الوسط ملفوف الطرفين فيعفى عندهم عن قدره مساحه طول  
وقرصا وان غلط العقب **مسلم** ان لم تعد الشرح فالحا او الماء وان تعدت فبالما  
واكره **مسلم** والخى ان له قولين احدهما ان كانت في باطن لا يمسس بالحجر او الماء  
وان تعدت فبالما والثاني ان المرجع الى العرف والعادة فيغسل ما جاور المعتاد وقد  
مرحه **مسلم** والجواب **مسلم** **باب اولاده** والفرجان من اعضا الوضوء حديث  
فبا اذا الظهور اسم غسل هذه الاعضاء فكانا كوجه ثمها عضوا يغسلان للصلوة  
فكانا كوجه **مسلم** **باب اولاده** لم يذكر في آية وقال صلى الله عليه وسلم كما امر الله الخبير  
وحديث فبالما دل على ازاله الجاسه منها والقياس على الوجهه صعب الفرق **مسلم**  
وتم الخلاف في محل النية وغسلها حيث لا جاسه ونقص الوضوء تركها للعدو والاشارة  
ان قل الماء وضوءه الوضوء قبل غسلها **مسلم** ويجب الاستحاضة من الرخ لقوله  
تعالى من الغايط الابه وكالعين الخارجة **مسلم** **باب اولاده** لا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس مناس استحاضة  
من الرخ ولين الرخ طاهرة ولا لزم غسل الاثواب ولا تصرح في آية **مسلم**  
**باب اولاده** ويستحب للبذر تنظيفا **مسلم** يكفي المصحى **مسلم** **باب اولاده** ويكره للخبير **مسلم** ويكره  
المستحي ان يتفح كفعله صلى الله عليه وسلم وماله في النقيه حتى يذهب الاجرا والرخ ويغسل  
ثقب الذكر وما حوله ان اشتر البول والمرأة البكر موضع البول لا موضع البكاره  
لم يرد بلغة **مسلم** **باب اولاده** تدب ان تدخل اصبعها في ثقب البول فلنا لا وجه له ان لم يرد  
وتدب للثقب غسل موضع المني لعلمه نزل البول وما ذكره **مسلم** **باب اولاده** من ادخل الاصبع



















افواهكم طرف القرآن وقوله عليك بالسواك لكل صلاة **في** مستحب للصلوة المستحبون  
لغير حفظه أمر صلوا بالوضوء لكل صلوة الحبر ونبت لضمه لأسباب لقوله لا بد  
على قلمنا ونعبر الفم بأشياء أخرى وبغيره ونعبر النوم **لغيره** ما كان إذا قام من النوم يشوض  
فيه بالسواك والفرقة لما هو مستوي فيه الرخا والسا لما هو ويؤمر به الصبيان تعوي  
وبجور سواك غيره **لغيره** ما وثقه به ولو تأليا كقوله **محض** ولا يكره للصبيان بعد  
الزوال **شخص** قال لخوفي من الصائم الحبر قلنا السواك لا يزيله سلطانا فاما السواك  
اكثر ويكره ما يخرج الفم ويجري بالخرقة المشتمة **ممن** لا يصبغ **ك** خري لقوله  
صلم يلقى الرجل ان يستاك باصبعه قلنا لا يزيل الغفوة **في** ولا يغتسل في الوضوء  
قبل غسله كالصنق ونبت بالابن وعرضا **الحاجري** يجوز طولها وعرضا ونبت  
الجلال كالسواك **المالئمة** الولد لقوله صلتم وقوله **محض** ولا يطله النفر حتى اذا  
دليل ولغيره في البعد **وتنجز** توضع في الشوق ومسح الخف في المسجد للجنائز **فسي**  
**مدي** بل يطله الكثير كالاذان وهو جفاف العضو قبل غسل الماني في زمن معتدل  
قلنا لا نسلم في الاذان انه مبطل سلمنا فهو مستعمل كالصلوة لا الوضوء **ك** يجب الوضوء  
تأشبا لا لعذر او شيان قلنا لم يعلم انه صلتم والى لوجوبه فلا تأسى **في** والغسل و  
السم كالوضوء في ذلك **الرابعة** غسل الكفين قبل ادخالهما الى الفعل علي وعظم في  
التعليم **وطع** **في** ولا يجب لقوله صلتم توضع كما أمرك الله ولم يذكرها **في**  
**ع احمد** **يحيى** يجب لغير الاستيقاض اثر او نعتيا قلنا للثبوت والكراهة للنجاسة  
**في** فان غسما يغتسل الما اذا انتهى للنجاسة **د** بل تعبد فلا يغتسل بل يغتسل **مدي**  
بعد نوم النهار ووجوب بعد نوم الليل لقوله صلتم ابن بابت قلنا لا وجوب مع قوله  
لا يدري **الحامس** توليه بنفسه لقوله صلتم انما الاستعجن الحبر فاعلا المقت  
والضرب جابر اجماعا اذ صبروا عليه وهو توضع **هـ** فان لم يفعل الا لثبته كرم واجرا  
**الظاهر** لا لقوله وغسلوا لما امر السيد **سنة** من الرقبة لغيره علي في تعليمه **في**  
تسج ببقية ما الراس اذ مسح راسه وجعل يديه على عنقه **وص** **في** بل ما حدد  
فضلا للغسل قلنا الثاني به اولى ولا تكرار فيها ومسح الساتق والقفاء  
لا مقدم الحق الا عن بعض الناس **في** **هـ** وتكرار التشييف اذ ناولته صالم  
معمونة المنديل للتشيف ولم يأخذه **الحسين** **في** **علي** **سنة** كالاكرامه لغير

الصلوات عند بدء كل صلاة  
برعا من

مظهرها بالسواك

فسي هرات اثر الورش على عنقه **ع** في الغسل فقط لغيره بله **بعض** **ها** يستحب  
فيها صوابا من الغبار ويكره نقض اليدين بعد غسلهما للنهي ونبت الاستئذان وتطول  
الغرة والمجدد لقوله صلتم غسرا مني يوم القيمة غرا محلس من ارا الوضوء **السابع**  
لغيره لكل صلوة لقوله صلتم نور على نور **الاشد** ولا يجب لما روي كنا نصل الصلوات  
بوضوء واحد ومن قوم يجب لقوله اذا قمتم الى الصلوة واذا قد روي كان توضي لكل  
صلوة قلنا صلاة يوم الفتح بوضوء واحد واذا قد ضل بعد اكمله من كفة الشاة ولم  
تحدث وضوءا ونبت لمن استعمل صباحا فاطلق **م** وقدم **هـ** بالطول والشدان  
اذم توشح بده المستعمل **للصلوة** لا يشترط المساج فتدب بعد الاستعال  
بالمندوب غير الصلوة لاجماع فيها لقوله صلتم نور على نور واما له ونبت الدعاء  
عند كل صلوة لقوله تعالى ادعوني واستجبوا لاني استجب لغيره صلتم من توضي وفان بعد  
وراءه من وضوءه الحبر يرضي ركعتي لغيره لا ما احدث وضوءا الا صلي به بعد ركعتي  
ولخص فيها القول صلتم يقبل عليهما بقلبه **فصل في الشك** **مسلم** **في**  
الشك في اياه بالام له ونبت ائت بالله وبرسوله الحبر والارجح الى قول علي عليه السلام  
حكاها اللهم او تصور له الوهم فانه خلا فيه وقول علي عليه السلام التوحيد ان لا توفقه والعدا ان  
لا تشبهه ونوقى وتواسى الطهارة لقوله صلتم نفوا وسواس لما الحبر **فصل**  
**مسلم** **في** ولا يبطل يقبل الطهارة بالشك لقوله صلتم ان الشيطان ياتي احدكم  
الحسد ان كان احدكم في الصلوة الحبر واما **ها** وكما شك في الصلوة بعد الفراغ  
اجماعا قلت وفيه نظر **ك** مع الشك لا يقطع بجمه الصلوة قلنا بل يقطع لثبوت حكم  
العين لما روي لا يرتفع بين الحديث بالشك في الطهارة اجماعا **هو طع** **هـ** ولا يقبل احدها  
ينظر لاجراء لا يعمل بالنظر مع امكان العلم وظرف الاحكام تتحرى فيها **الفاوي** **في**  
اكثر الاحكام ظني قلنا حيث تعدد العلم قالوا تعدد الشيء مع ظن خلا فيه قلنا **والصلم**  
حتى تستيقن جدا قالوا وما جك في صدرك **هـ** في غم قلنا عام واحد بشاخص  
وارجح لكثرة ماورد به **ع** **هـ** **في** ومن نقل الحديث والطهارة وسك في السابق  
توضا رجوعا الى الاصل **مسلم** **ها** فان شك في غسل قطعي قبل الفراغ فليس حكم  
اجماعا وسما **هـ** وكان بعده اذ عدم كمال المقصود به كعدم طهارة والادخل في الصلوة  
شاك **الاسفراحي** لا يضر كالصلوة قلنا الوضوء صلة فكأنه لم يتم **مسلم**  
في الوضوء

والاكرامه من مسج











بالذكر

لَقَدْ تَوَدَّ أَنْ يَفْتَدِيَهُمْ بِأَمْوَالِهِ

21

هو سراج العارف  
الكبير النعل  
الامجاد العقل  
على الكبر

المحدث























فان اتفق الصلواتان فعلى قول الجضى عشر نعمات وعلى قول الأكثر نعمتان يصلى  
 بكل واحد خمساً فان البس احملاً فهدوا وانما فيها غير الاشق وهو الايقاف **فصل في** الروايات  
 تدخل مع فرضها اتفاقاً **مسألة** والوتر مع العشاء الترتيب عليه فاشبهه بآفته **ط** لا اذ هي كالمسئلة  
**مسألة** ومن نسي جنباً مدة تيمم فيها بارة ونوى آخر ايام ذكر اعادة ما نوى له لا ما  
 تيمم له لئلا يخلها في التيمم لا الوضوء **مسألة** ولعادم المائي الميل ان يتيمم لقله ولش  
 في المسجد فحضور من عند من اوجب الخض لما امر والحايض للوط وتكرره للتكرار  
 كالمسئلة **فصل في** ومن لم يجد ماء ولا تراباً صلى كما هو لقوله تعالى اقم الصلوة  
 ولم يقصر ولقوله صلى اذا امرت ابايكم بالخير واذا نهيتكم عن المنكر فليسمعوا وان كانوا  
 قلوبهم غلظة ولا يصلى عازياً او في خيس او في معور **فصل في** تعدد رت الطهارة  
 قبل شئ من الصلوة وكما يصلى عازياً او في خيس او في معور **فصل في** تعدد رت الطهارة  
 وتسقط الصلوة كالحايض قلنا خصها في الصلوة الخبر قالوا لا تبطل انما صلوته بعد  
 ظهور قلنا مع التيمم **ج** ونقض كالتامش لقوله صلى من نام الحبر والعامة اولى  
**ك** لا كالحايض قلنا بل كالتامش **مسألة** ونعبد ان وحد في الوقت لا  
 بعده لما مر **مسألة** لا يطهر ان قلنا واجد افساد الاول **مسألة** ونوط الحايض ان عذرنا  
 كالصلوة وقيل لا لقوله حتى يطهر **فصل في** وقت التيمم **مسألة** ان التيمم الخمس اخر  
 وقتها فتمت للطهر بقتة تسع العشر وتتمها وكذلك سائرهما والمقضية بقتة تسع المؤا  
**مسألة** ولا تجزئ قبل الوقت اذ هو ضروري كالمسئلة ولقوله تعالى  
 اذا قمتم الى الصلوة فامسحوا برؤسكم وايديكم الى المرافق **فصل في** المجهدي لا يجزئ قبل  
 الوقت للاية والجماع يدفعه ثم ان المصمم قبل الوقت مستغن فلا تجزئ كواجب **فصل**  
 جزئ كالوضوء قلنا خصه الجماع وكونه غير ضروري **مسألة** بصراط ومن شرب  
 ولا تجزئ اول الوقت لقوله ولم يجد واو لا ياش من الوجود حتى يخشى العوف وكالعدم  
 بالاشهر لا نقطاع الحبيض وخصه فلا تجزئ لعدم ضرورة كالميتة ومستغن اول الوقت  
 فلا تجزئ كواجب ولقول علي بن ابي طالب الخبر وهو توقيف **فصل في** قال فتمموا اوله  
 بفصل كما غسلوا وقال صلى التراب ظهور المومن والخوف قلنا فضل القياس وهو ان  
 البذل لا تجزئ قبل الياس من المبدل كالتعدا قالوا لا تجزئ الا بغير العدم **ط** **فصل في**  
 منع منه كونه قولاً ثالثاً ولا يشرط اذ ليس بواقع القربى والواقدين **فصل في** الوقت  
 فخره قلنا لا ياش مع خور حصول المبدل **ج** وقته **فصل في** ومن حوز العدم فقله

في يوم

حيث لا يجوز الماء او يلتبس في وجهه كخرار الفضل المتشقق والباخر ان تنق حصول الماء والحق  
 افضل من اسباع الوضوء ونحوه كالتاكيد فيها وصلح العشاء اقدم من العشاء لقوله **مسألة**  
 وقوله واذا بدأ بالعشاء فليعلم من يتعلم الحرج **مسألة** ومن خرا اخر الوقت فخرج وفيه  
 بقتة لم يعد اذ لا يجد الا تجزئ والاحتياط لا ينقص منه قلنا وفيه نظر فالاولى العليل  
 بتأديته الى عادات وفيه خرج فان تعذر احتضاده قبل الصلوة فوجهاً لم يحكم ما يعيده اذ تكرر  
 المقصود به كذا **مسألة** ويحكم للمجتهد آخر وقتها ان عديم الماء الامام والمأموم او  
 المومن وخبره الامام وخبه **ج** فوثر وتصلى قلنا دليل وجوبها لم يفصل **مسألة**  
 وما تيمم لها بطلان خروج وقتها قبل فراغها فنقض لا تنقض تيممها بخر وحده كالتحاض  
 ولصيرها المقضية والتيمم طوره اه فصارت كصلوات **ن** **ج** بل يصح كقرض قلنا ما  
 ابطاله قالوا خص المتحاضه قوله توصياتي قلنا والتيمم مقبض لنقصانه **فصل في** كيفيته  
**مسألة** وجب تيمم الوجه واليدين والام يصح لقوله بوجوهكم والبالا للافاف  
**فصل في** الاكثر اذ هو كالكل واذا البال للتعويض قلنا ممنوعان لما مر **مسألة**  
 وجزئ فعلى الغير كالوضوء **و** **فصل في** القاض من **مسألة** لا لقوله واستخروا قلنا من الخواص  
**المعويدي** تجزئ للغير لا غير قلنا القصد تحصيله **مسألة** وجب ضرب التراب فلا  
 تجزئ الوضوء لقوله لتعار ان تفعل هكذا وضرب يديه وقوله ضربه لوجهك **فصل في**  
 للوضوء لزوايه **ع** ووضع يديه ان كان ناعماً اجزا الوضع قال ولو مسح ما شفيته  
 الرخ اجزاء **هـ** **ولا سفر** قلنا وفيه نظر لا تجزئ **ي** ولو مسح وجهه ويديه  
 اجزا حصول المقصود **بعض** لا قلنا هو المذهب لما مر **ن** **ج** ويخرج اصابعه  
 ليغسلها التراب **ج** **مسألة** لم يرد في المشرقة **ش** وينبغي ان ياقبل المسح بها الفعله صلى في  
 رواه عمار **ن** لا اذ روي ولم ينفذوا **ي** ان كثر العالق نجس والافلا خجاس الروايات  
**مسألة** ويصح وجهه ويديه وخلل خيشه لفعله صلى في خمر اسلخ والاولى في هيبته  
 ما ذكره اهل البيت **هـ** بصف يديه اذ هو الظاهر من خبر اسلخ **ي** لا يشرط اذ لم يشر  
**ي** لكن يندب للمظاهر وندب الولا كالوضوء وخبر اسلخ والمراه في ذلك كالحرج **ش**  
 لا هيبته مخصوصه **فصل في** فروضه **مسألة** **الاول** التيمم **مسألة** في مشروعية تيمم  
 اجماعاً **ط** فرض كالوضوء **ها** لا دليل قلنا القياس قالوا كالتيمم قلنا هو بالوضوء  
 انشبه اذ هو للصلوة **الثاني** التيمم **هي** مشروعية اجماعاً **ها** فرض لقوله فيموا

في يوم

بانه لكل صلوة

في يوم

بعضها















فيه اذ المظلم اماره كون الا في من بعد حيضا ولم يطل وعادتها يسبق **حليل** صيد  
واحد قولي **ط** والاف استحاضه بنعيه عن امارات الحيض مع اتصاله بالاستحاضه  
احد قولي **ط** بل قد عادت بها حيض ادهي معتاده اناها وقت امكن **ط** بل العشر الاول  
حيض والرايد استحاضه كالمسده التي لا قرب لها لانها من **ط** فان انبت العبد  
لا الوت تحصى ثلثا من اول رقبها المعباد برأيت لعل صلوة الى اخر العشر  
توضا لكل صلوة ذلك الوقت يستمر كذلك والوجه واضح **ط** فان ذلك العبد دون  
الوقت فلها صور ثلاث منها ان لا تعرف في اي الشهر هو فتصلي بالوضوء من اول كل  
شهر قدر ذلك العبد من الغسل لكل صلوة الى اخر الشهر وتقضي من رمضان قدر  
ذلك العبد وتزيد يوما لجواز الخلط وانما يصح قضاؤها في شهر واحد بصيام مثل ذلك  
العبد لغيره من احد المتولين حيضا من عدها اربع قضاؤها في الشهر بصيام عشر  
والرباذه لجواز الخلط ومنها ان تعرف العبد من العشر الاولى في كل شهر والنسب  
هل من اولها ابن اخرها فتصلي بالوضوء من اول العشر فيما حوزته انتاها حيض كاللثا  
كأربع من وسط العشر من عدها سبع برغتسل فيما حوزته انتاها حيض كاللثا  
بعد الاربع ويكون قضا الصيام كما فاف ومنها ان تعرف انه في اول العشر والنسب  
في اي اعشار الشهر فتصلي بالوضوء في اول كل عشر قدر ذلك العبد برغتسل مرة واحدة  
برتوضا الى كمال العبد من العشر الثانية ثم كذلك الى اخره وقضا الصيام كما مر فان  
علمته في اخر عشر من اعشار الشهر فاول كل عشر طهر يقين حتى لا يفي منها الا ذلك العبد  
وتصلي بالوضوء وتغتسل لكمال العشر مرة ثم كذلك الى اخر الشهر فان النسب في  
اي العشر هو وفي اي العشر صلت متوصية الى كمال عدها ثم تغتسل الى كمال  
العشر ثم كذلك في كل عشر **ط** وان كانت تعلم انها خلط عشر بعشر صلت بالوضوء  
الى مغرب اول العشر الثانية ثم تغتسل لكل صلوة الى كمال عدها ثم تصلي بالوضوء  
الى مغرب اول يوم من العشر الاخرى ثم تغتسل الى كمال عدها ثم تصلي متوصية  
الى اخر الشهر تفعل كذلك في كل شهر وكلها في قضا الصوم ما مر **ط** واما  
التي بالنسب وقتها وعدها وهل خلط شهر شهر ام لا فقد عظمها فان عرفت  
انها خلط شهر شهر بحيث من اسب اليم عشر لمجته وقت امكن وان جهلت  
استداه وقت عرفت بقية عدها فان كانت في وسط الشهر صلت بالغسل

الرج

ط  
حيضا

الى اخر الشهر ثم بالوضوء في اول كل شهر ثلثة ايام ثم بالغسل الى اخر الشهر تفعل كذلك  
مستعمل في غير شهر الاسد **ط** وتصوم هذه جميع رمضان وتقضي منه احدي وعشرين  
لغيره الاولى والاخرى منه حيضا والحادي عشر ونحو الخلط اذ حوزت اوه في وسط  
اليوم في اول الشهر فتوفي العشر من الحادي عشر ويتم قضاؤها لمضي اربعة واربعين يوما  
من اول شوال بجواز كون اول شوال طهر واخره طهر ويطلق صوم يوم العبد منه ويمن  
اخر لجواز الخلط في العاشر واول القعدة حيض يطل منه احدي عشر يوما لجواز الخلط في  
الحادي عشر والثلث بعده يصح القضا فيها ويكمل لقضا لمضي اربعة عشر يوما من القعدة  
ويصح ما ذكرناه هذا معنى كلام **ط** قبل آياته مبني على ان المراد بقوله لا خلط شهر شهر  
في الحيض دون الطهر اذ لو كانت لا خلط شهر شهر في طهر ولا حيض لم يستعمل هذا  
القدر بحال **ط** لا عصار الصفة لورأت ثلثا اسود وثلثا احمر وثلثا اصفر كان الجمع **ط** صفة  
حيضا اذ ليس ولورأت اسود يوما بآخر حتى بعد العشر واستحاضه فان لم تعد  
العشر رجعت المعادة الى عادتها والمسده الى نساها فان رأت شهر احمر لم رأت  
السواد في الشهر الثاني ثم احمر اغتسلت بعد الثلاث ان احمر فيها او عصبها والافوه  
عند العترة استحاضه كالاول المتعدي وان رأت حملا اسود وظهرت حملا ثم دمت احمر  
عشر كان النقا وما قبله حيضا ولا حمر طهر وان رأت في اربعة ايام اسود وبصر اليوم  
ونصفه احمر وكل الخامس اسود ثم احمر وتعد العشر كانت الخمس الاول حيضا والآخر  
استحاضه لا جمل الصفة والتعدي وان رأت ثلثا احمر وثلثا اسود لم احمر وتعد العشر  
الاول حيض وان رأت ثلثه عشر اسود ومثلها احمر فالآخر استحاضه ومن الاسود  
ما زاد على عادتها او عاده نساها لما مر **فصل في استحاضه** كالحايط  
فيما علمته حيضا وكالظاهر فيما علمته طهرا ولا توطأ ولا تصلي بل يصوم فيما حوزته  
حيضا وظهر لما مر او حوزته اسود اظهر وانما حيض لكن تغتسل لكل صلوة ان صلت  
لما مر **ط** وحيث تكون كالظاهر تطهر للحدس عند الاكثر لقوله صل لم توضا في الحبر  
وحدث جعفر اثر المستحاضه الحبر وامثاله **ط** لا تطهر لغيره ولا شرا لا ستمار  
الحدث قلنا تعبد لا جمل الامر **ط** ولا تغتسل لكل صلوة لقوله صل لم توضا  
فانه دم عرق والحبر **ط** افعليه منزله الجرح **ط** قال آت جيبه وتغتسل  
عند كل صلوة وامر صل سله به وامر حمله به على شان اجهازيب وامثاله قلنا































































































































































































لهوله صلواته خواتمنا ولا علينا ونحوه **و** ومن نذر المستسقى لرمه ولا يلزمه غير ذلك  
 لم يندرج وان نذر الخطبة على المنبر اجزئت على نشر ويصح الاستسقى في البيت اذ هو اداء  
**مسلم** ونذر البرك باقول المطر في الحب والنسب لفعله صلواته وفعله **ع**  
 وقوله تعالى ما نكحوا قلوبهم صلواته عليه ولم اخر خوايا الحب والنسب لفعله صلواته وفعله  
 صلواته عليه بل لا في الحب ونكره ان يقال مطرنا بنوكذا لقوله ومن قال مطرنا بنوكذا  
 الخير وقول عمر كرمي من نواثر يا اراذله الوقف الذي جعله الله امارا وبكره **مسلم**  
 لقوله صلواته لا تسبوا الخبيرو ولا يشار الى البرق **مسلم** واستبحر لمتابع الرعد لرواه **ع**  
 كعب حيث قال غوي من ذلك اربع الخبيرو **مسلم** وبكره الاستسقى من الغد  
 ان لم يسقوا في يومهم وفي استيفاف الصوم ترد الاصح يومرون به وبالحج **و** في  
 الرابع ان لم يسقوا في يومهم وفي استيفاف الصوم ترد الاصح يومرون به وبالحج **و** في  
**كتاب الجنائز والجنائز** **مسلم** في كتاب الجنائز **مسلم**  
 وبكره ما الميت ونذر نكاح الموتى لقوله اكثر من ذكرها ذم اللذان الخبيرو ونحوه  
 والا ستعدا لفعله الواجب وترك القبيح لقوله صلواته استسقى من الله تعالى الخبيرو  
 وبكره لقائه لقوله من احب لقاء الله الخبيرو ونحوه **مسلم** وليصبر المريض لقوله  
 واصبري ولا حساب عليك ولا تمننا الموت لشدة الاله لقوله صلواته لا تمننا احدا  
 الموت الخبيرو ونذر التداوي لقوله تداووا ونحوه ونحوه الظن بالله تعالى لقوله  
 تعالى اما حيث طق عديني ونحوه وعبادة المريض لقوله **ع** امرار رسول الله صلواته  
 الخبيرو ونحوه وتكرارها ان طال ونشر بالعافية لقوله فنفسوا في اجله ويدعوا بها  
 له ان كانت ترجا مثله ونذر استال الله العظيم الى اخوه واستحلات وعابه الخبيرو  
 ونقص الخنصر الشها ونس ثلثا لا يامر بكرهه ولا يكلم بغيرها لقوله من كان راض  
 كله من الخبيرو وبوجه لقوله صلواته وجهه للقبلة الخبيرو **مسلم** مستلهبا يستلهها  
 بكل وجهه **مسلم** بل على جنب لفعله فاطمة عند موتها **الامرات**  
 جابر ان وهذا افضل ومحور العبدول عنه **مسلم** ويومر المريض بالتوبة و  
 التخليص عما عليه فوزا ونوصي للمع ومني مات غمض ولبس برفق لا فاضه صلواته  
 اما سلم وبريطمن دفنه الى قبته **مسلم** بعرض ليل لا يسفر قوه ونسب ثابها اذا لا  
 غلب الحاشية ونرفع على سر او نحوه ليل لا يسفر نذر **و** ونوصع على بطنه ما يمنع النجس

مرحدا وطلب كفعل انش ونذب لم خضره ان بدعوا له ويثني خيرا لقوله صلواته فقروا  
 خيرا الخبيرو والبعاء عند شدة الموت كفعله صلواته ولا يدفن حتى تظهر فيه العلامات وفي  
 استرخا القديس وقيل الانف والخلع الكف وانحساف الضرع وامتداد جلد  
 الوجه ولباس في العرق ونحوه وبعد السبق تجعل الخبير لقوله ثلث لا تنسني الثاني  
 ومن الخبيرو ونحوه **مسلم** ونسب ايسره لا استخراج مال غلبقاوه مطلقا وقيل  
 ان تعبد الثلث او كان لغيره فلناحق عن الاضاعة **هـ** وكذا حمل الخبيرو ولو بكسر ضلع  
 اثار الخبيرو على الميت **ح** بل ايمنها ليل يضاب الخبيرو ثم خاطب رقي **ع**  
 تستخرجه النسا من المعتاد قلنا الخبيرو عليه من ذلك وقيل ان كان ليدون سنة اشهر لم  
 تخرج لكن لا في حتى موت **مسلم** فان مات وامه حية اختيل فاجزاه من الفرج  
 وان تقطع حفظ اللام ولا تصبح ميتة الليل ولا يثني ميتة النهار الذي قبره الخبيرو  
**الذكر** ولا يكره الدفن ليل لغيره صلواته وفعله على علم في فاطمة **هـ** بكم اذ ملية  
 النهار رفق **مسلم** وعزم النعي والباخرة ونوايها لتهيء صلواته في خيرا  
 عطية ونحوه وجوز البكا والابذان من غير نذب لقوله بدمع العين الخبيرو ونحوه  
 وليكابه صلواته على غمض من مطعون حتى قال في بكابه **هـ** ثلثا وحمل على انه غالب  
 والبكا حيا قبل الموت كفعله يوم موت ابراهيم وبكره بغيره لقوله فلا تسكين باكية الخبيرو  
**فصل** يجب كفاته غسل المسلم ومن شهدت قرينه باسلامه اجماعا **هـ** **مسلم** ولو شقفا  
 استهل باماره وجبهه لقوله اذا استهل السقف صلى عليه ونحوه **هـ** فان لم يستهل فلا  
 لقوله فان لم يستهل لم يصلى عليه وهي فرغ الغسل **مسلم** يغسل لاربعه اشهر اذ تكذب  
 في الاربعة الرابعة ررقه واجله وانما ذلك الخبيرو ولقوله صلواته يصلى على السقف ونسحق  
 كابونه قلنا لا حكم للحياه في البطن لما مر وخبر المعيرة مطلقا فبيد **مسلم**  
**ح** ونعسل اكثر والنصف الذي كتمه الرأس كذا قل قبا ساعلى غصو قطع من الخبيرو  
**مسلم** يغسل اقل اقل اقل يغسل الدليل ولصلاهم على يد طمحه او عتاب ونحوه ولا يغض  
 كذا اكثر قلنا فصل القياس وفعله ليس بحج ما لم يخجوا وقباسهم يؤدي الى تكرار  
 الضلوه ولم نشرع من اعتبر بالاكتر او التكميل بالرأس **مسلم** ومن خشي  
 ترفقه بالرك فالبص فان ضره يتم فان صرا ترك وغسل ولا الزنا والا غلف  
 ان لم ترك الختان **مسلم** ونال لقوله على علم **مسلم** **هـ** وعزم للكافر اذ











شعره ونحوه ردي في كفنه اذ هو بعضه **في** نظرح كالحج **بعض** ويدفن وحده بطلان  
التصام لنا قول علي واذا ذ هذا الخبره **فشي** ولا تحس لما **في** تحس مطلقا  
وقيل ان كان كبرا **مسلمه** وعمر اخره العسل كالجهد ولا يطيب الماء الا بالماقو  
للا **مسلمه** وان خرج من وجه قبل التكفين بول او عابظ حكمت **مسلمه**  
سبعه نزل بالكوشف لقوله صلح لنا او فمما او شعا واقتصر **كذي** لا يسطل  
بالخبر كالحب **ابو اسحق** يغسل النجاسة واغضا الوضوء فقط كالحب **مدون**  
**هريرة** من صحن تعاد الغسل مرة فبما على حديث الموت قلت غسل شرع للصلى  
فتقصه الحدث لغسل العبد واقتصر على السبع لما من فاما بعد التكفين فلا عبره  
بما خرج في **مسلمه** كغيره **مسلمه** وسالغ في ستر المراه عند الغسل  
ولا يدكر الغاسل قد راها لقوله من غسل احواله الخبر الا في اهل البيع كشفا لحالهم  
وتجمل شعرها ثلاث ظفار خلفها الحواقر عظمه **مسلمه** بل بين يديها خالفة للحية قلنا  
لا قياس مع التخص **مسلمه** ونشف قبل تكفينه ليلا يبتل الكفن فيفسد و  
اذا تعدد الغسل في التراب كالحب اذ لم يجز الا زاله عني **مسلمه** وغسل الجمع  
اكد من الغسل بعد غسل الميت لكثرة الآثار فيه ونزال غفوة اظفاره برفق  
مدبا **مسلمه** في التكفين **مسلمه** يكفن من راس ماله ولو  
مسفر فالقوله صلح كفنوه في ثوبيه واطلق **هريرة** ان كان معسر اقمي البت  
اشارة للوارث اذ ينقل اليه لقوله من ترك مالا فلا هلم ومع البتار لا مضر وكان  
من الراس **خلاص ابن عمر** من البت مطلقا **مسلمه** لا تقاليه لنا لم يامر صلح ببيع الكفن  
في الذي مات معسر وعليه دينارات **مسلمه** وهو من ماله فممن يتركه بعتة  
ثم من بيت المال اجماعا من المسلمين اذ هم ورثته حيث لا وارث لقوله صلح  
الفقر اعاله الا عنيا **مسلمه** جمع **ابو اسحق** في وتلزم الروح كالنفقة و  
كالملوك **مسلمه** لا اذ صار كالا حنبيه لتخرج الوط قلنا لا اذ له غسلها **ع** على الحج  
الا الغنية لحرمة الاستمتاع قلنا حرم لعارض كالحبس اذ لها غسله **مسلمه**  
ولا يلزم فنول الكفن من غير التركة اذ فيه منه على الوارث **مسلمه**  
ويسقط الاحدا عن الميتة اذ تسبب في الحيوة كون الطيب سبغت الداء للظناح  
**في** لا كالا حرام قلب الفرق ما من **مسلمه** ولكن المغالاة في الكفن لقوله

في الكفن

لا تغالوا في تدب الشجر الخلق كفعل **ا** ويمثل ما اوصى به والرايد على المثل من البيت  
وباثون ان حاله او ملك كونه ولو سبغ ملكوه في الاصح كوقوف انقطع مصرقة ونحوه  
ما شرف ما لم يقبض الغر ما التركة وان قص غطي الرأس وجعل على الرجلين حشيش  
كمعله صلح في خمر ومصعب ولقوله صلح غطوا رؤس موتاكم الخبر فان تعدد شجر  
بمرترات كالحج اذ اعوي قلنا يجب طهارته اذ وجب تطهير الميت للصلاة فاشبه المصلي  
ولقوله صلح فلبس كفته والتحنس ليس **مسلمه** والمشرع الى سبعة  
وتراو اقله واحد فان صغر فاعورتان من القبل اقدم ويدب للرجل ثلثه ككفته صلح  
ورواه **مسلمه** في ثوبين غزيرة ولا غمامة من الثلاثة اتفاقا **مسلمه** ولا قبض لروايه  
**مسلمه** بل قبض عن محيط لروايه **مسلمه** في كفته صلح قلنا خبرنا اشهر واما الحية فتسحب  
عند **مسلمه** قبض وعامة وثلثة ذروج وللمراه ازار وخمار وثلثة ذروج ككفن ابنته  
صلح **مسلمه** قبض وميزر وثلثة ذروج **مسلمه** الثلاثة وراية صلح لا بدته دليل اباحة  
قلت الطاهر خلافة ولا يلزم في الرابطة على واحد **مسلمه** واما السبعة فغير مستحبه  
اجماعا وفي حوارها خلاف **مسلمه** يجوز كفنهم ببقايا **مسلمه** بكرة للمصرف واذا لم يوتر  
وهو قوي وكيفته السبعة قبض وعامة وميزر واربعه ذروج اذ لا تكرار الا  
فيها وللمراه خمار عوض العامة وتكفن الحشى كالمراه **مسلمه** ولا يكره الحر  
والموتس للمراه اذ لها لبسة **مسلمه** بكرة غير البياض لقوله وكفنوا فيها موتاكم قلنا بيان  
للافضل **مسلمه** **مسلمه** والطفل كالبالغ في العبد **مسلمه** بل يكفن في خرقة نقص  
حاله وقد ورد ذلك في قوله كفنوه ثوبه قلنا لا يفضل البديل **مسلمه** ويدب  
كون الكفن ابيض وربطة وتطيينه بالبخور ونحوه لقوله صلح فخره ثلثا واستعا  
ليشمه واذا اختلف الورثة في العدة دغل بالمثل وقيل بالادنى **مسلمه** والمخوط  
والتمهر من راتين المال ومقدم على البتس كالتكفين ويكونان بالوسط **مسلمه** وهو  
ربع عشر التركة ويحل على حيث تبلغ الكفاية ولا يبلغ السرف **مسلمه** بل ثلاثة للمتوسط  
ربعة وحناء وللمعسر ما ستر ابدن **مسلمه** بل اقله اثنان لما من **مسلمه** والقاري  
ثدق مستقبلا كالكافي اذ لم تفصل البديل **مسلمه** بل مكبونا ليسترا القيل  
والا لئلا يستتران الذر وهو خلاص منقصر **مسلمه** ونطابق اكفانه مخلا  
للمخوط بينهما مظهر للاوسع الاجل وتطيب ليستد سيما مستاجدة تسرنا فاذا

المسح















اذ قبل انقل غيرها الى الوارث فيكون له منه **ي** فان دفنه بعض الورثة في الملك  
فللاخرين نقله اذ لا حل بغير رضاهم قل الا قرب ان الدفن استهلاك كما سألني فان  
دفنه في ملك نفسه لم ينقل حفظا لحرمته ويعتقل لمنه **مسلم** وتذب مع موت الا  
قارب في موضع لقوله صلى في غش من مطعون لا دفن اليه من مات من اهلي ومي ترب  
الاول جازا لدفن في موضعه اذ لا حرمه بعد ذلك والام تجزأ الحق الاول قل فلا  
يجوز اذ راعه **مسلم** ولا تجمع جماعة في قبر الا لضرورة كقتلا اخذ  
قلا وبركا كقبر فاطمة فيه حمسه وبني القبلة الفضل وبحرين كل اثنين تراب  
**مسلم** ولا يغير الرجل قبل الدفن او بعد ربه او ذهابه **ي** ومن دفن في ملكه  
بغير اذنه فله نقله لقوله صلى هو من وجد عصا احية فليؤذيها عليه قلب بل هو استهلاك  
كما سألني واذا اخرج جنازة من غشي بغيره ثم لاحق بالبر **مسلم** ولا يدفن  
مسلم مع كفار ولا العكس لقوله صلى لا تقراي قبري انهما وليلا يعم الكافر بالبر **مسلم**  
**عن ن ع طاهري** والحامل مسلم مات في بطنها بغير مع الكفار اذ هو كعضو **ح**  
**ح** حق بل مع المسلمين لقوله ولن جعل الله للمكفرون الابه **زي ش** وخبها اذ لا يحسم  
قلب وهو قوي وصورها كناية تروى في مثلها واسلم دونها وقد حلت **مسلم**  
**م** ولا حرمه بغير حربي فيجوز اذ راعه واعتاده ما شاء **احمد ط** لا اذا اعتاد  
المسلمون احتراقها فلما علم صلى مسجده رخم يعظام موتا جاهلية كانت قوت  
فيه ثم قبل الموت **مسلم** ومقبره المسلم والذي من التراب فلا تردع  
رأوا حتى يذهب قرارها فتصير المصاح والامام تحديدها مقبره **مسلم**  
وتذب توسيع العبر واعماقه لقوله صلى وليعقوا واعقوا واختلقوا في القبر **ش**  
قائمة وبسطة اربعة اذرع ونصف **عن عبد الوارث** الى الشرة **ي** الى الثدي واقلة ما  
يؤاري الميت ومنع السبع **ك** لا حبة لا عاقفه وتذب توسيع موضع الراس والرجلين  
لامر صلى بذلك **هو** وتذب الحد لقوله الحد لنا والضرع لغيرنا ونحوه فان نعت  
لخاوه الارض فالضرع **مسلم** وتدفنه من له غسلة ولا فقه اولي لا خيام  
الى الفقه من الاقرب والزوج اولي ثم الاب ثم الجد من الابن **ي** فان انقطع المهرم  
فالملوك لظاهر الابه ثم بنو العم ولا يمشوها بل باطراف ثوب او حرة وليكن الواح  
وتراكو اضعيه صلى وشي القبر حتى توارى المرأة بدبا اجاعا **حص** لا قبر الرجل

الحق

لانكار اي فباده ذلك وهو توقيف **س** بل ينبغي قبل الدفن يعني في العيش والسجته  
قوسعدين معاذ قلنا لا يعتد بريحه **مسلم** **هو ن** **وس مد** ونسل من مؤخر القبر  
لفعله صلى في المطلي وفعلهم في اذ لابه صلى **ح** بل من جهة القبلة معرضا اذ هو ايسر ولنا  
اسان السنة اولي وتذب المانور من الذكر عند الاذني وتوضع على يمينه مستقبل اجماعا  
لفعله صلى وفعلهم او على يسره مستقبل اذ هو المقصود ويؤسد نشوا وترايا وتزخ  
ليلا يستلني ولا يؤسد يمينه لقول عمر فافضوا حدي الى التراب الارض وقوله صلى  
ولنؤسد يمينه اذ حنبيه ويكر التباوت اذ لم يؤثر والفرش ولو بالحناء لقول الى موسى  
لا تجعلوا بي وبين الارض شيئا وهو توقيف واصحابه متصفا او قرنا اذ لم يؤثر **ح**  
لحميه بالقيح وتذب شدة الحد بالبن والجارة لفعلهم به صلى لا بالآخر لاجراقة وشدة  
الخروق ليلا لا دخل عليه من التراب لم يخشوا الخافون ثلاث خشياب لقوله صلى من خشي الخمر  
وقول قول على علم اللهم ايمانك الي اخره وتكر الزيادة على التراب المستخرج ورجع ما اراد على  
العبر وزحفته لقول على امرئ رسول الله صلى الخير الارض فبشر اكفبه صلى ويدب  
الارض كقبره صلى **هو** ولا باس بالنظير ليلا ينطش **ي** يكر لهه صلى ويكره **ح**  
السيف فاما الشقف فوق قبره صلى فهو شقف يمينه **يا صان** وكان له صلى لقوله تعالى  
لا تدخلوا بيوت النبي **ها** بل لعابته لمواذنه غير اياها **هم س** وتذب برسعة كرسعه صلى  
فجرهم وارهم **الاحكام** فان ذور فلا باس **عق ح** **والطبري** بل ستم كقبره صلى **عق**  
**وفرام العوالي** كان السطح الفضل والتسيم الا ان مخالفه للرافضيه **س ح**  
ويدب ريشه لامره صلى برش قبر المطلي بعض **ص** لا ينبغي له والمنا يرش في مقامه  
ليقلد التراب ان تذهب به الريح لنا فقله صلى وتفاوت **ي** فاما نصب حجر على المرأة  
واحدة على الرجل فيبدعة قلت لا باس به لقصد التمييز لنصبه على قبر من مطعون  
**مسلم** ولا باس بالقباب والمشاهد على الفضلا في الملك لا يستعمل المسلمين  
ولم تكن وكذا رسم الاسم لا على وجه الرخوف لفعلهم في بن مطعون **هو** والضمير اولي  
من اللوح **فح** يكره وحمل على الرخوف **مسلم** ولا يثبت لعضب الكفر بعد  
خشوا التراب رعاية للحرمه وتضمن القيمه **ش** يثبت ما لم يتغير اما لمطاع سقط فثبت  
اها فالحاتم المقبره **مسلم ش ح** وتكره افتعاد القبر ووطوءه ونحوها لقوله لا  
تقعدوا على القبور **ك** لا يكره افتعاده والاتكال اليه لانا قر **مسلم**























حكم للتخوير **مسلم** هو وما قيمته نصاب من الجواهر ركن من اموالهم فلا يخرج الا ما خضع وكذا ذهب لنفاسه جوهرها **ها** لا اذهى للقيمة كالعقار قلنا خضه الدليل لا الجواهر قالوا الاصل البراه فلنا بل الذروم للفرق الا ما خضع **فصل في مال التجاره** **مسلم** **عنه** جابر عاقب **له** وما قيمته من اتي نوع نصاب ركن لغزبه ضلوم وفي البرصه منه ولجبرتهم كان ياترنا ونحوه **ع** لا اذا ركه نصاب في العبيد والقيمة قلنا اوجبا هنا في القيمة النص **طاعه** **ك** لا حتى يصير نقد الم ترك لعام واحدا اذ الم تركي القيمة ولا تحول لها الا بعد ان تنقض نقد قلنا الموحث المقوم وهو حاصل سلنا فلما اقتصرتم على عام اخر اجماعا دون ما قبله **مسلم** **اكثرها** وبصير للتجاره بنيت لها عند انتداب ملك بالاختيار فلا تغني البيه وخبرها كالسوم وكما لسفره تكتفي بنشه في القصر **مدح** **حق** **الحرايش** لكل امرؤ ما نواو كالقيمة قلنا الخبر مجمل والقيمة ترك التصرف فكلت البيه كالدقاهم ولا يستعمل بذلك او الذكرا بالبيه واذا اقتد الانتهاء فيها مقيد **م** لا ابتداء فيلغوا كثر السوم فيم بعده فحول من الآن اذ الشرا بالبيه كاخروج للسفر ويخرجان عن ذلك ما لا يضرب غير مقيد ولا ركه في مؤنها اذ ليست من مالها **مسلم** **ش** **وه** ونعت في القيمة لقول **ق** قومه واذا زكاتها لم تحالفه الجماعة **ح** بل في العبيد خبرهم كان ياترنا يخرج الصدقه من الذي نعتبه للبيع قلنا يعني من قيمته **مس** **البرد** والشعر ونحوهما من العبي والعقار والبريق من القيمة وعنه بخير وعنه خرج عفا بقدرها لنا ما **مسلم** وعين المثلي تحري عند معتبر القيمة اذ اصل الوجوب وبها والقيمة عند معتبر العبي للتخوير والشرع **مسلم** **ش** **وه** والعبرة بالقيمة حال الضرف اذ فائدة المقوم الا اذا **ح** بل حال الوجوب اذ لا حال اخض من حاله في الانتقال الى القيمة فتعني الادب **مسلم** ولا تسقط فطره عبيد التجاره وكالهم ولا الضرمان وتناج التجاره كها **مس** لا اذ لم يحصل بعقدها قلنا كالجاء من الام **مسلم** وللناجر التصرف قبل اخراجها قوله واحدا المعلقها بالقيمة **مسلم** واذا اتفق حول السوم والتجاره لم يرب ركانا اجماعا اذ السبب هو واحد جيب **ه** **مدح** **ش** **وه** فعت للتجاره فقط لغزبه منهم من الذي نعتبه للبيع ولم تفصل **س** **ك** بل للسوم فقط لغزبه خبره ولا اجماع عليه ولا اذ لم ي

ع

السوم على التجار له الملك

الا نفع للتجاره ومنحج بل كذا ان اختلف حول وجب لهما لا خلاف السبب فان لم يتفقا في اعتبار الحول فبما تقرر كل واحد بحسب التجاره فتعتبر وتركي **ي** او خليه للاستعمال فعت ركانا العبي والقيمة قلب وفي الجلبه نظرا اذ الحول معتبر وبها وبني حول كل منهما على الاخر **مسلم** ولا نفي التجاره على السوم في البذل الا غير ذلك صهرى لنا ما **مسلم** وما يرب بخيار فعلى من استقر وما ربه ورويه او حكم مطلقا او عيبا او مسادا قبل القبض فعلى الساب اجماعا لنفايه في ملكه والمقال يستألف اجماعا **ق** ولا ترك المضارب الا ياذن رب المال الا ارجح اذ ملكه بالظهور عندنا كما ساي **باب ركه المواشي** **مسلم** لا ركه في عبي الحيوان الا الانعام وقب من الخلاف في الخيل **الذكر** **و** لا في بقرا الوحش كالنضيه بها **مسلم** **عنه** كالا هليه قلنا لا كالصبا **مسلم** **ي** ولا خب في الوقوفه لا اعتبار الملك **مس** ان وجب في العبي لزم منها والذم من حر ملكه قلنا التملك معتبر ولا ملك في الوقف واذا لا خب الا على مالك والوقف غير ملك **مسلم** **ف** **وه** ونعت السوم فلا تركي المعلقه لقول علي عليه السلام عفا الخبر ولم يفهم قوله صلعم في سايه العنم ركه **ع** **ق** في كل اربعين شاه شاه ولم يفضل قلنا فضل في غيره **د** نعتري العنم فقط للحبر قلنا وعبرها مقبض او متضمن **مسلم** **ي** **له** **ك** **مس** **الحري** ونعت في العائله السايه لقول علي عليه السلام فاذا رعت وجب **مس** **عنه** اصحابنا قال لسن في العوامل سى ونحوه قلنا يعني غير السايه جمعا بين الادله فخرجنا راجح للبراهه **مسلم** **ه** **ش** فان غلف بعض الحول فالعبرة بالأغلب اذ الغلبه كالا يستلها في اكثر الاحكام قلنا مع الطوفين كمال النصاب **س** **س** تسقط بعقدها ثلثه ايام اذ لا نصير في مثلها **س** ان نوى حقلها معلقه سقطت بركه كيتبه القيمة **مسلم** **ي** ولا خب في معلقه غصب وان سيمت اذ قصد المالك معتبر ولا في العكس لحزم السوم ولا فيما ارتقت بنفسها اذ لا قصد فان غصبت سايه واسميت وجب عندنا **وه** **مس** **للقصد** في الاسد **مسلم** **ك** ومن ادرك حسنا حشيش بنا كيقه **س** **ي** **ح** **ص** **س** **القول** صلح حتى تحول عليه الحول ولم غل على البذل قلنا خضه المياس على النقد **مسلم** **م** **ط** **وه** ونعتهم من ركن الى مال لم يترك لحوار وجوب زكاتها في مال واخذ كما **مس** **ق** **وه** **س** **ك** بل للسوم فقط لغزبه خبره ولا اجماع عليه ولا اذ لم ي

تسا



جمع بين الأدلة **مسلم** **هـ** ما وجوب الفروع حول اصله ان كان الاصل نصا با  
 ووجوب الفروع قبل الحول لقوله علي عليه السلام غدا الصغار مع الكبار وهو يوفى  
 نصا حتى لا لقوله صلعم حتى يحول عليه قلنا غنوم مخصوص ما ذكرنا **مسلم** **هـ**  
**مسلم** فان افردت الحال بموت امها لها او غيره بنا ايضا لما مر **ج** وعن **مسلم** لا  
 اذ لم يبق شيء من الامهات كالقيد اذا انقطع وسط الحول لم يكن قلنا لم يفضل الدليل  
**مسلم** وفيها اخذها لقوله صلعم خبز البعير من الابل وكذا الفضيل من الغنم  
**ك** لا اذ تعبدت بالانسان المخصوصة قلنا وبالقياض **مسلم** ومثله في الغنم  
 فيما سجد وبعد التزويج قلنا وبعد ان يهرأني الضان رجل والذكر رجل او طي  
 اذ يطلى اي تشد بالخيوط فان زاد قليلا فكيف يشد وبعد السنة حرة والسنتين ثني  
 والاول من المعز حرة والساني غريضة وعتود وحدي والاثني غنق **باب**  
 ولا شيء مما دون خمس من الابل لقوله صلعم ليس مما دون خمس ذوو صدقة الحبر  
 وفيها شاه او اخذها او حنيفة **ق** **مسلم** ولو نقص عن الشاه اذ الواجب في العين  
**ك** بل يعين الشاه للحبر قلنا لقوله صلعم آتاكم وكرايم اموالهم **ي** ولا يطالب بالانكاه  
 اذ هي المنصوص والواجب جنس ضان او ثني معز لقول سويد بن غفلة وامرنا الحبر  
**هـ** والاصح اجزا الذكر انما شاه والاصح الاعتبار بغيره والاصح اجزا الغنم ان  
 ابل عجاف لكن تقسيطا مفترقا منسوبا **مسلم** والاصح تكرار الشاه لتكرار الحول  
 اذ لم تجب في العين وانما هي كالرهن بالشاه فلم تنقص وقيل بل في العين ممنوع الزكوة ان  
 لم يخرج قلنا لا نسلم بخلاف الجنس والعشرون لو تكرر الحول ولم يخرج فيسقط الواجب  
 جب فيها في الثاني **مسلم** ثم كذا في كل عين الى خمس وعشرين  
 فيها ذات حول الى سنت وتليين وفيها ذات حولين الى سنت واربعين وفيها ذات  
 ثلثة الى احدى وستين وفيها ذات اربعة الى سنت وسبعين وفيها ذات احوالين  
 الى احدى وتسعين وفيها ذات اثلثة الى ما بين وعشرين لرواية **هـ** ولا خلاف الا على  
 علم في الخمس والعشرين خمس شياء وقد غلط **روا** قلنا اذ روي عنه خلاف  
 ذلك قوله **مسلم** **ع** **مسلم** **ط** وتناف بعد المائة  
 لقوله صلعم وما زاد على ذلك استوفيت الفريضة **ن** والاحكام بعد ذلك في كل اربعين  
 سنون وفي كل خمسين خفها رواه **ا** وقول علي عليه السلام وهو توفيق قلنا العمل بالحسن اولى

من الاسقاط **ح** كقولنا الى ما بين وخمسين واربعين قلنا رواه ان كقولنا وكذا الاحكام  
 لنا ما بين لا استيفان بل في ما بين واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وغير الفرض  
 واحدة لو وايه غير من حرم ترك الاحكام لما مر قلنا الا شهرا عن عمر وما الى الاحكام ثم  
 معارض لما رواه وهو ارجح لموافقته القياس على ما مضى **ك** بل يتغير الفرض بعشر  
 فلا شيء مما زاد على العشرين بعد ما بينه الى الثلاثين ثم كذا الاحكام لقوله صلعم الى ما بين  
 وتسعين وعشرين الحبر قلنا لم يتغير بعشر في ظاهره سلمنا جونا ارجح للزيادة **ق**  
**ل** فان بلغت مائتين فاربعة حقائق او خمس بنات لبون جبر شالم وشمار  
 الساعي الحقائق اذ هي نفع **مسلم** **ك** **س** **مسلم** **هـ** ولا تجزى الا عن الذي ولو  
 افضل منها الا بعد ما في **مسلم** الملك فأن لبون عن بنت محاض ولو امك شراوها  
 لقوله صلعم فان لم يكن الحبر فشرط في اجزائه عدها **ح** تجزى اذ القيمة مجزئة **ي**  
 تجزى مطلقا كالقلم قلنا حص الغنم الدليل **مسلم** **ط** فان عدها في الملك شراها  
 لقوله صلعم فان لم يكن في يده الحبر **ك** **ع** بل يتغير شراؤها لان الاصل  
 سبعين حيث يستوى هو والبدل في الامكان قلنا اما هنا فلا لظاهر الحبر وعجز  
 الحق عن ابن لبون اذ هو افضل **مسلم** **هـ** **ق** وتجزى ذات حولين عن ذات  
 الحول الموجودة لقوله صلعم فان تطوعت حبرا الحبر **ك** **ط** لا لظاهر الاجار  
 لنا الحبر **مسلم** ولا يؤخذ سمية عن عجاوي وان كانت القرص لقوله صلعم آتاكم  
 وكرايم اموالهم وتجزى بل افضل وفي الدليل الى الذكر وجهان تجزى كعدها ولا  
 لقوله صلعم فان لم يكن في يده **مسلم** وتجوز الحنث مع امكان العين والموجود  
 ويراد ان الفضل رجوعا الى بدل متساوي في القيمة **س** بل تجوز الناقص بشاين او  
 عشرين درهما وعن **علي** عليه السلام **ن** **و** **أبى** **ع** **مسلم** **و** **ح** او عشر دراهم **ح** **س**  
 حبر السن ان وجب عليه حذره الحبر الا اثنية عوضا عن الخديعة فوجهان في الخبر  
 ولا تجزى ما لم تتم له سنة وان خبرا اذ لم يرد تقديره في الزكوة قلنا لا تجزى بين الشاين  
 والله را هم تشهد بان القصد الجود التبعيد فلم يتبعي العين واذا قدر ووي وعشر  
 فاقترض ان القصد يقوم المتفاوت في ذلك لكن اختلف النظر فيه **ح** ان تعذر  
 الواجب والقيمة كما في غير الزكوة قلنا فرق قوله صلعم فان لم يكن في يده الحبر  
**ن** **و** **ح** في القرا حما لقوله صلعم وفي القرصدة **مسلم** **هـ** **ها**































عن السلف **ق** من اخرج بعد الطلب لم يحزه **ط** ولو جعل كونه الى الامام اذ الجمل  
لا يسقط به الواجب **ي** بل تحري كل لوم يعلم الدعوه او الطلب **ي** وانما المصدق  
كالاذن بالفرق قلت فيه بطراد لا دليل وله اجابته على رفعها اليه قل وقال في نقله  
ويرفع الخلاف بالرواية كالحكم ويدعو المهر يد بايقول اجزك الله الى اخره والله صل  
على الى فلان **ج** يجب الامر لنا لم يامر معاذ ابيه **ق** ويعز من عليها اي اخفاها **ق**  
ولا يخرجه منه شيئا غيرها لقوله ليس في المال حق سوا الركوه **ك** مدش قال وشطر ماله  
قلت الخبر غفوه بالمال اذ لم ينسخ في الاصح **مسلم** وليس مدعي الفرق وانما  
الطلب **هـ** وحلف المتهم بالغل **ش** ولا اذ هو امين لنا لو اقر لمنت وهو موجب  
اليمين **مسلم** ونجا اذا اخذه الظالم فها وان وضعه موضعه اذ لا ولاية  
لقوله لا ينال عهدي الظالمين وكاللص والمخازب وقوله صلح خذ والعطاء ما كان  
عطا الخبز **ش** لم يترك يؤخذ كذلك ولا تعاد قلنا ليس اجماعا صحيحا **ق** لم يترك  
على من اعطى الخوارج قلنا بعد راي مصلحه اذ لا تصرح بالاجزاء تحري طاهر  
اما بطلان العمل **علي** وعدم ولا تنهم وتوخذ في القبط الفعل **ب** وتضمن بعد العزل اذ لا  
تخرج به عن الملك **ط** الا اذن الامام او من اذن له بالاذن فعلى الامام اذ يصير  
المالك وكلنا لا يقض كالبيع **م** لا نسلم الاصل فيضمنه المالك قلنا بل يصح الواحد  
موجبا ابا لا كبيعته صلح عن **ب** في بيعه الرضوان **مسلم** وللأمام بيعه المصط  
**ق** والمالك يشترأوها لقوله تعالى واحل الله البيع وقوله صلح او رجل شرها  
بالمه وكالذات **ك** لا كصروفها في ابيه وابنه والجامع منع الملك قلنا البائع احس  
**مسلم** ولا يصل العامل المهدية لقوله ما بال قوائم الخبر ونحوه ولا يبرل عليه وان  
رضوا لقوله فلا تقف مواقف التهم **ق** **ط** وللأمام الاذن بقبول المهدية اذ  
تصير لبيت المال **م** لا كغيرها على الامام قلنا لا تنهم مع الاذن بخلاف الامام  
اذ لا يد فوق يده قلت في الجواب نظرا اذ التهم في الاذن كالتهم في القبض فالقول  
ان نجاب بات التهم لا الحق الا من قبضها لنفسه فاذا قبضها عن اذن لبيت المال  
فلا تهم وللأمام قبضها لبيت المال لا لنفسه اذ لم ينكر صلح على عامليه الا قبضها  
لنفسه ولقوله صلح هيا بالامر اغلوا اي خباها لبيت المال ولم تقل حرام واقف  
انه لا يحرم الا ما قبضه لنفسه وانما يحوز للأمام او من اذن له لا للاحد **مسلم**

قالوا

**ي** يجب دفعها الى الامام وان وقع منه ما يرضى لقوله يستلوك بعدي امور الحبر  
ولهم **و** **والجدي** **وسعيد** بذلك فافيه نظر **فصل** فان لم يكن امام  
فرقه المالك المرتبة بالنية كما هو وتصح باي الفاظ التملك وتغني عنها نية الامام او المعب  
حت اخرا قلنا او اخذ من نحو ودع لقوله خذ ولم يفضل في الطوع وجهان تحري للولاية  
**ي** وهو المذهب والمنصوص **للش** لا اذ الامام كوكيل الفقري قلنا هو الا قد لم يرد  
وي وجوب نيتين ما من **مسلم** وفي نقلها الوي بالنية والاضم للمعرب **ط** **هـ** وله  
الصرف في نفسه حيث هو مضمون في ذلكم لقوله صلح فلا تقف مواقف التهم وله قبضها  
لبيتهم كسائر حقوقهم تحري اجماعا **قري** ولا ولاية تقبض له لقوله صلح اذ  
به **م** لا اذ هي مؤتية **ط** ولا نية على الوكيل **مسلم** والوكيل لا يخالف مذهب الاصل  
اجماعا وان خالف مذهب **الحري** **ي** **ش** وكذلك الوصي **م** بل يعمل براه مع الله  
طلافا اذ الوصاية ولاية وثرة الولاية لا استقلال قلنا بل نيابة كوكيل بخلاف  
الامام والحاكم والادب والجدة بالولاية والمصدق كالتوقي وقيل كالتاب **مسلم**  
ومن صرف عن نفسه تركه مستعرق لم يصح عن ايها اذ لا ملك للوارث ولا نية عن  
المت فبردها الفقير او بد لها الى ذي الولاية فان كان قد اوصى بقدرها اخرجت عنه  
لقد تمت نية وان قبضها الامام وعلم **مسلم** ويصح الوفاء والعقود عن دين  
المطله اجماعا اذ هي للمصالح وهما منها **و** وعن دين الركوه اذ هي مصرفها عنده لأم  
**ن** **ي** **هـ** لا يصح لما من **مسلم** **هـ** ولا تحري الاضاف بنيتها لا اعتبار التملك  
لقوله تعالى للفقراء وللأمام **ي** ومن حوز العيمة حوز صف والخبر قل عليك **الاجابة**  
**ج** **ق** تحري الاضاف لما من **مسلم** **هـ** ولا تحري حش ظنة الغرض اذ النية مع  
ولم تنو العشر وهو احق ان كالصلايين فبعده ولا يرفع بالخمس لقوله صلح الا بيطيه  
نفسه وقد اخرج طيب النفس قلنا فقه نظر اذ اخرج في مقابلته برأيه فاذا بطل  
العوض بطل المعوض **ي** فان نواه الركوه اجزا **مسلم** ومتى اخرجها عن المالك  
والولي ضمن اذ لا ولاية له ولا تلحقه الاجازة كما من **مسلم** **الفاصل** **ابو القم**  
**والصمري** **س** **ص** ولا يصح الا براه بنيتها اذ ليس بملك **بص** **ط** **عص** تحري  
كالوديعه قلنا لا تملك هنا **مسلم** ولا تحري صرف النافع عنها لعدم ما قد  
القبض ويصح الوقف على ان الغلة والجرع عن الركوه اذ يكون مقبوضا مملوكا بخلاف











الذين اذا قسد داخله ونحوه الشرب كان مما يقتضيان وان اختلف **مسلم**  
**هبط** ولا تجزى من جنس في غير الشربين لقوله صلى الله عليه وسلم صاعاً من نخل الحرج  
**مجد** تجزى واجزها قيمة كما تجزى عن النخل ولنا لا نسلم الا لغيره كما ترى بكم  
فقط لظاهر الخبر ونجزي لقوم الخبر **مسلم** ونجزي واجده في جماعه والعكس  
الذي يفضل البليل **يكره** الا لصيق الطعام لقوله اغنوه **مسلم** والصاع  
اربعه ابراد اجزاء والخلاف في وزن الابراد كما ترى وهي كالركوة في لولابه و  
المصر في اركان صلح بها ونقطة المسيل عن **هوط** الا ما يلف لقوله صلى  
اغنوه يعني لغيره **ص** كونه قلة وهو قوي لغرم انما الصدقات الدية **واد** وصدقه  
التطوع منه وبه لقوله صلى الله عليه وسلم الرجل في صل صدقة يوم القيمة وسيراً وعلانية للابيه وقوله  
صدقة السر الخبر وكره مع الحاجة لقوله صلى الله عليه وسلم عن طهر غنا **الخبر** **ه** يعني عن فضل  
العيال **مسلم** والا قارب اولي لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل ابنة صدقة رجل وذو رحمه  
محتاج ونحوه **فصل** ونكره صفة في جمع المال لقوله لا تقبل من تكلف الناس الحسب الا  
من يصير لغيره **و** ندباً لندم الا حق فالحق لقوله انفق على نفسك الحسب وندب الا  
لقوله اطعموا الخبز ونحو **مسلم** وندب للامام عرض الصدقة لفقير صلى الله عليه وسلم اذا  
يخرج الشاة الخبز والرضا بالغنا والفقير لقوله ان من عبادي الخبز ونحوه  
الزوج والولد لامره صلى الله عليه وسلم **زوج** ونحوه تخصيص الرحم الكاشح لقوله افضل الصدقة  
على الرحم الكاشح ولقوله لها ذوا ونحوه لم الجار القريب لقوله حتى طنت انه شجرة  
الخبز ونحوه الا فضل لقوله صلى الله عليه وسلم الاكل بقي ونحوه في القاسق والذمي والجزئي لقوله  
والى غير اهله الخبز ونحوه السنوالم مع الكفاية لقوله من سأل الخبز ونحوه وكذا العرس  
اذا امر صلى الله عليه وسلم بالاداء خطاب وترك المسئلة ونحوه للعدول لقوله الذي فقد  
مدفع الخبز ونحوه في صدقة رمضان كلفه صلى الله عليه وسلم **ط** والعارية والعتق وقبول الودعة  
ونحوها صدقة لقوله صناع المعروف في مضارع السنوالم **مسلم** ومن شبه  
مؤخره اخوانه لقوله صلى الله عليه وسلم فليقتصد اخوانه الخبز وندب النصديق من اطباء المال  
لقوله ولا تقبل ابنة الخبز ولا تقبل من القليل الخبز ام تحب ونحوه من  
اذ سئل صلى الله عليه وسلم قال نعم ونكره الخروج فيها ولو بشرنا لقوله صلى الله عليه وسلم **لا** في  
في صدقة الخبز ولا نكره ميراثا لقوله وردها عليك الميراث **كان**

في دعوى

**الحسن** **مسلم** بوجهه واعلوا الغنمة الدية وفي الركاك الحسن اطلع  
بلايت الحارث الخبز والادعاء طاهر **فصل** **مسلم** وانما يحب في العنايم  
للابه قلت وتلزم الكافراد ليس بظهوره والاولى غنمة وقد لك فيما غنمه الصبي والحيوان  
لذلك **فصل** وانما يحب في ثلثة انواع الاول ما اخذ من طاهر الزواجر والخبز واستخرج  
من باطنها الثاني ما يعم في الخبز ولو غير منقول ان قسم الا ما كوله ولد ابنته لم  
يعتص منه ولا تعدد اكفائها ايام الخبز كما سياتي الثالث الخبز والمقابلة وما  
تؤخذ من اهل الدية **فصل** في المستخرج من البر وهو الزكاة **مسلم** **في**  
حب في معدن الذهب والفضة والنجاس والرضا من النخل والمركب والشت والمزهر  
والربيع والزيت والكمثرى والبقول والمخ والمياض كالمزهر والخبز  
الماس اذا الزكاة نعم البقيس والمعادن لعمدة وثبتا لقوله صلى الله عليه وسلم الركاك ما يثبت مع الارض  
ونحوه **في** الا في الملح والبقول والقار لقوله صلى الله عليه وسلم الذهب والفضة فخر تحت الثلاثة ولا فيها  
ما يعتقد ولا خمس في ما قل قوله صلى الله عليه وسلم ما يثبت مع الارض بغيرها **في** لا يحب فيما عدا  
الذهب والفضة للخبز قلنا ايجانه فيهما لا ينفي القياس عليها **في** لا يحب الا في المنطبع  
يخرج النخل ونحوه لتخصيص الذهب والفضة فيمنع المنطبع ويقبض الدابة  
**مسلم** ولا يعتد بالنصاب لغرم الدليل **نحوه** **ك** حومد قال السن فما دون  
حتى اوافى صدقة ولم يقبل من الصدقة في السبع الزكاة لا الحسن **مسلم** **حس**  
والواجب في المعدين المحقق للابيه وقوله في الركاك الحسن **مسلم** **حس** قال الزكاة  
ربع العشر ولم تفصل قلنا اذا الزكاة بدليل في الميراث الحسن **مسلم** ان اصابه  
تعب فربع العشر والا الحسن قلنا لم تفصل الدليل **مسلم** **حس** **في** ولا تغير  
الحول اذ لم تفصل الدليل **مسلم** **في** يعتد لقوله حتى تحول قلنا الزكاة تحالف **مسلم**  
**حس** **في** وواجب المعدن ليس بركاء فلا يعتد الا سلام ولا مصرفها **ك**  
**في** **العراق** **في** بل زكاة اذ هو واجب في نام كالزكاة ولنا لم يزرع وكان  
غنية كالفى **مسلم** **حس** **في** ويجب في المفقوف كالمجتمع **مسلم** ان اتصل العمل والطمع  
وجب وان افترقا فوجها **مسلم** قلت لا دليل **مسلم** وانما يؤخذ بعد  
التحقيق كالمزروع **في** ونفع اهل الدية من المعدين والركاء والرجاء لقوله تعالى ولا تجعل  
الله لك شركاء على المؤمن الا به وقيل كما اخذ قبل شجرة الصيد وعليه الحسن **فصل**

والله يدع































[illegible][illegible]















سهرًا أو استيقظا فلا تسبح الا ان يقول كاملا هلمزم ليلا يحلو وصفه بالكمال ما فيه  
**ابومص** يلزم مطلقا لما في السهرقة وهو في **باب الاعتكاف**  
قال في القائمة على التي قال تعالى ظلت عليه عاكفا والاستيدار كقوله والهدي معكوف **فصل**  
في عكف من به اذا جاءه في السهرقة في المسجد ليلة مخصوصه **فصل**  
في شروطه السنة لما امر بالصوم عند الماساقي واللبث في المسجد لقوله تعالى وانتم  
عاكفون في المساجد واقله يوم لما ساق **مسلم** بشرط المعتكف العمل والقيام  
والبلوغ والاسلام لما مر **ش** فيفسد بطلان الردة كالصلوة وبطلان السكر لفساد  
الصوم قلت التحليل بغير فساد الصوم اتم فيعتل بوجوب اجزائه ليجزى لقوله صلوا  
حينوا ما حرككم الخبر وهو كالمجنون **ش** لا يفسد بطلانها **ش** يفسد بالردة لا  
السكر لما مر **مسلم** ويحرم على الزوج والعبد الا اذا نكح ليقدم حق الزوج و  
السيد ويكره للشوايف في المسجد حتى يفتنه وان صرنا قبا لا نكح ليعمله صلح مع  
خفصه ومن يلبس عانته ولقوله صلوا المراه في بيتها الخبر **مسلم** **هـ**  
وليس للزوج المنع بعد الدخول بالبطوح اذ قد اسقط حقه **ش** اذن صلح لعانته  
وحفصه ومن يلبس به منعتن بعد الدخول فيه قلت وهو القوي **له** فان اذن بواجب  
في حلق فيه فلا يخرج قوله واحدا اذ لا طاعه لمخالف في معصية الخالق ولا يكره الو  
اذن بالاجاب واوجبت **مسلم** **ش** ولا يخرجها في مصلايتها اذ شرطه المسجد  
**ج** في موضع صلاتها فاجزا كالمسجد للرجل قلنا ليس بسجدة سر عاه **ج** **س** ولا  
يجزي الرجل في فضلا سنة **ع** يجزي لما قلنا ليس بسجدة **مسلم** **ج** **س**  
وليس المنع بعد الدخول في المنطوق **ك** اسقط حقه فلا يرجع كالزوج قلنا لا نسلم  
الموصل سلبا فالوجه تملك منافعتها باذنه والعبد لا يملك وان تملك **هـ** فاما  
الاذن بالواجب فلا رجوع له عنه **ش** يرجع **ج** في العبد لا الزوج لما مر وكذا  
**و** في المدين وام الولد في ذلك **ش** والمكاتب كالحرة المملوكة النص في  
منافع **ج** **المراسلون** من **ص** انما يملك الشئ في مال الكفاية وهذا خلاف  
قلنا بل يملك النص في نفع نفسه **مسلم** ولا يمنع الزوج والعبد من واجب  
وان رخص فيه كالصوم في السفر والصلوة اول الوقت اذا ما اوجب معه كاذنه  
لنعتها في شبهه فهو كاسد اذ لا يصوم عن الطهارة او القتل لتوق حق

لما مر  
قلت انفسط بلحوت  
والسنة العجم

الادبي في الطهارة والقتل مقيس والخامس كون شبيهه اجنابه **فصل** **س** ويصح في  
كل مسجد لعموم الحديث **ص** وعن علي لا الا في المسجد الحرام **ط** ومسجد المدينة لفضيلتها  
والمسجد الأقصى لقوله لا تشد الرحال الا الى ثلثة مساجد الخبر **مسلم** وكل مسجد  
فيه الجمعة **ج** **هـ** ومساجد الجماعات قلنا لا وجه لهذه التخصيصات لعموم الآية ولما في  
اخبارها من الخرج **مسلم** ومن عني في نذر المسجد الحرام تعين اذ هو الاصل ولما في  
لقوله اوف بندركم الخبر قلت بل اذ لدخوله اصل في الوجوب **ي** وعليه ان يعكف  
في الكعبة والخبر لقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قلت وفيه نظر فان عني  
مسجد المدينة او المسجد الأقصى اجزاه المسجد الحرام لقوله صلوا لمن نذر صلاة في بيت  
القدس صلى بها هذا الخبر يعني المسجد الحرام فان عني الاقصى لاجزائه المسجد الحرام  
او مسجد المدينة اذ هما افضل لما مر **ي** **هـ** **ش** ولا يخفى غيرهما لفضله **ش** يخفى  
خلاف تعين المسجد الحرام لاختصاصه بالطواف قلت وهو الاقرب **له** قالوا ناقص  
فلا يخفى كلف المسجد الحرام قلنا لا اصل لغيره في الوجوب **مسلم** ومن عني عني  
الملك لم يعين لا سقوا المساجد فهو كما لو عني بعض روايا المسجد **ص** **ابومص** يعين  
فان اطلق في اي مسجد **ي** **ش** **ي** **ج** ويصح تقسيم اليوم في مسجدين لا سقوا المساجد  
**ج** لا اذ يكون كمن خرج لغير غير قلنا امتسا المتصلان فخر في اذ هو كالسقل كاشف  
في الروايات لا سيما حارجا وخري في السطح اذ هو مسجد **مسلم** والايام في  
درم تبع الليالي والعكس لا الفردي اذ كل واحد يندرج تحت الاخر مع التعدد  
بدليل ثلثة ايام الا زوا ولاث ليالي سوياء والقصة واجبه **هـ** **ن** **ج** **ي** **ي**  
اوجب يومين او لثنتين لزمه يومان ولياليان **هـ** **ش** **ف** بل يومان ولياليان  
الاصل في الايام لا سقوا الصوم والليالي انما تدخل بها وقل ما توسطت بها ليلة  
واحدة مع اندراج كل واحد تحت الاخر لما مر **و** **هـ** **ط** **ح** **ص** **ش** **ي**  
شها ونحوه اذ هو اسم لثلاثين متواليه وكس حلف لا ككلمة شهر **ي** **س** **و** بل لثلاثين  
على الاطلاق فله الفرق قلنا لا نسلم لغة ولا شرعا لخلاف الثلثين **مسلم**  
ويصح استصحاب الليالي من الايام لا العكس في البعض **ج** ان قال اردت  
بالايام الليالي فقط لم تؤثر ثلثته اذ اللفظ يرفعها **ط** بل تؤثر فلو نذر اذ قال  
بالايام قلنا وفيه نظر فان قال اردت بالليالي الايام فقط صح عندنا وله في الايام















شروط وجوب كذا **مسلم** لا اذ هو صلي الا استطاع الزاد والراحلة فقط فليوالا  
مقبض **مسلم** والحر كالبقرة بشرط ان لا يكون في البر والحر **مسلم** لا اذ هو مخوف قلنا  
لا يصح مع **مسلم** انما هو لا يستطاع ان يركب في البر والحر **مسلم** لا اذ هو مخوف قلنا  
بالعرف **مسلم** ولا سقط الحج الا اذا كان في ذلك المالك **مسلم** لا اذ هو مخوف قلنا  
للعباد كالكرا **مسلم** مانع كالحرق على المال قلنا غريم مقدرا كالحرق لفضل الحرس  
**مسلم** والمشي فضل لفضل الخبي وقول **مسلم** ما اساعلى شي الجرق لو اما حج صل  
الذراكنا قلنا رخصا او لكثرة الناس قوله **مسلم** والصحة التي تسمى **مسلم**  
معها قاعدا من غير مسقة شرط وجوب اجماعه **مسلم** والمغضوب الاصل في  
الاستطاع اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
قد كان وجب على ابها جمعا من لاجله **مسلم** والطاري كالحرق قلنا هذا قد يكون  
وافرقا **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
يلزم لقوله لا في رتبتي من ايك واعتبر ولا يخرج عن امك قلت اراد تطوعا  
بديل قوله لا في رتبتي واعتبر سلتنا فلا تدخل تحت هذه العبر **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
ومن لزمه فرض قل امكان الزم الزم اليضا به اذ صار في ذمته كمال شراية  
الوجوب **مسلم** لا اذ امكان الا اذا شرط في الوجوب قلنا لاننا لما سباني **مسلم**  
ولا سقط بالموت عن قدر لزمه اذ جعله صل في جوارحه كالحرس **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
فلا يجب الا بضا به اذ هو متعلق بزمه الحج وقد بطلت بالموت لكن اذا اوصاه  
وجب ويكون تطوعا لبطلان وجوبه قلنا شتمه صل بالدين فيما لم يوص  
ولا يجب من دونها اذ هو بدني فلا ينقل الى المال الا بوصية كالصوم **مسلم**  
ويستحب المايوس اجماعا قلنا **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
ولا في المرض المرحوي لا يصح **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
ما يوشام **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
**مسلم** ويستحب المايوس اجماعا قلنا **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
**مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
الصحيح في التطوع كالفرض **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
لترتفع فيها بالافه مستنابه فكذلك **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب

مسلم  
مسلم

ومن له التخيير في الفرض فهو له في النقل كالحركه وعكسه في الصلوة **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
الضرورة في الفرض ولا ضرورة في النقل قلت بل حاصلة وهي التعذر ولا يلزم في  
الصلوة اذ لا يبايه فيها مطلقا **مسلم** ولا يسقط لتعذر اليها كالحج **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
الصلوة يسقط لغيره **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
الراحلة التي دتموها عند قيامها لضعفها وقد اذن صلما نارحها الرحيل الجوان  
**مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
لقوله صلما في سفر المرأة الخبر ونحوه **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
ان يخرج المرأة من الخيرة بغير جوارح حتى تطوف بالكعبة قلنا اراد لعدم المخافة وان  
كانت عاصية **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
لا تكمل اذ هي ممنوعة الا به قلنا لا مرشعي لا يكونه بن الاستطاعه **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
غير في مسافة القصر وكل على صلبه اذ ما دونها ليس بسفر **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
مكيتها النساء الثقات او غيرهن **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
استيار المحرم **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
ذوقهن على طاعتهم في كل حال وحق الزوج فوري قلت عليهم الطاعة من غير اخلال  
واجب كالصلوة **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
العقدات **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
كالزاد بل لا اذ اكنفت المحرم قلت مؤنة تقتصر اليها كالزاد **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
الاستطاعه في شهر الحج شرط وجوب اذ لا يجب قبل وقته كالصلوة **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
ذكره صلما في تفسيره استطاعه قلنا ذكره حيث بين وقته قلت الا قرب استمرارها  
وقتا يكتفي فيه الحج اذ هو المقصود **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
من الاستطاعه **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
الحال والحق غير قات قلت وهذا من القياس المرسل وفيه خلاف في موضعه  
فصل في الحج مكان وزمان مكانه اثباتا واما زمانه فالحج في الشهر الحرام  
فان كان في الحرم والى انفاق لقول **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
وكان عرقا للحج جابر **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب  
بل بقياس اذ قيل **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب **مسلم** لا اذ هو في الوجوب

مسلم

مسلم

مسلم

مسلم



وهلال من الدارث ولعلها لم يسلح **هـ** أوله تصح تلك الدار **هـ** سله وابعدها  
دوالخفة على عشر حراجل من مكة ثم الخفة برأية على اليمن **هـ** سله وهي  
لاهلها ومن ورد عليها الجرح **هـ** ومن سلك عورها من رانها وعليه القيس ان امكن  
العيان والا فالطل كالعليه **هـ** والافضل بقية عليها لما سياتي **هـ** سله  
ومن حمله فيها او بينها ومن مكة ومعاينة داره لقوله صلعم فمن حيث تنشئ الخبر **هـ**  
بل مكة اذ لم توقت له صلعم فحكم المكي **ح** وان لم يحرم من داره جاز ولا يدخل  
الحرم الا بخروجها من مكة الحلة لنا قوله صلعم فمن حيث تنشئ **هـ** قوله صلعم هذه  
المواقف لاهلها **ح** اراد من ضرب له **هـ** بل من حلقها اذ هو الظاهر فليس  
من حلقها الدخول بغير احرام **ح** يجوز الاستسكان المكي اذ هو من خاصه في المسحور  
الحرام كما سياتي **هـ** سله ومفاتيح المكي مكة لقوله صلعم واهل مكة يقولون من مكة  
والافضل من باب داره او قرب الكعبة فان احرم من الحلة **هـ** لزمه دم لا من الحرم  
الحرم ومكة افضل لطاهر الخبر قلنا لزوم الدم فقيم نظر الا ان ترد حيث خرج  
من مكة للوقوف والحرم مما بينها ومن الحلة **هـ** سله ومفاتيح المعتمر الحلة والافضل  
من الجواز لاجرامه صلعم منها سنة هو ان لم يتعمد لزمه صلعم عبد الرحمن ان يحرم  
بالحنية **ح** من غير الحلة **هـ** سله اذا اراد ان يعتمر منها **هـ** مساجد **ح** او مسجد النجدة ومن  
لخدمه افضلها لبعده وان احرم لها من مكة فوجهان تحرى ويلزم دم ولا اذ الاحرام  
من الحلة فيها كالوقوف في الحج **هـ** سله **ح** وتعييم الاحرام على الميقات افضل  
لقوله **هـ** سله في تفسيره وللوالج والعم ايتاها ان تحرم لها من ذبيرة اهله **هـ**  
توقيف ولقوله صلعم من احرم من المسجد الاقصى الخبر **هـ** سله **هـ** بل الميقات افضل  
لعله صلعم واذا لم يحرم قبله قلنا اراد الترجيح **هـ** سله ولو خرجت قرية الميقات  
واستقل الاسم لم ينعقر حكمه كما فعل سعيد في ذات عرق **هـ** سله **هـ** ومن  
بني الخليفة لشك احرام منه حتى المولى صلعم لاهلها ومن ورد عليها **ح** ثور له التا  
جبر الى الخفة وتحريم منه اذ وقته صلعم لاهل المغرب والشام قلنا قد عيق بالخليفة  
لمن ورد عليه ولم تحرمها ورثه الاجرام **هـ** سله ولا يجوز للافاق في الحرم المكي غير  
المتكررين بجوار الميقات الى الحرم الاجرام فمن اراد مجاورته من خارج مكة  
او غيره لشك احرام اجماعا للحاجة خارج الحرم مطلقا او داخله بغير اجماع

من الجواز لاجرامه صلعم منها سنة هو ان لم يتعمد لزمه صلعم عبد الرحمن ان يحرم

ولغير متكررين تحريم عند **هـ** سله **هـ** من طح من لقوله تعالى واذا حللتم واصطافوا  
ولم يقدم ذكر احرام فدل على المجاوزة انما هي باحرام **هـ** سله **هـ** من طح من لا يلزم كالمكر  
لنا قوله صلعم لا يحل لاحد من عدي الخبر وقوله لا يحل دخول مكة باحرام وهو توقيف  
والمتكرر خضه الاجماع **هـ** سله والتكرر بغير الشهادة فاذا دون ويسقط الاحرام المشقة  
كالصلوة في الجيوش المتكررة **هـ** سله وان دخل الحاجة خارج الحرم لم ير ادنى شك  
اخر من موضعه كمن ميعانة داره **هـ** سله بل يعود الى الميقات كمن جاور راسيا قلنا  
اهل من القرع وهو من مكة والميقات وهو توقيف **هـ** سله ومن جاور الميقات  
براسم او غنى احرام من موضعه اجماعا **هـ** سله ولا دم عليه كمن بلغ بعد المجاوزة **هـ** سله بل  
يلزم الدم كالمسلم لما مر **هـ** سله **هـ** من اوجب ان يحرم قبل الميقات او عتبة المساجد  
بغير **هـ** سله ومن احرم قطع حبه **هـ** سله لا قلنا بنا على صحة الجهاد من الصغير فان  
احرم براسم حبه اجماعا فلو قطع من غنى وقد احرم ولا يسقط فرضه اذ قد لزمه الدو  
لانه **هـ** سله ولا يجب على المتكررين في كل مرة اجماعا **هـ** سله ولا في كل سنة مرة  
لقوله **هـ** سله وخصص الخطابين والجالين **هـ** سله **هـ** في السنة مرة لحرمه الحرم قلنا لا خرمه  
مع الرجوع **هـ** سله والرسول والجار لئلا يشك كالمكررين **هـ** سله بل كالمخطئين ولما ليس كالمكر  
**هـ** سله ولا احرام على الامام حيث دخل لمساكنا واياه لا دخوله صلعم يوم الفتح بالمعق  
وقوله صلعم ولا يحل لاحد من عدي اراد من ليس قايما مقامه لرد عمر بن سعيد خبر  
الاشترى قلت وفيه نظر **هـ** سله فان لم يحرم فقد لزمه لاخذ التنكيس وعليه دم  
الاساء فان لم يفعل التنكيس في ذلك العام قضاه من بعده **هـ** سله **هـ** ولا يدخل في غيره  
**هـ** سله بل يدخل اذ القصد الاحرام لشك قلنا شك الناس غير شك الاولى الذي ورد  
فلا يدخل في غيره **هـ** سله ومن جاور لشك ولم يحرم فخرج الى الحرم الميقات  
واحرم منه فلا دم عليه وصح احرامه اجماعا **هـ** سله **هـ** فان رجع بعد احرامه صح احرامه  
الاول اذ صدر من اهله وضاد في محله **هـ** سله **هـ** بطل الحنية اذا بعد فوث الصلوة  
قلنا ليس كالوقوف بل كمن جاور ميقات بلده واحرم من بعد **هـ** سله اذا احرم خلف  
الميقات فسد حجه فقيمة ويقضيته ليعود الى الميقات فيحرم بعزم قضاه على حرامه الذي  
وجب بالمجاورة قلنا لا وجه للفساد كمن جاور ميقات بلده ولم يحرم حتى رجع والحاج  
الاساء **هـ** سله والرجوع واجب وان قد احرم لرد **هـ** سله من جاور من غير احرام **هـ**























قلع سن مبي فنت فلا شئ ومحتمل في الرشد مثله وافراعه محرم فيصديق لاجله  
**مسألة** **ف**ش ولو اخذه الحلال من الحرم فليس عليه الا صدقة الفرج على  
 المحرم **مسألة** **هـ** ومن خلب صيدا من الحرم ان نقص به الصيد والافلا قلنا هو من حوايه  
 كالصوف **مسألة** **ب**ش ولا جزا اذا ضل الصيد فقتل اذ لا خرم له كالادي  
**ج** بل يلزم للعموم قلنا خصه القياس **مسألة** **د**كش ونقص بعض الطير وفراخه لقوله  
 لقوله تعالى لا تدرك بعينها **ف**ش ليس بضيد ولما قال صلما اذا اكثر المحرم بعض نعمه  
 فعليه ثمنها وكالبريش اذ هو نقص واكل ما كثره المحرم كاكل ما ذبحه في الاصح  
 الطير بل محل لغیر الكاثير قوله واحد وان كسر ليضا وشد اصن فممة قشره ان كان  
 له قيمة والافلا شئ ونقص بعض الجراد كقول **مسألة** **ف**ان اخض الجراح بعض الجمل  
 لم يضمن ان فرج والاصن وان شغل الطير ببعض الجراح عن حصن بيضه او نفقه  
 خلطه ضمن ومن حسن صيدا في الجمل فمات فرخه في الحرم ضمن الفرج كلوراه وفي العلم  
 بصنهما جميعا اذ تلف الذي في الجمل بسبب فخلية في الحرم ولت ان كان محرما والاسقط  
 الذي في الجمل **مسألة** **ب**ش فاذا اغتر الجراد الطريق فلم يضر الا عليها ضمن **ع**س لا لضايل  
 قلنا لا كما مضطر ولو باض على فراشه فزاله فلم يضمنه الطير ضمن كوطيه **مسألة**  
 ومن مات بسبب متعبا فيه ضمنه فاعل السبب فلو ارسل الكلب ضمن ما تلف عيب  
 الارشال لا بعد سكونه ولو قتل الحلال ما امتسكه المحرم ضمنه المحرم فان قتل محرم  
 فقرار الصان عليه اذ هو ما نشر والمتمسك ذو سبب قلت قياس **هـ** تصحيح جميعا  
 ومنهم **مسألة** **ا**كل لحم الصيد لقوله محرم عليه صيد البر **ف**ش محل لقوله صلما الصيد  
 حلال لكم ما لم تصيدوا او تصطاد لكم فلا يحرم الا ما صاد او صيد له وان لم  
 يعلم لظاهر الجبر قلت ان صح الخبر فقول **ج** ان صاد او امر او سبب بسبب وجب الجا  
 حرم والافلا لا عموم الاية **ف**ش وفيه الفدية مع الجراحات قتل او سبب ولا  
 فلا جزا بل فدية **س** ولا فدية كالحلال قلنا لا قياس مع الفرق فاما صيد الحرم  
 فمحل له اجماعا **مسألة** **و**من اضطر الى محظور اكرامه ففعله وعليه ما فيه لقوله  
 فمن كان به اذ من راسه الاية **فصل** **و**محرم قتل صيد حرم مكة لقوله صلما  
 ولا تنقر صيدها **مسألة** **ا**كش نقص قياسا على المحرم لان نقص في الضمان قلنا  
 الاية تناوله اذ حرم منع حرام والحرام المحرم ومن في الحرم لقول الساعد

هذه مسئلة  
 او صح املا

محرم البيت  
 ندما نلسم ان قبله محذرا له

اقول ان عقاب الخليفة محرم اي في حرم المدينة سئلنا والقياس يقتضيه **مسألة**  
**ح**ص وينص بالقيمة لا الجزا اذ هو ممنوع بحق الغير فاشبه القصب واذ ليس مثله  
 يرفع الى القيمة **س** بل بحق اليد فوجب كالمحرم قلنا الجزا خلاف القياس فلا قياس عليه  
 قالوا قل **هـ** في النجس الذوخره بقره وفي الجزا شاه قلنا احتفاء سئلنا وقولنا لا جزا  
 لما **مسألة** **ع** ونحوه ان يهدى بالقيمة او يطعم ولا يصام اذ لم يفتك حرمه عباده  
 خلاف المحرم **س** بل او يصوم كالمحرم لتمامه **مسألة** **هـ** **ب**ش ولا يكره الكافر  
 كالركوة ويحتمل ان يضمن كالحناية **مسألة** **ز** **ب**ش وعلى المحرم جزا وقيمة  
 خلاف الجففس فلم يمتد خلا كما صيد المملوك **ف**ش **ح**ص يتداخلان اذ سببهما الفتك قلنا  
 الفتك مختلفان فتلك الاجرام فسق لقوله ومن عاد فينقم الله منه لا الحرم فافرق  
**مسألة** **ي** ومن زول الملك يدخل الصيد الحرم كالا حرام **س** لا يزول كفي الجمل قلنا لا  
 قياس مع الفرق قالوا اصله بالما غير ما فعل النغير ولم ينخر افساكه وهو والمدينة  
 فلا الاستفهام ليس بتقرير **و** فوحد من الجبر حواض الطير ليلعت به الضبي  
 وان مات خفف انفة قلت فيه نظر اذ فيه تعديت وقد نفى عنه **مسألة** **س** **ب**ش وضيد  
 منه في حق كل احد **ف**ش محل لغیر الدامح لما نفى يقتضي التحريم عموما **مسألة** **و**من  
 رمان الجمل الى الحرم ضمن اعتبارا بالاصابة **ي** وكذا العكس اعتبارا بالفعل في الحرم قال  
 ولورمان الجمل الى الحرم في هو الحرم ضمن اذ هو كالرأي من الحرم **ف**ش لا يضمن منها قلت  
 وهو الا قرب **هـ** اذ لم يقتل صيد حرم ولو زما طير اعلى غصن في الجمل واصلة في الحرم فلا  
 ضمان **مسألة** **ي** ولا شئ على الحلال في الخطا كالمحرم ويحتمل الضمان هنا كما لا الغير ولو  
 اصابه في الجمل فمات في الحرم فلا شئ اذ العبرة بالسبب والمسبب بالغ كمن كفر بعد ايمان  
 الرمية فانه محل ما اصاب قلت وفي العكس العكس **مسألة** **و**نعتير في الكلاب  
 القتل او الطرد في الحرم وان قتله في الجمل او ارسله **ي** كالسهم **ف**ش بل العبرة بموضع الار  
 سالاد الكلب فعل خلاف السهم قلنا قل فله حكم الاذي في الإدخال والاخراج  
 ولو اصاب صيدا انقصه في الحرم ضمنه مطلقا بعليا المحظر **مسألة** **ي** لان كانت قوائمه في  
 الحرم ورأسه في الحرم اذ اعتبار بالقوائم او بعضها فان كان رأيا ورأسه في الحرم  
 ضمن اذ لو حكم للقوائم فيصيد **مسألة** **ا** **س** **ا**ستاد وعلى الجماعة قيمة واحدة كلوا  
 من قوائم بخلاف المحرمين اذ الحرام كالكفار قلت وطاهر قول **هـ** ان القيمة تكرر























ليعد رايها لا مقلبا والقصد اصابه الجهل لا القبح فلو قرب حتى نقتل مقلبا او بعد  
حتى نعمل اصابه الجهل لم يجز **ح** بل عيب متناهية بلوغ **هـ** **مسلم** والرجل  
افضل لقوله تعالى فانك رجلان **ي** **مسلم** زما صلهم راكبا قلنا لعذر كما رخص وسند  
الكعبة مستقبلا للجرم من بطل الوادي او الكعبة عن بشاره ومنا عن بينه خبر  
**مسلم** به **ي** **مسلم** وعنده اوله يقطع البليبه لفعله صلهم في خير الفضل **ص** **مسلم**  
**ي** **مسلم** كما **ي** **مسلم** بل بعد الزوال في عرفه عند الوقوف اذ لما صلهم حتى وقف و  
استقل بالصلاة والذبا قلنا جزنا اذ لا تمنع تلبسته مع الذكر والخبر **ع** **مسلم**  
ويكره اخذ الحصان من المسجد جز منها ولقوله صلهم ان حصا المسجد لتناشد من امر  
ويكره اخذها من الحرم لقوله **ع** **مسلم** الرمي قربان الخبر ويكره بالحجارة الخبر المحال لقوله  
صلهم ونحري اذ سماها حمار **مسلم** ولا تحري بالمتحس والمغصوب اذ هو  
عبادة **ي** يكره فقط **هـ** **مسلم** ولا تستعمله كما لما المستعمل **ش** تحري مطلقا **ي** **مسلم**  
ما رايه غيره لا هو قلنا هو مستعمل كما لما **هـ** **مسلم** وتتلاف من رايها دفعه  
لما لقنه المشروع **ط** تحري ويلزم لكل حصاه تكبيره **الام** تحري مطلقا **ص**  
تحري الحاهل فقط **ن** تحري عن واحد مطلقا لما لقنه المشروع **مسلم** والعين  
في الترتيب من الحصان بالرمي لا بالوقوع في الاصح فلو وقعت الثانية قبل الاولى  
ولو لم يقصد المرمى فاصابه لم تحري وان قصده اجزاه ولو وقع في حيوان لم يحرى  
اجزاه فان وقع في غير المرمى لم يصح ولو وقعها من وقع عليه حتى او قعها فيه ولا  
شك هل وقعت في المرمى او هل وقع بفعله او بفعل غيره فالاصح الاجزاء اذا ظاهرا  
الصحة **مسلم** والاصحيه سنة مؤكده عندنا لما سياتي ونقتلها على الخلق والنقصير  
كفعله صلهم **مسلم** ويختص من الخلق والنقصير اذ امرهم بتحريم الخلق افضل  
لفعله صلهم وترجمه صلهم على المخلوق ثلاثا وعلى المقصر من مرة قبل ولا تحري بقصد  
الزينة **مسلم** وفي تعميم الراس بالحق الخلف في المنع وقد مر **ي** تحري النصف  
اذ القصد الازاله **هـ** **مسلم** ومن الموصى على الاصلع والمخلوق حتى لا يفر **ع** اصحابه  
بذلك ولم يسكر وكالمنع **س** بل بدنا اذ ليس مخلوق ولا يقصر وهي المقصود  
**س** ولا خذ من جنبه وشام به ليعم اخذه من شعره منه وتلقى يقصر قد  
الأمه اذ القصد ما يرا اثره **هـ** **مسلم** تحري الاخذ مما نزل عن جدار الرأس

**ن** **المنع** لا قلنا نحصل به المقصود من وشعره الا دبره كشعر الرأس **مسلم**  
ولا خلاف على النسا لقوله صلهم ليس على النسا خلق ولكن المقصير ونذب دفن  
ما من من شعره وطفر لقوله صلهم ما بين من الحي فهو ميت والميت تدفن ونذب  
تلبسته الشعر الاحرام يصح او غسل لفعله صلهم فتعين الخلق على الاصح اذ صار **3**  
كاشعار المدي **مسلم** ونعبد الخلق السيد او الرمي باول حصاه تحل كل  
مصور الا النسا لقوله صلهم اذا رجمتم وخلقتم الخبر **ع** الا النسا والطيب اذ هو من  
توابع الخلق **ع** الا النسا والصيد لا شترهما في التكفير قلنا لا قياس مع النص **ط**  
ودب الترتيب بين الرمي والدخ والخلق او التقصير قلت ما بين الرمي والخلق نعم  
ودب نوتى الدخ كفعله صلهم **ش** فالاغنده وحمف وحصى الايه **ح** نكره الذكر عند  
الاشبه لنا فعلة صلهم **مسلم** **لحق** **ف** **مسلم** والخلق استباحه محظوره لا نسك  
او ما خرم بالاحرام لا يكون نسكا كالطيب **ن** **س** **مسلم** قال تعالى مخلقين فهو  
نسك قلت صفه لكالي الامان باراله المؤدى **ف** **مسلم** فعلا قولنا لا تحل الخلق قبل  
الرمي بل توجب الدم وعلى قولهم يجوز اذ هو **س** **مسلم** ككالي **مسلم** ولا شى  
في تقديم الخلق على الدخ اذ الترتيب ثبت **ح** بل يلزم المنع والقارن لا المقدر **مد**  
لا شى على النسا والجاهل وفي الهاميد وابتان لقوله من فعل باسبا اثم ولا يخرج  
السادس طوا والقدم **فصل** بعد الرمي يدخل اليمنى مكة فيطوف للقدم  
**هـ** وكذا لك المكي كالمتمتع **مسلم** **عص** **نور** وهو فرض لقوله تعالى و  
يطوفوا ولقوله صلهم وكالخذ واعنى ولا يسقط بالاخير **ح** سنة فقط اذ لا دليل  
اذا فعله صلهم وطاهره النذب **س** هو كتحته المسجد فاذا اخره عن القدوم لم يلزمه شى  
كما خير الحجة عن الدخول ويسقط بالاجير كالتحبة لنا الايه واجماع الفتوة وقوله  
صلهم لبي نوتى عند قدم طف بالبيت واسع وقول علي عليه السلام اول مناسك الحج الخبر  
وكالوداع **فصل** وفر وضه تسعة الاول السنة المستقبل منه كالمندوب وحده لا  
بفاح او غير له بخوله تحق كالوقوف السالى الطهارة من الحدث لقوله صلهم الطواف  
بالتصوة **م** **ط** **ح** وليست شرط بل غير بالدم اذ لم يعط كل احكام الصلوة  
لجواز الكلام فيه وكالضوم **ش** **س** بل شرط اذ توضع صلهم لما اراده وقال خذوا  
عني قلنا دليل للوجوب لا الشرطية **المال** **النس** لقوله صلهم لا يطوف بالبيت



















[illegible][illegible]



















في الحجاب

[illegible]











2 بدخ شاه استخسانا قلنا هو من القناش **ما حكي** يخرج زور ذكرا وانثى لقول  
**عمر** فلما جعل الذب واقل الجري شاه **مسلم** ومن نذر مع عبده او فرسه  
شرا بمنه هدايا وصرفها من ثمن حيث نوا لتعذر الوفا بالعين **مسلم** ومن جعل  
ماله في سبيل الله او هدايا صرف ثلثه في القرب لما سبق في **مسلم** فلما هدايا في القرب  
**مسلم** بل كلفه لقوله او فوا بالعقود ونحوها **ما حكي** من قال ماله هذا الى من كلف  
على مال الركوة استخسانا لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فان قال ملكي فمعه  
قوته وعياله لقوله مسلم لا صدقة وذو رجم محتاج قلنا هذا الفرق ضعيف **ما حكي** ان  
كان من لا يعف عن السؤال لم يضر نذر عبيد ماله لم يضره الذهب والفضة  
مسلم من اكل ماله ومن **مسلم** نصفه **مسلم** في النكاح  
هو في اللغة والشرع عقد بين الزوجين يحل به الوط وقولهم الضم غلط  
**مسلم** وهو حقيقة في العقد محال في الوط لقوله تعالى فانكحوا من اهل  
الوط لا تحل بالاذن **ما حكي** بل للوط لقوله مسلم لعن الله بائع البهيمة وقوله تاحوا لكم  
قلنا تجاز اذا احتاج الى قرينه لا العقد **ما حكي** مشترك لا يستوي بينهما فلت بل  
يشق الفهم الى العقد عند الاطلاق والاضل عدم الميثاق **فصل** وجار  
النكاح الشرعي معلوم من الشرع ضروري **ما حكي** وعمل ان لا يكفر منه كره اذ  
ليس من الدين قلت بل يكفر بقرآن **مسلم** وليس بواجب على  
الاطلاق اذ لا دليل **ما حكي** يجب او الشرعي لقوله فانكحوا قلنا قال ما طاب وقال  
مسلم من شق النكاح فاذا عدم الختم **مسلم** ويجب على من يعصى لتركه لقوله  
يا معشر الشباب اجنوا وعلم على العاقر عن الوط من يعصى لتركه وعازف القرب  
من نفسه مع القدر لقوله تعالى ولا تصاروهن ونحوه وندب لمن يتوق اليه ولا  
تحتى العتة لقول **ما حكي** جزا كثيرا نكاحا يريد الرسول مسلم ونحو ذلك **ما حكي**  
بل استعمل ما نازح الخلق عليه قلنا معارض بقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس  
من بعد المائتين خفيف الجاذ ونحوه فانقض الكراهة لمن ادعى له **مسلم** وشاك  
الكفار ضروري منها مطابق للاسلام كاذب ولعن عنه صلى الله عليه وسلم لقوله صلى  
الله عليه وسلم ولدت من نكاح لمن سماع وكشفه خذجه قبل البعث  
ومنها الاستحباب والمشاورة والزنافة وسنن في اسائه تعالى **مسلم**

والب

107 وندب بحري ذات الدين لقوله صلى الله عليه وسلم نذرت بذاك ولم يقصد الدعا قال  
مثلها لعائشة اذ ادان خالف ولا يضر لقوله صلى الله عليه وسلم اني بشر الخير وذات العقل  
لطيف المعاشرة والحسب لقوله صلى الله عليه وسلم خيروا النطفة لكم ونحوه والجماع لقوله صلى الله  
عليه وسلم لا يكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا يكره والولد لقوله صلى الله عليه وسلم خير نسائك الولد  
ونحوه والقرينة لقوله صلى الله عليه وسلم خير النساء الحبر والودود لقوله صلى الله عليه وسلم خير النساء الودود  
والنخبة لقوله صلى الله عليه وسلم النكاح في شوال لقوله صلى الله عليه وسلم في غايته ونقدته التطا الى وجهها  
لقوله صلى الله عليه وسلم فلنظر الى وجهها اليها ونقده **ما حكي** ولا وجه له ولها النظر اليه كذلك  
قلت لا بعد المرأة ان عرف بها **ما حكي** بل يجوز النكاح وحرم ان قارنته شهوة وقبل  
**ما حكي** وحرم غير الوجه **مسلم** الكفان كالوجه يجوز كلها حتى الفرج وعنه الا  
الرجح **فصل** في الخطبة **مسلم** يحرم في عدة الرجعي اجماعا والتصريح من غير  
الرجح في كل عدة اجماعا ويجوز التعريض في المتوفا عنها والمثلثة اجماعا لقوله صلى  
الله عليه وسلم وفاطمة بنت قيس وقصة **ما حكي** مشهورة **ما حكي** والمثلثة  
**ما حكي** بل كالمثلثة **ما حكي** بل كالمثلثة **ما حكي** بل كالمثلثة **ما حكي** بل كالمثلثة  
الكتاب في الافهام **مسلم** وحرم الخطبة على خطبة المسلم بعد التراضي الا باذن  
الخطاب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخطب لرجل اجنبا ويجوز ما سوى قبل التراضي لقوله صلى الله  
عليه وسلم ليس **ما حكي** ومما لم يصرح وفي المصنفه بالاجابة جازت الخطبة وان  
عرض بالاجابة اذ لا شئنا من بنت قيس امارا رضاه ولم تنقضه صلى الله عليه وسلم من خطبتها  
لا سامح **ما حكي** ظاهر النهي المنع قلنا خصه **ما حكي** **مسلم** وان  
خطب عن سواه دفعه ورضي لم يحل لغيره خطبة اجنبا حق يستكمل ارضا  
او اذن **مسلم** ومن خطب على خطبة اخيه وتزوج اثم وصح نكاحه اذ لا يفسد  
نكاحه **ما حكي** قلنا لم يتعلق ببعض العقد بل بالجماع في البيع سنا والتمسك لا  
بعض الفساد **مسلم** وندب تعجيل العقد بعد التراضي لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا  
سماهن الجهر والسمية عند العقد لقوله كل امرئ ذي بال اجنبا والخطبة قبله لقوله  
صلى الله عليه وسلم في المسجد اذ هو من الطاعات **ما حكي** ولا تح اذ لم يخطب صلى الله  
عليه وسلم وقطعه **ما حكي** تحت لقوله فانكحوا فاعلمه صلى الله عليه وسلم بان وقد خطب لما مرو وندب  
خطبات الاولى من الوط قبل العقد والمائة من الزوج حاله **ما حكي**

حصصه



وتعذر حملها من الاحاب والقبول لوز وجدة السنة **بعض** بل نفسه لوز  
اتصالها قلنا ان ثبت باعراض **مسلم** وترب ان يوتا لفظه صلح الجديس ويجوز  
الى اخره او لفظ **ابن طاب** في نكاح جرحه او قول **ع** او نحوها والاحزاب او لى ويكره  
الهنس بالزوا والسنة ادهى الجاهلية بل بالتمس والركه لأمه صلح **فصل في خواتم**  
صلح المتعلقه بالنكاح وغيره **مسلم** وخص صلح يوجب التواك والاصح  
والوتر لقوله كذب على ولم نكتب عليكم وقيام الليل لقوله تعالى قم الليل ولم يحس على  
غيره قلت فيه تعذرا يشبه بل وجب لم يحس تطوعا وقيل فرض قبل ان يفرض الخمس  
ثم جعل تطوعا **ص** كان قائم الثلث فريضة حولا لم يشع وخص صلح يوجب العمل  
بعبد ليس لغيره لقوله ما كان لى الخبر **ع** ووجوب التمسد لقوله ومحمد  
قلت وفيه نظر لقوله نافله ووجوب الكار المنكر على اى حال اذ سكت صلح  
نوهم الاباحه وقد ضمن له الضرر ووجوب المشاوره لقوله وشاورهم ووليدى  
لتطيب النفوس ووجوب تحسب شايه لقوله تعالى قل لا زواجكم الا به ولما احتزم  
صلح خرفت عليه الرأيه عليهم والسبل **مسلم** لم ينفى **ع** ولم ينسخ **س**  
قلنا لا دليل وخص صلح بتعريم الصدقه والركه تشريفا لما تزوجت به لعل الكتابه  
والشعر لقوله تعالى ولا تحطه بينك وما ينفعك له نكحها للإيجاز وتحريم خائنه لا  
على لقوله صلح **مسلم** ما كان لى ان تكون له خائنه الا على وتحريم حد عليه  
الى زحف **مسلم** الذى لا ياب وفعله صلح وتحريم من كرهت فحبه لتسريحه  
المستعده منه وتحريم ذوات الرزح الكريهه كالنوم لقوله صلح لا اكل هذه  
البقله وقيل تترها فقط وتحريم نكاح الاده اذ لا تحشى العنت **مسلم**  
وخص باباحه الحج برابع عشره وثوق صلح عن تسع ووجوب النجاسه  
انجس كفعل بد وباحه صوم الوضال لما سر واستناده بطعام الغير وشراء  
واختنى على ما يكمل التلف اذ هو اولى بالمؤمنين من انفسهم واخذ الصبي كصفه  
وبذلك سميت قلنا لا ما لم ايضا ووجوب ملكه من غير اهرام لما تروا ان تحس  
اذ فعل صلح لا غير الا دليل الصدقه وانجست الغنيمه وكان الانبياء خرقوها  
وجعلت له الارض مسجدا وطهورا والنكاح من غير مهر لقوله ان وهب  
نفسها لى **س** بل يلفظ الحبه لما شياى وانجس له الفى وهو ما اخذ من غير احوال

ع

بمحو

102  
وتحس الضام واحتص ببقا معجونه وتحريم ان واجه المدخله لا غير المدخوله كاللحميه  
فانها تحت عكره من اى قهر وقيل غيره **ع** برجمها حتى قيل لم يدخل بها صلح **مسلم**  
**ع** حرّم غير المدخوله ايضا لتمامه وخص بتفصيل سبابه لقوله تعالى لستى كاحدين  
الس **ع** وخص بخوار النكاح من عرولى ولا يشهد كقوله صلح وارسله قلنا  
الاس ولى عندنا **فصل في شروط النكاح سنة الاول** العقد **مسلم** اعا  
ويصح بلفظ الزوج والنكاح اجماعا لقوله تعالى زواها فانكحوا **ع** وبكل لفظ  
تليق كالصدق والندى ونحوها لقوله تعالى ان وهت نفسها للنس لا لفظ الاباحه  
والعاريه ونحوها **هـ** ولا الهجازه اذ لا تنفى ملكا مؤبدا **ع** بتعقد بها اذى  
لهيك المنافع قلنا غير مؤبد **هـ** **مسلم** **س** لا يعقد الا بلفظ النكاح او  
الزوج لقوله فى الحبه خالصه لك قلنا اراد من دون مهر اذ المهر يقتضى عدم العرض  
ولا بد من الحبه من الولى لقوله ان يستنكحها **ك** ان ذكر المهر مع القاط التملك انعقد  
بها ولا قلنا المهر مغاير للعقد ولا دليل على استلزام ذكره **مسلم** وهو احاب  
كرهتك فلانه وقول فى المجلس قبل الاعراض كزوجت او قلت **ي** ويكره ان يقول  
على كذا **مسلم** وسنة نبيه اذ بهام كونهما مكررا والفضل بتر الاحاب والقبول **ي**  
ان قال قلت ولم يقل نكاح فلان صح عندنا اذ هو كالمطوق وكعقد دارى بالف  
قال قلت ولا **ص** قولان **مسلم** **ع** **ي** ولا يصح القبول فى غير  
المجلس يصح فى مجلس العلم كزوجت استيلا قلنا قيل الفلان حين علم اذ مجلس العلم  
كمجلس العقد قلنا كالبسج والهجازه **مسلم** فان قال لغيره زوجت استنكح من فلان  
فان نعم وقال الروح فقلت نكاحها لم يتعقد بل اخلاه وقلت نعى اذ الصلح الى نفسه  
لم تكن نعم اذ قلنا فان قال الروح زوجت استنكح فقال زوجت صح العقد لقوله صلح  
لم يطل ان يزوجها الواهيه نفسها فاتبع زوجتها ولم يأمره بالقول ليعلم السوال  
مقدمه **هـ** فان قال زوجت ابنتى فقال الروح نعم صح قلت فيه نظر ولا **ص**  
قولان فان قال الروح ابنتى فقال زوجت لم يتعقد حتى يسهل الروح ولولا  
روح ابنتى فقال زوجت انعقد لما **مسلم** وبشرط تناوله كلها او بعضها  
اذ هو المقصود فلو استثناه او بعضه **مسلم** ويتعقد بالعجه من  
لا تحس العربيه ومن تحسها وجهان يتعقد اذ القصد الى فهم ولا لقوله صلح



1219 2

موسم

بعضی از دعاها































حمارها **مسلم** ولا يصبر رضا الولي ان رخصت بدون مهر المثل اذ هو من  
لها مخصوص **ح** فيه عليه عضاضة كالكفاه فيكمل ولا يفسخ قلنا لا كوابرات  
**مسلم** ولا حتى للقرب **ح** في الكفاه الامع الا بشي لا الذكر وليس الا  
نزوجها من غير كفوا لا برضاها **الصد لافي** ولو رخص قلنا الحق لها **فصل**  
واذا عقد وليان لشخصين ابدا ما احارته وان تأخر كفعل الحسن **عليه السلام** في  
طلبه فان ردتها او اجازتها بطلا فان كانا مادونين واتخذ الوقت او اليسر  
ايضا اذ احدهما باطل قطعا ولا تزوج فان تزوجا الاول لقوله صلى الله عليه وسلم  
**في نكاحي** ولو دخل بها النافي **بطا** ان دخل جاهلا بالادول فهو  
اذا الدخول اقوى من العقد لتكميله المهر قلنا الجزاوي سلمنا فالوطي لا يصح  
كلو تكت في العدة **مسلم** فان علم الترتيب من البنس المتبقي بطلا ايضا  
لا قرارها سبق احدها بعينه او دخوله برضاها اذ هي اقرب سبق **مسلم** في  
بينهما قلنا الفرع غير مشروع ههنا ان جهل المتأخر او اتحاد الوقت وعدم  
تخرج منهما الا بطلا في الاحتمال الزوجية فان تزوجا **الحق** فالفسخ **الذري**  
خبران ولا يبطاها انهما ولا مهر ولا ميراث لاحتمال عدم الزوجية ومن ما اعده  
منه ايضا فان مات النافي بعد انقضاء العدة استأنفت الاحتمال لا قبل الانقضاء  
عليها في الحقيقة عدة واحدة فتسقل الى الاخرى قل هذه **الحج** كما حيث علم المتأخر  
بالبس لاحتمال البنس لاتخاذ ذكره **مسلم** في موضع غير هذا ومنها ان  
تزوجها وقيل ميراثها لبيت المال اذ البنس ما اليه قلنا منصرف قسم ومنها  
لحرمة اخنها والخامسة وتوجب غير المصاهرة **مسلم** لا ثبات الصحيح نطلان العقد  
كما ذكرنا والالتزم التحويل والمهر والميراث **مسلم** ومن دخل بها فعليه نصف المهر  
ونصف الاقل منه ومن مهر المثل **مسلم** الضعيف كالغني في ذلك لانه  
حكم لا قرارها ولا للدخول برضاها **مسلم** ولا يسمع دغوى احد الزوجين  
على الآخر ولا على الولي انه السابق اذ لا شيء في يد المديع عليه وانما يدعى على  
الزوج فيفسخ **مسلم** لا اذ يكون او رزها على الغير قلنا لا حتى للغير في الحال  
فصح اقرارها **مسلم** وان حلفت ما تعلم السابق ولا يثبت بطل النكاح وان  
نكحت وقلنا يحكم بالنيكاح صارت في اديهما فتكون من حلفتهما فان حلف

او نكلا بطلا لا يبريه لاحدهما **مسلم** فان اقربت باتحاد الوقت او ان كل واحد سابق  
بطلا ويسوي احدهما صحت له ولا يبريه عليها الا اخر اذ لو اقرب له لم يقبل **مسلم** وعمل الزوم  
او لم يها بالاقرار غرم الخيلولة بينه وبين البضع قلت لا قيمة لزوج البضع وكذا  
للخيلولة **مسلم** فان اقربت سبق احدهما بعد موته لم يسمع اذ هو لغرض **فصل**  
ولا ولاية للصغير اجماعا لرفع القلم ولان الولاية لطلب الخط ولا هدائه له الى ذلك  
والجنون المطبق كذلك لا المصروع والمغني عليه قوله لا ينعقد بالمرافقة والسكران  
والمسح والسقم اذا صار لا تشعري شي من احواله ولا يفرق بين الحسن والصحيح كالمجنون  
والاقل **مسلم** فان اذن الولي للمترشح عقده كبيعته وان عقد فضولي واجاز الصغير  
بعد موته لم يرض لما شئنا **مسلم** ولا ولاية لكافر على مسلم اجماعا  
للقوله تعالى ولين يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا مرد صلح بزوج بنت  
الي سفيان حيث اسلمت قبله **مسلم** ولا تسلم على كافره لقوله والذين كفروا  
بعضهم اوليا لبعض وقوله صلح لا تروا يراها **عك** الاستلام يعلموا قلنا  
جهل سلفا فلا يعارض **مسلم** فان لم يكن للكافره ولي كافر فالامام اذ ولائته  
عامة خلافا لادب **مسلم** من وكل مسلما عبدا والفريقين اذ هم الوارثون لها قلت  
له ان يرد حيث اهل ملتها خريتيون **مسلم** والمسلم ولي امته الكافره اذ سببه **مسلم**  
الملك لا القرب **مسلم** لا كانت سببه العاطف والكفر قد قطعه خلافا  
للك والامة المسلم لا يزوجها سيدها الكافر لايه قلت ولا تفر ربه عليها  
كاسياني **مسلم** ولا تطل الولاية نفسق النافي اجماعا **مسلم** في  
ولا النضر كالميراث **مسلم** قل بطل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يولي من رشد قلنا اراد  
بالاي العاقل قالوا تطل كولاية الحاكم قلنا سببها التعصب ههنا **مسلم** كقولنا  
**الروى** كقولنا فبين ليس له الاجبار كادب ثم كقول الناصر **عص** كقولنا  
فبين ليس فبذل لنا وانكحوا الاياما منكم والخطاب عام **مسلم** وتطل بالرق فلا  
ولاية لعبدا اجماعا **مسلم** فبشأ على الحر لقوله عبد الله لموك لا تقدر على شي وكما لا يتولى  
نفسه فلا وحالف اصله في العياش **مسلم** ومن عاب فحفي مكانه  
ولم يدر ابي ام تمت تطلت ولا نكح اجماعا **مسلم** وتنتظر شهرا اذ ولائته متحققة فلا  
سطل في دون مدة الغيبة المنقطعة **مسلم** لا ينظر اذ هي منقطعة كذلك قلب

اسماء وروى







مردوام العبد

والبلوغ

30

محفوظ

بعض ش لا ولاية لعرب الادب **فصل** والمهر على الهب **مرط** اراد ان يضمن  
ولوم بعض اذ قلله بانه حنايه وهي من مال الحاي واذا دفعه بنيه الرجوع جمع  
على قول **مرط** لا جلي الولايه **حص** لها اخذه من مال الادب او الابن اذ هما عريان  
ولا ترجع الادب ان لم يشهد على بنيه الرجوع وكذا ان مات فهي بالخيار فان اخذت من  
مال الادب رجع الورثة على الابن **فصل** لا قلنا لا وجه له **ي ه س** لا رجوع للاب بحال  
اذا ادب كالحاي **فصل** ويحتار اذ يلج في المعيشه والدينه والقضاء ونحوها  
**ي** ويحتل ان العقد باطل لعدم المصلحة ولا يترجح للصغر امة اذ لا غنى  
والبلوغ المطبق كالصغير تعتبر المصلحة قال والتسفيه والمعتوه بزوجته وبناته ان  
طلب كايافاته من ماله وله ان ياذن له اذ هو من يصح عقده كطلاقه فان امتنع ولبه  
عقد لنفسه فوجهان لا يصح كالصغير ويصح كمن امتنع غريمه على دينه فاخذ من ماله  
قال الا قرب ان هذا الغير المذهب فاما التخيير فحكم فيه حكم البنت **مسلم**  
وتجوز ادمه والمدة برة احماء كالخدمه والجاره **ه س** لامة الولد اذ ثبت لها امرش  
فما سقر فلا تروح الابعد ارتفاعه بالعق كالحرة بالطلاق **فصل** **فصل** مصونة  
بالقيمة ولا يملك تصرفا ولا يملك قبض ترويجها كالامة قلنا ثبت لها امرش بخلاف  
الامة **مسلم** **حص** ولا يلزم السيد ترويح عبده وان طلب اذ هو لله  
والسقم كالطيب ورفع الباش **فصل** بل يلزم كالنفقة قلنا لا كالامة وقوله تعالى  
وانكوا يدب لا ختم **مسلم** ولا تجوز من بغضه حر واما المعتق على مال  
فكالق **ه** ولا يطا العبد بالملك اذ لا يملك **ش** بل يطا بالملك مع الاذن  
ومع عبده وان ملك **مسلم** **فصل** ولا تجوز من عجز عن ثمن الزوجه على  
الفراق ولا ضمان لها اذ لم ينقل خبر نسافقرا الضمانه ولا اجبارهم مع العجز **ي**  
**فصل** تجوز ان لم يخترها الحاكم او الفقيه في مقابله الوط فاذا انعقد العوض بطل  
المعوض فاذا الوط بطل العقد اذ لا قابله فيه حينئذ وقوله تعالى فامسكوا  
بمعروف او تسرحوا بختان ومحي وقوله صلصم وقد سأل عن رجل لا يفيق روحته **فصل**  
فترق سمها قل وهو قوت ولا نسلم ما ذكر في فقر الصحابة اذ لم تقع من افقه **ي**  
في امرها الامام بالاختيار او الفقيه **مسلم** **فصل** وندب بعد الذكر  
من اوليا في درجه لقوله صلصم الكثر الكبر والاعلم المعرفه بشروط العقد **ه**

۱) فقال























**فصل في صلب المذهب** فما يحتاج الى الحكم **مسلم** الفسخ بالرصاص والردة  
والإسلام وتجدد الرق وملك أحدهما الآخر لا ينفق الى حكم ولا اختيار وحياز  
الصعوبة والمعتقة ينفق الى الاختيار لا الحكم على الخلاف وحياز العيت ينفق اليهما  
معاً كما في **المعاشرة** **مسلم** عليها من  
الوط ولا زوم قهر النيب الا اذا نذر له منعها عن المتجر والقبور ونكره المنع عن  
رياره والوالدين لا حضور حنايتيها **مسلم** وعليه حسن العشرة لقوله تعالى  
وعاشروهن بالمعروف ولا تضاروهن فامسكوهن بمعروف ولا تسكوهن  
ضراً **مسلم** وعلى الولي بعد قبضه المهر أو تأجيله تسليم بنت الثمان  
فضاً على الوط اذا بنا صلح بعاشرة لتسريح فلت العبرة بالصلاحيه وهي تحتلها  
الشخص فيرجع الى ذوات الخبره مع اللبس في وفي وجوب المهله ان طلبت  
لتهتها وجهان اصحهما يجب لقوله صلح لا تطرقوا النساء الخبر ولا يجب أكثر  
من ثلاثه أيام كما حيل الشفيع وقيل لا يجب كالتسليم المبيع بعد ايفاء الثمن لها الخبر  
ويجب ولا يجب المهاد الحايض حتى تطهر اذ له الاستمتاع فيما فوق الدار بخلاف  
المریضه والطفله اذا خطر فهما اعظم في ولا يجب تسليم صغيره او مريضه  
لا تصلح لتعدن المقصود قل ان خشى عليها من فوط شهوته والواجب اذله الى  
ستماع بغير الفرج ولا يلزم الزوج تسليم الطفله اذ لا حضانه عليه وبحواله  
المانع من الوط لا نفاس على القرن في التعيب اذ المانع هنا غلط الزوج اذ لو  
كان مثلها سهل وطوها في واذا اجترحت البكر فوق المعتاد منع الوط  
حتى يلبس والقول لها في عدم التره **مسلم** وللزوج اجبارها على الغسل  
من الخصى ليجل الوط اجماعاً اذ هو حق له وله اجبار المكلفه على غسل الخنايه  
وفي الصغيره وجهان بخلاف يعاف وط الخن ولا اذ لا تكليف ان طالت  
مدته فله اجبارها ولا فلا اذ ليس بمانع وفي اجبار الدميّه عبد من اجاب  
نكاحها خلاف **مسلم** بخبر اذا الوط حق له ولا تجل قبل الغسل لا اذ صولوا  
على شريعتهم قلت ما لم يتعلق بنا حكم في وفي اجبارها على قض الطف  
وحلق العانه وازاله الوسخ وجهان بخبر كبلانها فها ولا لا يمكن الوط وليس  
عليها الا التمكن ان فاحش اجبرت اذ يصير كالمانع وفي منعها اكل

مع

ع ان طالت

ي

النوم ونحوه وجهان **ب** اصحهما منع لمنعه كمال الاستمتاع اذ حيث لا ربح كالمطبخ  
وفي منع المستلم زوجته الذميه من الخمر وجهان **ي** اصحهما المنع اذ لا يتم القدر  
الذي لا يسطر والسكر محرم في كل شربه لا يذها به العقل وقيل لا منع من  
دون السكر اذ صولوا عليه وفي منع الخفيه من شرب المثلث ونحوه مما استجيزه  
دونه وجهان **ي** اصحهما له المنع لتأديبه به واستفادته قلت وفيه نظر لان  
ربح لا يعاف في الغالب **مسلم** وليس له منعها من الرشد بالخبر ونحوه  
له منعها الخروج من منزله لقوله صلح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر الجبر  
ونحوه وقوله صلح لا تشعوا ايمان الله مساجد الله لا تمنعوا مساجدكم  
بموا على القواعد والمناجيد الخاليه او عماره المساجد ولا يصح حمله على الخ و لا  
الخ والاعباد وله منعها عياده ايها وشييع جنازته لقوله صلح للتي هي تحت  
من ذلك اتقوا الله ولا تحالفوا الخ خبر لكن يكره منعها اذ يحاش الوالد  
**مسلم** وقوله تعالى ولئن مثل الذي عليهن اراد في المعاشرة لاقى الموده  
فلاشئ عليها اجماعاً قل وقوله تعالى وللرجال عليهن درجة ووجب امتثالها  
ايام في روم البنات واستقالها حيث اراد ومنعها لوط لقوله صلح اذ اذ اعادكم  
امر الله الى فراشه الخبر ونحوه وعليه حسن الشائشه لقوله صلح وحيازكم خبركم  
لنابه الخبر ونحوه **مسلم** **ي** ولا يلزمه جماعها اذ الحق له اذا  
طال نكته اجبر عليها فان ابا قسح نكاحه وعن قوم يلزمه في كل اربعه ايام اذ  
الفصد كخصيتها كتحضينه قلت الحق له بدليل انه لو اذعته كل يوم لم يلزمه  
اجماعاً خلافاً **ي** يستحب له لقوله صلح وامسك النساء من رغب عن سنن  
فليس مني ولخشيه الفساد عليها **ي** ويكره ان يجمع بين زوجته في مسكن  
البرضاها لتأديته الى السفاق الا ان لا يجد فيجوز لقوله تعالى وعلى المفترقه  
ونكره وطئ احبائها في حضره الاخرى لمخالفتها لمروه **مسلم** ونهيات  
يصعده على ناصيتها قابلاً بارك الله لكل منافي ضاحيه وتقدم القلب والكلام  
قبل الجماع لقوله صلح اذ اراد احدكم جماع امراته الخبر وان يسنن لقوله صلح فلا  
تفردا تحرد العتس الخبر ونقول بسم الله اللهم خذنا الشيطان الحبر  
**مسلم** **الذكر** ويجوز الجماع من البدر في القبل لقوله تعالى فانوا

بغير طهر  
الزنا















والكثره لاحد له لكن الاعمال بغيره كفعليه صلح **مسلم** وذكره الجمع بين  
صوتين في مسكن ويحور كون الدار واحده حيث لكل منهما ما يكفيه منفردا  
وله في القسم ان ياتيهن او ياتيهن كما من وليس له الخروج ليله في نوبه احدهن  
الا لضرورة او بادن بها اذ هي حق لها **مسلم** وما فوته من نوبه كامله  
او بعضها ولو بعد فاعليه القضاي الا اليسير فبالم ولا قضا العذر ضبطه  
لا قضا عليه اذ يكون جورا على حور وله الخروج لغيره الاخرى او غيرها و  
يفضي مده الترضي فان جامع غيرها في نوبتها فوجوه **مسلم** اصحتها لا قضا عليه مع  
قضا اذ هي المقصوده وقيل بقضيتها ليله كامله اذ مقصود المبيت الوط وقدرات  
فهو كقوت الليله كالفوات المقصود وقيل بل بقضيتها جماعا في نوبه الموط  
لتقع المقاصد لنا وظوه صلح ما ربه في نوبه حفصه ولم يؤثر انه قضاها شيئا بل قال  
قال النبي عني وهي خرام فعوتب بصبر سورة التحريم **مسلم** ونسخت التسوية  
في الوط ولا تحب اذ تسببه قوة الشهوة قيل وهو المراد بقوله تعالى ولن يستطيعوا  
ان تعبدوا بين النساء فان اراد وطى غير ذات النوبه جعله ستر الخبايا للاحاش  
وكذا لك الاتفاق غير الواحد له **مسلم** ومن نشرت وقت نوبتها  
لم يحب قضاوها اذ اسقطت حقها ومن افسى مع احديهما تطلق الاخرى قبل  
انقائها فلا يخرج عليه **مسلم** بل بالمراد اسقط حقها بعد وجوبه فنقصها ان  
راجعها ولو بعد زوج فلنا لا وجوب للحق الا مع بقدر الزوجية فلا وجه لما ذكر  
**مسلم** واذا فوط اول الليل فله ان يقضي اخره فلت حيث يعتاد فتمت اذ لا  
تعتق مثل ما فات اذ المقصود الا بواو الا نسي **مسلم** وتحب التسوية بين  
من المتكلمه والدمية اذ لم يفضل الدليل **مسلم** وله الخروج في النوبه لقضا  
حاجه او موافقه زوج في حاجه والتيسير والمشي لروايه **مسلم** قل يوم الاكاد صلح  
يطوف علينا جميعا فنقتل وليس الخيري لكن لا جامع غيرها في نوبتها قل طاهر  
كلام **في الجوازي** فان اطال الليل مع الاخرى في الحاجه لزمه القضا **مسلم**  
**الشرعي** لا حرج في **مخرج** ونوبه الحديده الثيب ثلاث واليك  
يسمع لقوله صلح لليك سبيع وللتيب ثلاث ولفعله صلح في امر سلمه وصفه  
**الحكم** **مسلم** يحب ذلك نقديهما لا اشارة فنقض البواقي مثله اذ القسم حق وجي

168  
ولا تنفرق فيه الحديده والقبضه كالنقعه فلنا النض من القياس **مسلم** بل للكر  
للمان وللتيب ليله اذ القصد قطع الدور والتمسك الحديده وهو محض بذلك لكن  
حق البكر اذ لشده الرغبه فيها فضلت قلنا لا سيم بل تعبد للنصوص الوارده  
**مسلم** والامه الحديده مع العبد كاخيه للبكر سبيع وللتيب ثلاث اذ لم يفسل  
الدليل **مسلم** قولان **مسلم** وان زاد على السبع او الثلاث برضاها  
بطل حقها من التفصيل ولزمه القضا لقوله صلح لا م سلمه حين طلبته الزايده على  
الثلاث ان شئت سبعت لك وسبعت هن الخبر فان زاده لا يظلمها لم يطل حقها  
من التفصيل وقيل بطل اذ لم يفضل الدليل قلت القياس فاضل ومفهوم قوله ان شئت  
**مسلم** ويصح من المراه به نوبتها اجماعا كما وهنت ستوده نوبتها لغايته  
في وليس للزوج صريحها الى غير من وهنت لها كفعليه صلح مع **مسلم** ولا تنفرق الى  
قول الموهوب لها بل لو زدت لم تطل الهبه فللزوج اجماعا اذ الهبه في التحقيق له  
والزوج منعهما من الهبه اذ الحق له فان وهنت نوبتها للزوج كان اسقاطا فيسوى  
بين البواقي ولا يخص بها احدا ولو قالت وهنتها لك تخص بها من شئت وليس  
له التخصيص ويحتمل صحته قلت وهو الاقرب **مسلم** وللوامه الرجوع متى شئت فقضيتها  
ما فوت بعد العلم برجوعها لا قبله كالمباح له **مسلم** واذا لم تكن ليله الواهب مواليه  
ليله المتكلمه لم يرض للزوج الموالاه بل في وقت المعتاد ليله تتعدي وقيل بل له  
ذلك اذ صار للمكلمه ليلتان فلا وجه للتفرق قلت بل الوجه ما ذكرنا **مسلم** ولا يصح  
هبتها بعوض اذ يكون غير مقابل لما لا منفعة كالشفعة **مسلم** فسطر الهبه اذ هي  
شروطه ولم يصح الشرط من القياس ان يصح ويلغو الشرط كشرط العوض في اسقاط  
الشفعة **مسلم** وله وطى امائه والمبيت معهن دون زوجه ولا يلزمه قضا  
كلوبات في المسجدي وتذب وطا الامه لئلا تنفر **مسلم** وله الخروج في النهار  
للدريس والجماعات والمباحات من جميع التصرفات وبالدليل لعلحق حق الزوج  
به فتوافق **مسلم** ويكره ان تزف له زوجه في وقت واحد اذ تقدمه **مسلم**  
احداها لاحتقن الاخرى فان كان كذلك فهو محرم **مسلم** بل يقع بينهما قلت لا انش  
للزوجه عندنا كما شياء **مسلم** ومن وطى فجوز الرجل زوات ربه ولا يسقط  
للاخوه لزم ولا حاجب لها كف عن جماعها حتى تنبت الحمل او عذمه **مسلم** **مسلم**















فمنه اذ لا يقصد العقد سلفه بخلاف البيع قبل كونه مال الغيري عين ثمنها  
ولا سقط ضمانها سلفها فلزم من ثمنها كالمقصود بخلاف البيع فان سقط ضمان  
تلفه قبل القبض **ش الزوري في الطري من مثن** بل يجب مهر المثل اذ لم يفسد  
ماله فطنت فممنه وبعد الرجوع بالنزع اذ لا يفسخ النكاح بذلك فخرج سهمه  
وهي مهر المثل كواستقرا عبدنا سوب فقبض العبد ثم تلف في يده فالواجب فيه العبد  
اذ بطل البيع وتعدرت عين العبد فلزم من ثمنه قلنا الرجوع الى قيمته اقل جهالة  
كلو سوا ملك العبر **مسلم** فان عين امه ثم وطبها قبل التسليم حاهلا  
او كان مال كفا في لقا لا ملك الا بعد الدخول فلا حد عليه **فرب خطيم من ج** وقد  
العالم اذ لا شئته خبيد **الاحكام** لا كالمسعة قبل التسليم والجامع كونها في ضمان  
لا يترسأل البتة لا على وجه العصب ولنا المسعة لو تلفت تطل البيع فكانه غير  
مستقر قبل القبض بخلاف النكاح فافترقا **فرب طه ج ش** ولما المهر مع  
حملة لقوله صلح ما استحل من فرجها واذا لا حلو فرج غير مملوك من حيد او غير  
واما المسعة فتباني وحده سقوطه فيها **فرب** فان علفت خبرت الزوجين  
عينيهما او فمتهما او مهر المثل اذ صار في معية فلها الرضا والفسخ واد افسخ  
بطلت تسميته وكان له لم يسم فلها الرجوع اما ببدله وهو منافع النضع وقد عد  
المنافع بالعقد فلم يسم فمتهما وهي مهر المثل او قيمتها حيث هي اكثر من مهر المثل اذ  
الريادة حق لها فلا تطل بحايه الزوج واذ فمتهما اقل جهالة **فرب** وفي رجوعها  
بارش العيب حيث اخبرت العين وجهان ترجع به كلوجنا احبني ولا اذ قدرت  
به معينا قل وهو الاقرب وقد ذكره **ع** وان ظلت القيمة فوما يوم الرد لا يوم العقد  
والا لم تسحق الريادة وهي تستحقها اذ هي في مخرج ملكها **فرب هج** ولا نسب للولد  
اذ لم يكن عن ملك ولا شبهة فمن ملك لها **ش** بل تخلفه كولد الميسر  
التسليم ويلزمه قيمته فقط ولنا لا نسلم الا صل سلفا فذلك المشتري قبل القبض غير  
هتير فللبائع شبهة ملك فافترقا **فرب هج** ولا نصيرام ولا اذ لا ملك ولا  
شبهته فان اشتراها لم نصيرها اقرب **مس** اذ لا نسب له **مس** بل نصير كرك  
لنا ما مر **فرب هج** فان طلق قبل الدخول عاد له نصف الامه ونصف ولدها  
ونصف عقرها **ش** لا قلنا طلق الدخول فنصف المهر وفوايده **ش**

167  
**العريس** تنصف الولد فقط وقبل نصف الاصلية لا الفرعية وتعتق عليه الولد  
على خلا وسباني ويستحق نصف قيمته لها لما سباني **مس** وما نعتق  
قبل القبض من المعين فلها اجماعا اذ هو ما ملكها **مس** وما نعتق  
هذا المهر فاذا هو قبل او لم يفسد فاذا هو عبيد ملكته اجماعا اذ لا شارة اقوى من  
العارة **فرب هج ش محمد** وفي العكس تبطل التسمية لاجل الاشارة فيلزم مهر المثل  
بالرجوع كلو عقد على **فرب** بل قيمة الخلو قد رعبه والخبر لو كان بشارة  
او هو اقرب فلنا تسميته باطله فكان له لم يسم فان اصدقها عبيد فانكشوا اخرها  
مرا وقت على الاخر مهر المثل **مسلم** فان سما وقف او ملك العبر  
لزم من ثمنه **ش** بل مهر المثل قلنا الرجوع الى قيمته اقرب **فرب** فان صار الى ملك  
او اجماعا مال الملك تعين **الاستاذ لا فرب** ومدة المهر ملك العبر فان  
سرفله ان يقضيها اياه فان نقصت قيمته او فاهها **فرب** رها يوم العقد واما  
المسرف له العقد على مدته ان اضطر الى النكاح والاعقد به في دمنه ثم  
قضاها **مس** المدبر **فرب** والمكاتب ملك العبر فان عجز نفسه فكلو ملك ملك  
العبر وقد مر واما الولد كملك العبر **مسلم** فان سما خيلا فمته فقصت  
في بد الزوج بحايته فكما مر في الحاربه فان رضيت بالبعص لم تكن لها ذلك  
كره بعض المسع وان ائتمت بعد العقد جنى على الثمن فليس لها رد الخيل اذ  
لرفض المهر المستأجر عليه العرا **مسلم** فان سما خياطة نوب فتلف  
لومر قد راجعته اذ هي فيمة المنفعة **مس** خياطة نوب مثله اذ هو اقل جهالة **ش**  
**ش** بل مهر المثل رجوعا الى بدله البضع لنا ما مر **مسلم** **عش** ونصح ان تصدقها  
تعليم شعير مباح لا الخجو كتسمية الجمر ويصح اصدق الكساية تعلم القرآن ان ربي  
اسلامها لقوله تعالى حتى سمع كلام الله **ش** **الضياح** وكذا الولد ترجح اذ لم تقبل  
الايه **لا سقر في المروي** لا قلت وهذا اقرب لقوله صلح لا تعطوا الحكمه  
عبر اهلها فتطرحها الخبر وقوله تعالى فلا تقرنوا المسجد الحرام وخزينة القرآن  
بالبغى فان اصدق كتابي كساية تعلم التوراه لم يصح اذ قد خرفوها فان ترا فوا  
الباطل العلم افسدناه لا بعد اذ قد اوقا ما عقد عليه وهم مقررون ولو كان  
المصدق مثلا افسدناه قبل التسليم وبعده اذ لا تقر المسلم على ذلك لا عقفا ذه







الشهادة على العتق شرط كونه مبررا فلا يكون **مسلم** قس  
 وإذا ثبت النكاح أخبرت على السعي في ممتها اذ لم يعتق الا بعوض **مسلم** لا اذ لا  
 دليل فله دليله القياس على سائر المطلقات عند تعدد الرجوع بالعين **مسلم**  
 فان لم ترض العتق الزوج بطلا اذ هي معاوضة واعتبر القبول **مسلم**  
 روي الحسن انه صلح جعل عتق صفية مهرها واتمام كتابه خوزيه كذا وكذا  
**فتاوى** قالوا بل امهرها بعد العتق قالوا فان صحت فإما في موضع  
 الخصوص **الاسقراشي** هو خلو الحاربه من المهر اذ اعتقها وقيل بل يلزم نكاحها  
 بعد عن الخلف بخلاف غيره وقيل بل صحة تزوجه الأمه على قدر ممتها ولو مجهولة  
 لا يبرأ الا حيث تكون معلومة لئلا يراه العتق لا يقبل **مسلم** ولا يخبر  
 على تزوجه بل له طلب اليه اذ لم ترض بالعتق الا بعوض والغرض القيمة ان لم  
 يرض النكاح وتقوم يوم العتق اذ هو وقت زوال الملك ويصح تراصيهما  
 بخلاف ذلك فلو عقد بمهر سابق قدر من ممتها ان اتفق الجنس **مسلم**  
 وضوزها الصحيح قد جعلت عتقك مبركا أو انت خرة شرط كون العتق مبركا  
**مسلم** في المجلس **ي** اذ اذ ان زوجتي نفسك فانت خرم على ان يكون العتق مبركا  
 قلب وفي هذا نظر بل اصح الصورا اعتقك على ان يكون العتق مبركا وتزوجتك به فقلت  
**مسلم** والضح الفاسدة حيث لا شرط كون العتق مبركا بل يأتي به من غير  
 حرفي كما اعتقك وجعلت عتقك مبركا وانت خرة عليك ان تزوجني نفسك او  
 وان شرط عليك ان تزوجني بي فتعق ولا يلزم بها الزوج ولا تسعي **مسلم**  
 فان قالت لعبدك اعتقك على ان تزوجني فقيل او قال اعقبني على ان تزوجك  
 واعتق عتق ولا يلزمه الزوج ولا تسعي اذ الزوج حق له وهو كفولها اعقبك  
 على ان تزوجك ما به درهم بخلاف الأمه فان الزوج حق عليها لها وقيل يلزمه السعي  
 على اصلها لقوات عرضها **مسلم** ولو قالت الأمه اعقبني على ان تزوجني  
 قال تزوجك على عتقك واعتقك عتق ولا تزوجك بذلك اذ وقع قبل العتق  
**مسلم** والجيلة في الزامها الزوج ان تقول ان علم انه اني ادا اعقبك  
 تزوجتك فانت خرة على ان يكون العتق مبركا وتقبل من تزوجه فيصح اذ سكت  
 تقدم الحرية فان امتنع بطل العتق قلت وكذا لو اعتقت عبدا على

ولو شرط العتق بمهر سابق قدر من ممتها ان اتفق الجنس مسلم  
 وضوزها الصحيح قد جعلت عتقك مبركا أو انت خرة شرط كون العتق مبركا  
 مسلم في المجلس ي اذ اذ ان زوجتي نفسك فانت خرم على ان يكون العتق مبركا  
 قلب وفي هذا نظر بل اصح الصورا اعتقك على ان يكون العتق مبركا وتزوجتك به فقلت  
 مسلم والضح الفاسدة حيث لا شرط كون العتق مبركا بل يأتي به من غير  
 حرفي كما اعتقك وجعلت عتقك مبركا وانت خرة عليك ان تزوجني نفسك او  
 وان شرط عليك ان تزوجني بي فتعق ولا يلزم بها الزوج ولا تسعي مسلم  
 فان قالت لعبدك اعتقك على ان تزوجني فقيل او قال اعقبني على ان تزوجك  
 واعتق عتق ولا يلزمه الزوج ولا تسعي اذ الزوج حق له وهو كفولها اعقبك  
 على ان تزوجك ما به درهم بخلاف الأمه فان الزوج حق عليها لها وقيل يلزمه السعي  
 على اصلها لقوات عرضها مسلم ولو قالت الأمه اعقبني على ان تزوجني  
 قال تزوجك على عتقك واعتقك عتق ولا تزوجك بذلك اذ وقع قبل العتق  
 مسلم والجيلة في الزامها الزوج ان تقول ان علم انه اني ادا اعقبك  
 تزوجتك فانت خرة على ان يكون العتق مبركا وتقبل من تزوجه فيصح اذ سكت  
 تقدم الحرية فان امتنع بطل العتق قلت وكذا لو اعتقت عبدا على

هذا الشرط فهو حيله لها **مسلم** ولو قال اعقب عبدك عتق على ان تزوجك اسعي  
 فاعتق عتق عن السائل ولا يخبر على الزوج ولكن عليه قيمة العبد لأجل الشرط فان قال  
 اعقب عبدك عتق نفسك على ان تزوجك اسعي فاعتق فاعتق السائل من الزوج لزمته اليه  
 اذ اعطاه سيده بعوض كلوا قال طلق امرأك على ما به **مسلم** وما سعي تخيير  
 بين الاقرب الى مهر المثل الا حيث احدها ذونه والاخر فوفقه فانه يتعين الناقض  
 توفى مهر المثل اذ التسمية فاسدة بالحد فزوم مهر المثل ليعينها حكم اوجب ان لا يبعد  
 عن بعدها اذ هو اقرب من الرجوع الى مهر المثل وتوفى الناقض ولا يرد زيادة الرائد اذ  
 قد رضى الزوج ببذلها **مسلم** ومن تزوج امرأة على طلاق أخرى ظلمت باعده  
 كلوا قال طلاقك العتق بفلانة او خروجهك ولزمه مهر المثل بالرجوع اذ الطلاق  
 ليس بالقطر طلت تميمته فان قال على اني اطلق فلانة لم تطلق اذ هو وعد **مسلم**  
 والرجوع التزوج بقوف مهر المثل ان لم يتكسب بدونه والا فمئ السك اذ يكون تولجا  
 في رد ان يقيم لها شيئا من صداقها لا امره صلح عليها لك وقوله صلح من قد مر  
 كذا من لم يقد استحل والا فتمام بالوفاء لقوله صلح اخي ما وفتم به من الحقوق ما  
 اسعكتم به الزوج **مسلم** وتصح كمال المهر بالوطء وان وقع الفراقه ياي  
 وجه اذ قد استوفى عوضه **مسلم** ولا يصح شرط الخيار في النكاح بل يلغو  
 كذا خيار الرويه اذ موضوع عقد النكاح على الذور وعدم الزوج **مسلم**  
**مسلم** ويصح شرط الخيار في المهر كالمبيع **مسلم** بل يلغو في النكاح **مسلم** بل  
 ليس التسمية ويجب مهر المثل اذ يطل الخيار فيه كالنكاح والعاوه كالفاجر منه  
 مجهول فصبر مجهول **مسلم** **فتاوى** فان شرط الخيار في مهرها بطل المهر  
 ويصح النكاح **مسلم** بغير ان معاقل والاقرب انه يلغو في النكاح ويلزم بل  
 في المهر **مسلم** وترد المهر بالعيب الفاحش اجماعا كالمبيع **مسلم** وعن  
**مسلم** وكذا لك اليسر كالمبيع **مسلم** لا اذ رده بوجوب الرجوع الى قيمته صحها  
 ولا ينفع النكاح والفاوت في اليسر بخلاف على بعض المقويين فيعذر الرذ  
 خلاف المبيع والضح بالعيب اليسر بطل العقد بخلاف الفاحش فهو لا يخفى  
 بغيره فقلت لا نسلم خفا اليسر الا حيث لا ريش له وذلك ليس بغير **مسلم**  
 وخبر عن عيب المعيب ومهر المثل فان تعبت بفعلها فلا خيار اذ جانتها كالمبيع عليه

كالعالم



ای ای ای

[illegible][illegible]







من سنن وزرعي بن سنان وروى ابوشناب وقال على علم لا يعقل قول اعرابي  
 بوال على عقبه الجبر وضعفت **وعلى علم** في احوال الرواه تفصيل حسن بذكره هنا  
 وهو قوله وقد سئل عن احوال البيع انما في ايدي الناس خفا واطلا وصدا و  
 كذا في اخره ولقد اجاب في ضبط ذلك **عق** بل لها المنفعة لقوله تعالى وصية لارواحكم  
 فيما عالى الخول فلما اراد النفع كما سياتى **عق** بل ومنفعة لنا ما مر **مسلم**  
 واذا انسخ نكاح من لم ينسرها ولا منعه ولا مهر اذا شرط المنفعة الطلاق كما في الآية  
 وكذا شرط النصف التسمية للابيه وقبل لها المنفعة حيث الفسخ من قبله كالتطلاق  
**مسلم** واذا اتراف الزوجان الذيان الى فسخ حكم بينهما في انكاح النكاح  
 لها يصح في مذهبه وانما في استند انفسه ففكر نكاحها ما لم يخرج عن اجماع المسلمين  
 ونقض ما خالفه فان تنازعا بعد اسلامها وكان العقد على جبر وقد قبضته في  
 حال الكفر لم يطل بغيره لقوله تعالى يعقروا لهم ما قد سلفه **والا** حكم لها مهر المثل  
 لغيره فساد التسمية بالاسلام **ح** بل ما سألها لقوله صلح ما تراض به الاهلون  
 فلما ما يصح ان ملكه فان كانت قد قبضت بعض سقطت من مهر المثل لما مر  
 وتعين القدر في المشقوى والنقوى في المختلف في الاصح اذ هو لا عذر وقيل باليه  
 فان عقد على دم او ميتة لم مهر المثل لغيرهما في ملكهم وقول **ع** اذا كانا قبل  
 الاسلام والخبر غير معبرين كان لها الوسط من الخمار بمحمول على طلبهم القريب  
 لا الحكم هنا ذكره **في العوارض** **فصل** في حكم المهر مع فساد العقد  
**مسلم** **ح** واذا عقد النكاح فاسدا لم يلزم بالوطع الجمل الاقل من المسمى  
 ومهر المثل او قدر رضيع بالزواج وله مهر **ق** بل لها مهر المثل لقوله صلح فلها مهر مثلها  
 لغيره ولم يفضل فلما لم يخصص بالقياس على من رضى بدون ما سئل قالوا قبله  
 لزوم ما زاد على المثل لذلك قلنا منعه قوله صلح فلها مهر مثلها **ق** والاحكام فان  
 رضى بالزاده جاز لقوله صلح الا تطيبه من نفسه **ح** **ق** بل لها المسمى العوم ولو  
 النسيان فاقبضت فله المسمى الجبر والقياس **ق** وانما يجب الاقل من  
 المسمى ومهر المثل حيث فسد العقد وسمى المهر ودخل المسمى الجمل والوجه ظاهر  
**مسلم** والنكاح الفاسد كالصحيح الا انه لا يفتى الا بطلان لقوله تعالى حتى  
 ينكح زوجا غيره والخطان تناول المتعارف والمتعارف العقد الصحيح ولا

في  
 واما ما ذكره  
 على ما في  
 بالقياس على من  
 رضى بالزاده  
 كذا في  
 وعنده

او ههنا اذ هو مفصل فلا يثبت بالقاسد ومعرض للفسخ والتراضي او الحكم **ق** فان  
 دخلا فيه عالين وعاصيان ولا حجة عليهما اذ الخلاف من اعظم الشبهة قال وقد مر  
 الجبر وهو الاصح قل ولا اجراء ولا لقان والمخوف فيه لا تكمل بها المهر وقد فصلت **ع**  
 في مواضعها ونرى حكم حاكم نصحه لم ينسج من بعد بالفساد اجماعا لرفع الحكم للخلاف  
**فصل** في النفوض هو في اللغة ان تكمل امرك الى غيرك وفي الشرع اطلاق  
 العقد عن المصير امر المراه امره مفوضه بالكسر حيث النفوض والتفويض من وظيفها وهو  
 صر بان نفوض مهرا كذا وحتك على اي مهر شئت او شئت او شيئا يصح العقد  
 التسمية ونفوض بضع وهو النكاح عن المهر او قوله رويها من غير مهر **مسلم**  
**مسلم** ونوب فرضه قبل الدخول كقوله شي منه ليل التسمية بها فان  
 دخل قبل ذلك فهو المثل للغير ولا نكاح بل مهر **ق** في حقه صلح فان طلقها قبل الدخول  
 بغير مهر **ق** **ع** **ق** واذا دخل بها استحق المثل بالدخول **مسلم**  
 في العقد والاد لم ينصف المسمى ولم يستقر بالدخول ولما استحق المطالبة بغيره  
 فلما استحق بالطلاق للابيه واستقر اذ بالدخول ليس لاجل العقد بل لاجل الاستحقاق  
 والمطالبة بالقرض ليس لاجل استحقاقه **مسلم** **ق** ولها بعد الدخول المطالبة  
 بغير مهر المثل اذ قد استحق منافع البضع فعليه تعيين القيمة **ق** لا اذ قد سقطت  
 عنها التحسين قبل التسمية قلنا انما يسقط ما قد تقرر ولا تقرر قبل الوط **ق**  
 وليس للحاكم فرض اكثر من مهر المثل اذ هو القيمة **ق** ويصح فرضها وتجاوز الزيادة  
 بالرضي والنقصان ويظهر ان علم مهر المثل فان جملا فوجها انهما يصح فرضها  
 اذ لم يلزم راد او نقصان او مشاواه فان كان الفارض الحاكم لم يفرض الا  
 بقدر كقيم المطلقات قلت فان كان مهر مثلها حواري او غيرها فلا يغير صحة **ق**  
 فرض مثليه اذ قيمة البضع تدخلها الجاهله وان فرضه الزوجان فرضا مائلا لتراضي  
**مسلم** فان شرط الزوج ان لا مهر لها مطلقا صح العقد ولما شرط لما مر  
**مسلم** بل يفسد العقد لتمام امر في نصيب العقد من دون ذكر مهر فيك المشرط  
 عده **مسلم** والمفوضه حسن نفوذها حتى يسمي كذا تسليم وفي صحة  
 الا قبل الدخول ما مر **مسلم** ولا نفوض من صغيره ويجوز له اذ لا حكم  
 كذا لهما ولا يفسد النفوض في امته اذ المهر البه ونطالب بالقرض فان باعها

مس  
 الاول من قوله ادم قد  
 لم يلامه كذا في

في  
 وهو العارضي  
 بالزاده والنقصان



او اعتقها قبله فهو المشتري او لها **مسألة** اذ لا يجب الا بالوط كما مر قلت الا ان يكون قد  
 دخل قبل ذلك فليبايع **مسألة** والعبرة بمثلها يوم العقد اذ هو سبب المهر وقبل  
 يوم الدخول اذ هو وقت استقراره **مسألة** وهو الاقرب **مسألة** بل لا اكثر من يوم  
 العقد الى الوط **مسألة** والعبرة بمثلها من قرابتهما من قبل ابها اذ هو المهر  
 في الشرف لا المهر **مسألة** بل ينسب اليها في الخصال ولا عمن في النسب اذ للبلد تأثير في  
 الطابع **مسألة** بل يقرابها من قبل أمها اذ اه تأثير في ثاثل خصالها ولا عمن في النسب ولا  
 النسب معتبر في الثاثل شرقا وغربا والمهر يختلف بحسب ذلك والمعتبر يشرف  
 الأب دليل ان الله تعالى اصطفى ادم ونوحا والابراهيم الاية وقوله صلح كل من اهل  
 كثر ولم يكل من النساء الا ربع خديجة وفاطمة ومريم وابنية **مسألة**  
 وتعتبر المماثلة في الخصال الشريفة كاعتبار النسب وهي الحال والعقل والادب  
 والصغر والبكارة والدين والبنار والصناعة وحسن التدبير اذ الباضل فيها  
 يؤثر في فضل المهر فلهذا ذلك مختلف في العرف ففي الناس من لا يفضل الحسنات  
 على غيرها التوهم ولا تعتبر الا النسب والمنع العرف **مسألة** وتقدم اعتبار  
 نفيتها على قرابتها اذ قد نكحت رجلا ابه **مسألة** ط حيث لا قرابة لها من  
 الأب يعتبر بقرابتهما من جهة الأم فان عدا ما بينت البلدة قلت بلد شوهاي  
 فان لم يكن في الاقرب من يشبهها باعتراف مثلها من الدخول والقرب في البلد  
 يعلم أولى من الخارج عنها حيث ما تستحقون للأقارب ويتعالمون للأجانب فلهذا  
 ذلك وكذا في الماهيل والتجمل والتفوق والعروض **مسألة** فان اختلفت  
 المايل لمافيا لا وسطا وحيث لا وسط فبالاذا وبعتر بين تزوجت قبلها  
 لم يعبها الا ان يريد والجيلة **مسألة** وللأمة المفوضة والوط  
 في الشبهة عشر فميتها كونه بناته صلح ويختلف باختلاف الجنس الزوي  
 والتركى والجندي والحشي وما يختلف الصفات التي مرتف فان قصر عن عشر  
 كملت **مسألة** تعرض الحاكم بما رأى **مسألة** نصف مهر الحرم كالحبد **مسألة** وولد  
 العربي عريي وولد الحميري عريي ومن العربي والعجمية عجمي ومن العكس  
 مقرر ومقرر بذال معهما ساكنه وراة مفتوحة اخذ من الرقعة في ذراع  
 البعل اذ يصلان اليه من جهة الحمار **فصل في شرط المهر**

**مسألة** من طلق المتما لها تسمية صحيحة قبل الدخول فلهذا نصف المتما اجماعا  
 الاية **مسألة** وانما يستقر ملكها آية بالطلاق لظاهر الآية **مسألة** وانما يستقر ملكها آية بالطلاق لظاهر الآية  
 بل بالطلاق مع اختيار التملك اذ لا ملك فمضى الا بالادب قلنا ملك الصايد ما وقع  
 في شريكته وان لم يختر فملكه والعقد كنصب الشبهة **مسألة** **مسألة** ولا يحتاج في  
 ملكه الى حكم اذ ملكته بنحو القران والجماع **مسألة** **مسألة** بل يحتاج لوقوع الجماع في  
 عين النصف قلنا لا يحتاج في الملك جليل بل في النصف وان كان قد تلف  
 في دارج عليها مثل نصف المثل ونصف قيمه القيمي والعبرة بتمتة يوم العقد  
 لقوله تعالى فنصف ما فرضتم وقيل يوم القبض اذ هو يوم الخصام فان كان ما قما  
 لم قد نقص بجم أو هزل او نحوها فعلى القولين في اعتبار يوم العقد ويوم القبض  
**مسألة** وفوايد المهر مهر متين يضاف بالطلاق قبل الدخول **مسألة** **مسألة**  
 بل في الزوج اذ هي ثما ملكها فلو طلقها وقد رجع بنصف الاصل فقط و  
 الزادة لها اذ ملكت كله بالعقد فهي ثما ملكها كالمشتري يفتح العيب بعد  
 استناده **مسألة** فان لم يتم كالتن وتعلم الضمعة خيرت بين تسليم نصف  
 قته يوم العقد او نصف عينه **مسألة** بل سلم نصف العين لظاهر الآية قلنا زيادة  
 ثما من ملكها فلا يجب تسليمها كالمفصلة فان راد من جهة ونقص من أخرى  
 تعليمه صنعة وحذوث مرض تعيب قيمه النصف يوم العقد ان لم يتراضيا  
 نصف العين وهكذا الحكم لو كانت الزيادة والنقص وهو في يد الزوج بعد  
 طلقها قبل الدخول فلهذا فصحة العيب كما مر **مسألة** هنا القول محمد ولا وحده **مسألة**  
**مسألة** ويصح الفرض بعد صلح العقد اجماعا للجموع وقد مر ضم **مسألة**  
**مسألة** **مسألة** فان طلقها بعد الفرض قبل الدخول بنصف كل  
 ثما ابتداء **مسألة** بل المنع لخرجه العقد عنها قلنا التسمية اللاحقة كالسابقة  
 اذ لم تفصل الاية **مسألة** فان سما القائل راد في المجلس وغيره عثمابه **مسألة**  
 استحق بالطلاق قبل الدخول نصفها لقوله تعالى ولا حرج عليكم فيما تراضيتن  
 من بعد الرضا والزادة كالمسما ابتداء **مسألة** بل نصف الاصل والزادة لها اذ  
 هي كالمهر المستقلة قلنا لا تسلم كما مر **مسألة** بل تسقط الزادة عن الزوج اذ لا يلحق  
 بالعقد قلنا بل يلحق لما مر **مسألة** وكومات قبل الدخول استحققتها كالمسما **مسألة**

هذا النوع اعني صدد الامام محمد على  
 السراج عليه السلام بان المذكور  
 الاصل الذي يوجب له النصف  
 المذكور ما هو ملك الزوج بالنصف  
 كما يكون ثمة قبل الطلاق  
 العبرة بتمتة يوم العقد  
 بالطلاق مع اختيار التملك  
 العاقل على عدله وكرامته  
 هذا الاصل ان كان كلامه  
 اسعوا في الدوحة للنصف  
 وكلامه لا يصح في ذلك  
 ملك الزوج بالنصف  
 ملك الزوج بالنصف  
 ملك الزوج بالنصف



**وطس** فان لم يثبت ثبوتاً شياً ثم را د عليه فمطلق قبل الدخول فلا شيء لها  
 في الزيادة لصحةها حديد بل لا ينفك **ي** فصار هنا ساقطاً انما **هـ** **هـ**  
 فان طلقها قبل الدخول وصداقها امة جلت بعد العقد في بد من غيره خبرت بين  
 اخذ الكل وترفع قيمة نصفها قبل الدخول او نصفها النقصان لجل حبيبه الموت  
 وتاخذ اكثر القيمة من يوم العقد الى الفتيق اذ ملكها وزوج الزوج بالنصف طار  
 او تاخذ نصفها فان جلت في بد هاهنا طلق قبل الدخول فالحكم ما مر وما زاد من  
 ونقص من وجه **هـ** **هـ** فان اصدفها امة حاملة ثم ولدت في بد ولم تنقص بالولد  
 استحق نصفها وان نقصت وفردط البنت فتمد عليه الارش كالعاصب والاسقط و  
 جيتت بين الرضا والفتخ وتاخذ القيمة ما الولد وللزوج نصفه لكنه قد زاد فلها اخذه لولا  
 يبطل حقها من الزيادة وترفع قيمة نصفه يوم الوضع واذا اخذته لم يكن للزوج الرجوع  
 بنصفه لانه حديد لئلا يفرق بينهما وبين ولدها في الملك اذ للغير حكم الكل في  
 ذلك فتعني قيمة نصفها وان استولدها هو لم يملك قبل الدخول فقد مر حكم الامه و  
 الولد لكن يعود له انصافها فيعتق الولد وتعتق قيمته لها فتعتق الولد لولا  
 او عاياه اياه وتعتق اذ عتق غيرها واذا ثبتت سببه اذ لم يكن عن ملكه واما  
 فالرجوع غير صحيح كرجوعه ولله المعضونه **ي** **عص** بل ثبت وان لم  
 ثبت قبل الطلاق بدليل عتقه اذ لو لم يثبت لم يعتق ولنا عتق من قدم اقراره ولو  
 قال لرقه هو انى خلاف النسب اذ لا ملك ولا شبهة **هـ** **هـ** وادافته  
 المهر ثم وهبته للزوج لم يملكها قبل الدخول رجع عليها نصف عوضه اذ قد استوفيت  
 بالهبة **ق** **ق** اذ هي محبنة وما على المحسنين من سبيل لنا ما مر **ح** **ح** ان كان  
 ورثا رجع والد فلا فلنا وجه للفرق **ط** **ط** فان كان ديناً فلا رجع عليها لولا  
 الاقرن رجعها اذ ابرأ كالقبض والمقبض غير المقبوض كالدين عند **ط** **ط** وقيل  
 كالمقبوض قلت وهو الاقرب **ي** **ي** ولها الرجوع في الهبة ما لم تنكح له فان وهبت  
 لتدوم صحته رجع ان طلقها لغاى الغرض على خلاف ما سياتي في الهبة  
**ح** **ح** الرجوع كالحكم فلا رجوع في هبة **ن** **ن** لا رجوع فيها وهبت لغرض فلم  
 يحصل لنا ما سياتي ان شاء الله تعالى واذا استوفيت منه لم يكن له رد الهبة **ي** **ي**  
 نصفه بعينه اذ رجع اليها بعقد مستأنف معصوما لو اشترته وان باعته ثم رجع

الرضا خلاف  
المهر

يعيب

عيب حكم كان له ذلك اذ هو فسح للعقد من اصله **و** **و** فان كان قد اعتقته رجع نصف  
 منه ايضا لما مر وكذا لو تبرته عبداً **قش** **قش** اذ اليسر عتق نصفه **س** **س** بل وجهه اذ لا  
 من الرجوع بنصفها لبقا عينها ونصف قيمتها لغيرها بالزوج اذ لا نؤمن ان نكح  
 بنصف بالولد **ي** **ي** فان كان عبداً فزوجته فله نصفه فقط اذ تزوجته لشيء يعيب  
 بالهبة فان كان داراً فآخرها لم ينقص الجارة ولا يلزم الرجوع بنصفها اذ يودي  
 الى ما خبر حقه وهو اجزى **ي** **ي** فان رضي بالاجير لم يلزم الرجوع اذ لا يمس تلف الدار وهي  
 في ما لها فتعطي نصف الزوج قيمتها واما الغرض **و** **و** فان كان مهرها تعليم شيء معلوما  
 بطل قبل الدخول رجع نصف آخره التعليم فان لم يكن قد علم لزومه تعليم نصف  
 المهر **ط** **ط** فان بعد رجع الحجاب فاجزى نصفه **قش** **قش** فان كان محرماً وميتاً رجع نصفه  
 وان استلم امرأته افعا وحكم ما مر **ي** **ي** **الطلاق** **الطلاق** فان تزوجها على ان يسقط عنها  
 فضا عليها لم يملك قبل الدخول رجع عليها نصف الدين **فصل**  
 في المعنة هي في اللعم المنفعة قال الله تعالى فما استمتعتم به منهن وهن مشروعن افعال  
**هـ** **هـ** وواجبة للتي لم تنكحها لقوله تعالى ومنعهن الدين والامر للزوج **ك** **ك**  
 بالاستحقة لقوله حقاً على المحسنين مع قوله ما على المحسنين من سبيل والواجب عام **س** **س**  
 المحسنين وغيرهم فلنا حصصهم لا مثلاً لم يقله بذكره لئلا عتق **هـ** **هـ** ولو منعهم  
 في الفسوخ كلها اذ شرط في الدين الطلاق كما في **الغرض** **ي** **ي** يجب في صحيح اللعان لعقده  
 بالزوج كالطلاق **ف** **ف** وكذلك في المنيح المحبوب وعقده **س** **س** واوجوبها في حق من استلم  
 لم يزد اذ جأت الفرق من حصته كالطلاق فلما استلام الزوج ورد بها فله منعه  
 معها اتفاقاً اذ جأت من حصتها **العقد** **ن** **ن** ونكح في الحلق كالطلاق **المعروف**  
 اذ هو فسح وصح عيب الرجوع لا منعه فيه اتفاقاً وان ملكها فلا منعه عبداً **و** **و**  
 قولوا حتماً وقيل يجب قولاً واحداً وقيل قولاً **هـ** **هـ** فان انقضى باسلام اكثر من عرس  
 اربع فلا منعه **س** **س** تحب لمن يخرقها لنا لا دليل على وجوبها في الفسوخ **هـ** **هـ** بقاها  
 ولو فرض انني مهر المفوض ودفعه سرعاً لم يملك قبل الدخول فوجها **ن** **ن**  
 سطل القرض اذ لا ولاية ولا وكالة فترد ونكح المنفعة **عص** **عص** بل يصح كالسعي عاليا  
 فلا منعه وهذا اقرب وقيل رجع اليه النصف وجهاً الى الزوج اذ لا يضمن كانه ملك

اعلم هذا امر لا بأس به ان  
 الدين استوفى ولو كان الفسخ  
 من قبل الزوج لم يملكها  
 بالطلاق وكذا في عرس











على العقد وبيلال فلما اتفق له  
والصعيد كأكبر صح اصلي

[illegible]







بالعقوق **فرج طافش** وعليه فميتها اذ قد استهلكها فان ائتمس سقطت كمن  
اعتق شقيقه **مس** لو فيه اذ لا نصيب اقر ولد لكن ليس للابن بيعها ولا هبتها  
حتى يرضع اذ هي حامل بجز فاذا وضعت جان **فرج طافش** ولا تجب فيه الولد  
اذ لم يخلق الا بعد خروجه اذ عتقت بالعقوق فاعتق الولد على الحرته ولم تثبت له  
حاله في ولا فيه له حال **مس** بل نلزم لرقه برف امة لكن بطل فملك اخيه حكم  
استراه فلنا على انها لم تستهلك **فرج** وثبتت نكاح الولد من الدب اجماعا اذ  
ثبتهم الملك كشبهه النكاح **مس طافش** وللأب استنكاح امة  
ابنه **شك** لا كما لا نزوج امة نفسه فلنا امة ليست ملكا له فافترقوا ولعمري  
ما ورا ذلكم وليس للابن وط امة واليه فان فعل عالما بالتحريم حبه ولا ميسر  
ولا نسب ونعني الولد على الجبر لرجحه **قط** فان كان جاهلا لقرب عقده  
بالسلام او لغيره عن خلطه المستلزم سقط الحد ولزم المهر والحق النسب للسهمة  
ولا نصير امة ولي في الحالين اجماعا ونعني الولد ولا قيمة اذ عتق بفعل الله تعالى  
قل **هـ** ان الماهل هنا غير معذور للضعف الشبهه **فرج** وللأب استنكاح  
اجماعا ما لم ينظر اليها ابوه او يملكها لشبهه ونعني اولاده لرجحه من ابيه  
**مس** واذا تزوجت امة بغير اذن سيدها فدخل بها برعفت  
نفذ النكاح اذ العتق كالمجازة ولا جبار لها اذ لم يطر العتق على النكاح  
فلت **هـ** والمهر للسيدة اذ وطبت في ملكه **ع** ان خلا بها قبل العتق  
والمهر للسيدة وان لم يطر الا بعدة والافلها وعنه العبر بالوط لا الخلوه وهو  
الصحة قلت فان دخل عالما بالتحريم حبه ولا مهر **فرج** فان مان السيد قبل الحارة  
بطل النكاح اذ لا تورث خيارها **الحق** بل تورث خيارها فان ترك ابنين فصاعد  
نفذ ما جاز لها اذ ليس لها وطؤها لاجل الشركة فان ترك ابنا واحدا لم تصح حارته  
اذ له وطؤها وطرت استباحة نامة على استباحة موقوفه فبعت الحارة قالوا  
فاما العبد اذ امان سيده وقد كسب بغير اذنه ولم يورثه الاجازة قلوا ام كثر وان فقد  
المانع في حقه فلنا خيار الاجازة لا تورث كما سيأتي **فصل في الاستبراء**  
**مس** **شك** **خ** ومن سبها امة او قتلها باي وجه لزمه استبراءها  
للوط الحامل بالوضع والحايض نجسها والابن بغيره لغوله صلح في شيا

مسألة

او طاس لا توطا حامل حتى تصح ولا حايض حتى تحيض فقيست سائر التملكيات  
على السبي **د البقي** لا تجب في غير السبي كالشرا اذ هو عقد صحيح كالزواج لنا قول  
على عليم من استرا حارة فلا يقر لها حتى تستبرأ نجسها ولم يطر خلافة والنكاح  
لا يفسد ملك الرقيم فافترقا **مس** **شك** وعلى البائع المشتري البيع اذ  
هو ملك للوط فلا يملكه غيره الا بعد الاستبراء كالزوجه **مس** لا اذ لم يورث  
الذي يحدد الملك فلنا والقياس دليل شرعي **ح** يستحب فقط احتياطيا لمن الحمل فلنا  
استبراء المشتري كاف لولا القياس قلت اما الحاد المعنوية والمزوجه فلا تستبرأ  
سبعين اتفاقا اذ لا موجب له **مس** **شك** واستبراء الامه للنكاح **مس**  
الولد **فرج** ام الولد فسيقت الامه فلنا تؤدي الى الاختلاط الماء والنسب  
قلت لانه عقد يجل به الوط فاشبهه البيع **مس** واستبراء المعنوية  
للاستباحة نجسها ولو لعن عقيب شرا او غيره اذ لم يفسد في غير السبا يبي **ان** **مس**  
بطل بالملك او لعن ونزوج **ي** **ح** لا اذ لم يورث الا في تحريم الملك لنا قول الجبر  
براهنه اذ احرزم وطؤها بحد الملك فاستبرأت لزم اذ احرزم بالاعتناق ان يبرأ طس وفيه نظري  
واذا استبراءها بحدمة فاعتقها واراد نكاحها لم يترك تحريم العتق تحريم الاجزاء  
**مس** فكذا لو شراها فحرم وطؤها لاجل الشرا فاعتق في الحال لم يرفع تحريم  
العتق تحريم الشرا **فرج طافش** وله العقد عليها قبل الاستبراء وانما تحرم الوط  
لفظ **شك** لا كالعقد في العدة فلنا القياس صحة في العدة لكن منع قوله ولا يورثوا  
عقبة النكاح وقياسها على العقد في حال الحيض والنفاش اقرب **مس**  
ولا فرق بين الرجل والمرأة في وجوب الاستبراء **الذكر** واليكر كالنكاح اذ لا يفسد  
الذمار **ع** بل لا يلزم المشتري استبراء اليكر ليقين براءة زوجها فلنا العلة عده الملك  
لعموم الدليل وقايدته استبراء المالك ان لا تزوجه ومن اوجبه على البائع جعله  
تعبا فلا فرق بين الرجل والمرأة وبين من تصليح للوط ومن لا قولا قوله باجته  
للوط قبله وان تراخا وطئ الصغيره واشترتها امراة اذ اباح البائع لها ان يبيع  
الوط **مس** ولو وطئها المشتري قبل الاستبراء لم يفسد عليه فسيد  
السبع للاجماع على وجوبه ولا غيره خلافا **د البقي** قلت وقد صرح بان خلاف  
مفسر في غير هذا الموضع **ي** ومن اوجب الاستبراء البيع حكم بالفساد اذ



لم يستمر **ب** اذا هو بعد فلا يمنع صحة العقد **مسألة** ويستمرى  
 الابنه شهر ايامه مقام الخبثه في العده ومضى اغتسلت من الحيض او مضى عليها  
 وقت ضلوع اضطراري فقد تم الاستبراء كالعده ويصح بيع الحامل من زنا ولا  
 نوطا حتى تضع وتطهر **مسألة** ومن انقطع حيضها لعارض فباربعه اشهر  
 وعشر اذهى اثر العبد المفقوضه فيعلم بها براه الرحم **مسألة** بل الى ان يابس  
 كالمعده فلنا الاستبراء اضعف فاكفى فيه بيقين براه الرحم **مسألة** **بمحض**  
 ولا يعتد بحيضه استبراءها فيها بل تستأنف كالعده ونقوله صلح حتى يحض  
 ن يعتد بها فلنا بعض خبيثه **مسألة** فان خاضت بعد العقد قبل البص  
 اجزت او قد طابق الخهر **مسألة** او القبض من تمام العقد فلنا في البيع فقط الخبر  
**مسألة** وغري خبيثه في خيار المشتري لا في خيار فحما او الباي وعلى الشريك  
 الاستبراء او البعض كالحمل في ذلك **مسألة** **مسألة** ولا تجب نية الاستبراء  
 للوط **مسألة** فلنا القصد مضي المده **مسألة** **مسألة** وليس للمشتري و  
 حقه الاستمتاع في غير العرج ولا النس والنقيض لشمع في التي تحوز فيها الحرا  
 لعموم لا نوطا وهو استمتاع فاشبه الوط **مسألة** يجوز ان لم يحرم الوط الذي  
 الحامل فلنا ومقيد مائة مهينة قلت فيه نظر **مسألة** **مسألة** فاما التي  
 تحوز خلعها ليضع او كبر فله الاستمتاع لعموم او ما ملكت ايما فم فلا يخرج الا  
 ما خصه دليل كالتي تحوز خلعها **مسألة** **مسألة** لا لعموم الخبر قلت معارض يقوم  
 الدية وهي ربح للقطع بنتها لكن الترك احوط كالحايض **مسألة** اما المشتري  
 للبيع فله الاستمتاع اذا لم يحظوا اذ لا الوط **مسألة** **مسألة** **الحق**  
 وكالمتعين المتقابلان والمتفانجان بالنزاهة فقط في وهوب الاستبراء على الخلاف  
**مسألة** فان ضحك بالروية او الشرط او العيب فوجهان اصحهما الاستبراء اذ  
 الفسخ بها رفع لأصل العقد واذا أصبح بيع ام الولد والمديرة فلا يستبراء اذ هو  
 رفع للعقد من اصله وبالتراضي يجب اذ هو كعقد جديد **مسألة** **مسألة**  
 واستباحه الوط **مسألة** **مسألة** لا يحل فرج الا بملك او نكاح لا باياح او  
 عارية او تحوزها لقوله تعالى ادخل ارواحهم او ما ملكت ايما فم **مسألة**  
 وحرم وط الامم الحرة والمجوسية والمشركة لقوله تعالى ولا تنكوا بعضكم

الكافر وفي الكتابة الخلاف **مسألة** **مسألة** فان تولدت بين كافي ووثيقه او العكس  
 الحلف بالام **مسألة** بل بالحب لنا ما من فان وظل فلا حد اذ هي ملكة **مسألة**  
 ولا نوطا بالملك مستركة اجماعا اذ لا اشتراك في فرج ولا خلاط النسب **مسألة**  
 فان قتل فلا حد وان علم لشبهه الملك ولزمه خصه الشريك من القفر ومن فمها  
 يوم الجبل اذ هو وقت الاستملاك ومن قيمه الولد يوم الوضع اذ يعتق ولا قيم له  
 بل وضعه ولم يدخل القفر في القيمة لا يختلف في شبيب صانها بخلاف امه  
 الابن ولا تعين قيمه الولد حيث الشريك له او غوه او غنى عليه باسرا لا  
 غنايه الواطي **مسألة** فان وطئا فعلق فادعياء معا فموان لكل واحد منها  
 وهو عها اب فان مات احدهما كمل الباقي منها اياي تركة ميراث اب كامل  
**مسألة** فان احلف وقت الدعوى كان للسابق منها حيث السابى خاص عالم واليه رجوع  
 وان احلف الشريكان المديعيان في الحرته والرق فالولد الحر يستفيد الحره  
 فان كان احدهما كافرا فله التمسك بالاستيفاد الاسلام **مسألة** **مسألة** فان كان احدهما خرا دمي  
 والاخر عبدا مسلما لحق بالتمسك ببقية ربه الاسلام **مسألة** **مسألة** بل الحر يستفيد الحره  
 فله ان لا اسلام عنه بشوة **مسألة** **مسألة** واذا وطئ المبيعه قبل  
 التسليم فلا حد ولو علم اذ لم يشبهه من حيث الضمان وتلقها من ماله ولا لحق  
 النسب ولا نصير اقر وليا اذ لم نوطا في ملك **مسألة** **مسألة** ولا مهر عليه  
 الا تعيب المبيع وتلف في يد المايح من ماله **مسألة** **مسألة** بل يلزم للمشتري اذ  
 البضع ملك له لما من **مسألة** **مسألة** وكذلك المشتبه قبل القسم عند اصحابنا  
 قالوا ملك فباشها على المشتري **مسألة** **مسألة** وبشبهه النكاح كالعقد  
 بالرضيعة او المعتد حولا تسقط الحد ونوجب المهر ولحق النسب كما من **مسألة**  
 والاكره تسقط الحد ولا نوجب مهر ولا شيئا كما سياتي **مسألة** **مسألة** ولا  
 شبهه في المعازة والمؤجزة للخدمة والمودعة والاموالب والام والوجه  
 والمعصومة فبجدة واطبق علم ام **مسألة** **مسألة** والمزوجه في حق المالك كالمزهوة  
 في حق الراهن فجمع العلم لامع الحمل قلت في العباس نظرا اذا الزاين مالكا  
 وليست فخصه فلا يجز علم ام **مسألة** **مسألة** قلت وصارط المايح  
 الحد والنسب والمهر وحرية الولد ورتبة ان نقول من وطئ امه امه ملك

بعض ما جاءه ناسه الرعي  
 يوم عشرين عليه ان يقتل عن  
 دونه ويعزر في نفسه الكفر  
 في حاله صغر سنه عاشر  
 الكفر في نفسه راض







كس والحد تشد على العنق واليد  
هو عند الرقبة وعند حوض  
الجلالة من بعض المسح لمت

به من بعد وان لم تدعه كالزوجه لتبوت البراش وضيق الرق **فمن** **هـ** وله  
 يعقني ولدها بلعان ولا غيره **الخبيث** يصح بلا لعان اذ لم ينقل من شيء الى غيره  
 بالزوج من غير اعتبار امراض خلاف الزوج فليس له نقل من شيء فلم يكن له  
 في ولدها الا باعتبار امر اخر وهو اللعان قلنا لا نسلم صحة نقله فرائسها ما لم ينقل  
 فلا يباس جليل **مسألة** ويصح اتقاق فرائس اللحم كسكاح امرأه المفقود  
 حيث رجع وقد تزوجت وكساح المغنیه جهلاً والادعاء غلط بعين وحته **فمن**  
 فان امكن الحاقه باحد هاذون الاخر الحق بالممكن فإنا لنقول اربع سنين **فمن**  
 وط الاول ولسته اشهر من الثاني الحق بالثاني ولترجع من الاول وليرى سنتين **فمن**  
 الثاني الحق بالاول ولقوف اربع من الاول **فمن** او تسعة اشهر على قولنا واذون سنة  
 من الثاني لا يلقى اقلها الظهور بتعدده منهن **فمن** فان امكن الحاقه بها معا  
 كل ذون اربع من الاول وسنة فصاعداً من الثاني الحق بالثاني اذ هو الاجد **فمن**  
 فالظاهر انه منه **ش** بل يعمل بالقافه اذ لا ترجح اقلها فلنا بل الترجيح ما ذكرنا و  
 الحاقه عن رايته شرعاً كما مر **ع** بل بالاول اذ هو اشبه حكمه اقوى قلنا السبوع غير  
 مؤثر هنا بل المتأخر اقوى لما اوردته الحكم ثم قد رجع **ح** عن ذلك فلا حكم له **و**  
**مسألة** قلت وان اتفق فرائسان عنه مترتبين كوط الشراك المشركه و  
 المسامحه في طهر وطبها كل فيه قبل بيعه وصادقهم الاخر وادعوه مقافان هو  
 اتم ولجميعهم والولد لهم جميعاً قلت وفي الحاق ما ولد بعده لهم جميعاً من غير  
 ادعوه نظر اذ فيه حمل على خلاف السلامه **فمن** فان وطبت المسامحه في اطهار  
 فولدت ليرى سنة اشهر من وطى الاول **فمن** لم يلقى اثم لما قبل مملوك لمن هي  
 في بده وكأنه اشترها حاملاً وان امكن الحاقه بعضهم دون بعض فكل امرؤ  
 الحرم لكن البرعوه شرط هنا والحمل عبث تنفس به واذا انكسفت اثم ولده لم يخف  
 بطلانها بعد مضيتها كذا في تراخون النش فكل واحد من الثلاثة  
 رجع شلتي النش ومن الأربعه ثلاثه ارباعه وعود ذلك وهو مراد **ط** بالقيم في بعض  
 نسخ النحر والوجه ظاهر **باب** **الكحة** الكفار  
**مسألة** لم يترفنا النظر فيها حيث اسئلوا او دخلوا في الذمه لا انكحه  
 الحريم بل لا يقطع احكامهم عنها **مسألة** **ح** على هرش







كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

هو في اللعبة الاطلاق والعليه من اطلاق الحبوس او خطام الحبوس اي ان يله من  
بيدي ويقال طلق الوجه اي رذل الحبوس وطلق المراه خروجه الولد الاحمر  
بما اطلق المراه بفتح اللام لا ضمها وهو مصدر ككلمت كلاما وهو في شرع اللغة  
الزبل اعقد الذكاح من غير فسخ او ما في حكمه **مسألة** والاصل عليه

من الكتاب الطلاق مرتان وخبرها ومن السنة الطلاق للعدة ههنا بطلانها  
ظاهر الخبر وبحره والاجماع على كونه مشروعا متواترا والقياس كون النكاح  
عقد معاوضة محاراة لانه بالطلاق كالبيع بالتمتع **فصل** في تقسيم  
الضرع وهو ما لا يحتمل غيره وكنايته وهي ما احتمله وغيره والصريح الى عرق وعي  
والكنايه كذلك والريح وباب والى سني وبديعي والى فطلي ومقبلي بوف  
او شرط والى قول او فعل كالكتابه والاشارة وسباني كل قسم منها ١

مسلم كبر على انفسائمه الى شي وبدا في **عشق** لا يدعه فيه لا كبر  
 صاحب لقوله تعالى الطلاق فزنا وحوها ولم يفضل لنا وطلقوهن لعدنهن وحوها  
 لغز قره ولم اجها **مسلم ي** ولا يدعه في حق عمر المذخوله لا لا عدله  
 فلما تناولها الابه **يه حص** لكن تكبر الثلاث في حقها اذ لا عبره باظهارها **اس**

لا تكرر **ك** لا أعرف الطلاق للشيء المرأة في المدخول وغيره **هـ** حص  
ونكره في حال الحيض أو نفاسها **ش** لا **هـ** لم وموجب الطلاق لمن  
المولي إذا منع من الفية قلت ومن لم يخص فرجها ونسخ حيث عاف إلا بها  
حد وذا الله منها وحيث نكح النكاح والمتهم بالفاحشه والاثم بعد امتثال

الحزب ونفخ وهو البدعي وحيث يحب الكناز ولا يحب سواها ونفخه حب  
 طلقها لعل لغيره وحيث ينقب له الكناز ولا ينقب سواها ونابح وهو ما غدا ذلك  
**هـ** **سنة** واحدة فقط لقوله صلح لابن عمر ما هلك  
 امرؤ ركب الخمر في ظلم لم يغامقها في عبقه ولا طلقها ولا في حيصته المتقدمة  
 لقوله تعالى وطلقهن بعدهن اي سنين لانهما وقر صلح هو **ع** في قبل

وَيُطْفِقُ طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا قَدْ اسْتَبَانَ عَنْهَا وَلَا يَجُوزُ تَبَدُّلُهَا خِلَافَ مَا خَلَعَ حَمَلُهَا

**مسألة** ونفع الطلاق على كل زوجة ولو صغيرة أو مجنوناً إجماعاً إذا لم  
يؤانق الحيض بحبسه فلنا ما وجب هناك لينق براه الرحم وهي هنا قبيحة

فصل أدلتها ونص التوثيق به ولو طحاها سيأتي **بالحصص** فان أراد التثريب فرحمها  
على الأظفار أو الشهور فحجها بالبلد يستدعي **ك** تعدي الواحدة بدعة ولو فرق  
ما يظن قهرا بعد ذلك فاذ اقررت فقد طلق للبيعة لقوله صلح الطلاق للبيعة هو  
ان يطلقها طاهرا من غير حرام لكن تدب الاستعدي واحده مخافة الدم **فروغ**  
**بالحصص** فان جمع الثلاث في ظهور كان متبعا لقوله صلح لاس عمر  
فاهكذا امرك ريك امرك ان تستعمل الظاهر وتطلقها لكل قوه **الحصص**

وَالْيَوْمَ عَرَفْتُمْ كَيْفَ يَذَرُكُمْ **يَوْمَئِذٍ** وَيَتَذَكَّرُ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ تَتَذَكَّرُ الْعَا  
لَمَّا قِيلَ لَكُم مَّا لَكُم يَوْمَئِذٍ قَالُوا لَمْ نَجِدْ لَكُمْ رَسُولًا نَعْتَبُ وَكُنْتُمْ عَشِيرَتٌ  
أُتْرَاكِلَاءٌ كُنْتُمْ لِلْكَافِرِينَ أَعْدَاءٌ وَإِنَّ هَذِهِ لَشَرُّ الْأَمْثَلِ وَأَمَّا الْيَوْمَ  
الْأَوَّلُ فَكَانَ يَوْمَئِذٍ يُرَى الْعَذَابُ أَوَّلَ مَا يَنْزِلُ وَالْجَحِيمُ مُنِيرٌ وَالْجَنَّةُ  
كَأَنَّهَا يُرْسَى سُنْدُسٌ خَالِدٌ وَعُرْسَى إِسْتَبْرَقٌ فِي وَسْطِهَا جُنتَانِ مَعْنَى  
الْجَنَّةِ كَأَنَّهَا مَرْسِيَّةٌ بِسُنْدُسٍ خَالِدٍ وَإِسْتَبْرَقٍ وَفِي وَسْطِهَا جَنَّتَانِ  
وَأَمَّا الْيَوْمَ الْآخِرُ فَكَانَ يَوْمَئِذٍ يُرَى الْعَذَابُ أَوَّلَ مَا يَنْزِلُ وَالْجَحِيمُ مُنِيرٌ  
وَالْجَنَّةُ كَأَنَّهَا يُرْسَى سُنْدُسٌ خَالِدٌ وَعُرْسَى إِسْتَبْرَقٌ فِي وَسْطِهَا جُنتَانِ  
مَعْنَى الْجَنَّةِ كَأَنَّهَا مَرْسِيَّةٌ بِسُنْدُسٍ خَالِدٍ وَإِسْتَبْرَقٍ وَفِي وَسْطِهَا  
جَنَّتَانِ وَأَمَّا الْيَوْمَ الْآخِرُ فَكَانَ يَوْمَئِذٍ يُرَى الْعَذَابُ أَوَّلَ مَا يَنْزِلُ  
وَالْجَحِيمُ مُنِيرٌ وَالْجَنَّةُ كَأَنَّهَا يُرْسَى سُنْدُسٌ خَالِدٌ وَعُرْسَى إِسْتَبْرَقٌ  
فِي وَسْطِهَا جُنتَانِ مَعْنَى الْجَنَّةِ كَأَنَّهَا مَرْسِيَّةٌ بِسُنْدُسٍ خَالِدٍ  
وَإِسْتَبْرَقٍ وَفِي وَسْطِهَا جَنَّتَانِ

كما سيأتي ان أراد التوقيف لا التعليل مطلق في الحال كانت طلاق لسوا ذلك  
والظاهر في قوله للسنة إرادته التوقيت وفي قوله لسوا ذلك إرادة التعليل  
وهو لو قال أفضل الطلاق فهو قوله للسنة وكذا أطلقه حسنة فصح  
وقع في الحال تناقض الصفتين فلغنا كفه طاعة عنه طاعة قلبه نظر

بعد الوصف الأول ويلغو الثاني اذ هو كالرجوع **هـ** فان قال  
انت طالق بشا في كل قرء وطلق لم يقع عليها الا في الحيض وتفرق مع تخلل الرجعة  
فان قال ثلثا بعضها للسنه وبعضها للببعد فلم ينشئ في تقدير البعض وجب  
لانيه يجب النصف وتقع طلق ونصف للببعد لكن يتصور كسره ثلثان ولا يقع  
للسنه اذ وقوعه المشروط بالنصف مع الاطلاق كل صرح به **و** يقع



















أما عشر منه الثلاث من جهة الزوج على أصله  
فقط لا على أصلها انتهى لا بعد  
والله أعلم بالصواب

أخبرت نفسي وبوث الطلاق فهو ربي اذ تجرد عن العوض وليس ثالث  
فان لو بقوله امرك بذلك لا ثالث اذ قوض الطلاق بها فاذا توى نصا في  
خلاف قوله اخبرني فلم يعوضها الا في الاختيار وهو يقع بواجبه فلا يصح به  
السلث قلنا البتة لا تؤثر في العبد اذ لا يصح منه اللفظ **هـ** **في** العوض  
فملك وتعتبر فيه ما **في** دليل كل صبغة توكيل لنا ما **هـ** **في** التوكيل  
صرح كوكلك او ان يامر به امر مطلقا كطلق نفسك او طلقها او كانت ككنيا به المالك  
فلا تعتبر المحل ويصح الرجوع قبل الفعل ومطلقه لو احده على غير عوض ويصح  
تقييده ونوقسه **هـ** **في** ولو قال طلق نفسك ثلثا فقلت طلقك ولم  
تو البتة فوعدة تقع بلا القرينة السؤال وواحدة اعتبار اللفظ ولا تقع  
شي للمالقة الا مرقان قال طلق نفسك ونوى ثلثا وطلقت وتو بها ثلث  
عند من يقول به لمطابقتهما ما توى فان لم تنو هي الثلاث وجهان ينتقل  
بينه الروح ولا اعتبار لفظها فان قال طلق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة  
وقعت الواحدة اتفاقا اذا لا بد من الثلاث اذن بها قال **هـ** **في** ولو قال طلقك  
امرها واحدة وثلاث **س** وقعت واحدة اذ الزيادة عليها لا ينطّل الا دونها  
**ح** بل لا تقع شي للمالقة **ي** والفرق بين المالقة بالزيادة والنقصان بذكر  
وذكر فرقا غير محجب ولعل الفرق الباحث بقصته لا يمكنه الا مثال بدون  
ما فعلت فقياسه الامر بالاكتر وفي الزيادة يمكنها الا جهتان بدو بها فلم  
ينتظمها فكانها فعلت ما لم تؤمر به **فصل** **في** صحة طلاقه ومن لا يبايع  
من مكلف مختار فصيح من المريض والكافر والعبد اجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم  
بالساق وكذلك من نسي كونها زوجته لذلك **هـ** **في** ولا يصح من  
الصبي اذ رفع العلم عنه فلا حكم لعقوده **ع** يقع لغوم قوله الطلاق  
لمن لزم بالساق ولم يفسد قلنا اراد المكلف صحابين الاخبار **هـ**  
ولا يصح من مخنون لا يعقل اتفاقا **هـ** **في** ولا المعنوه لقوله صلى الله عليه وسلم  
المعنوه والصبي واما المبيع فان كان لغيره بغير اختيار فكالمجنون ولا  
فك السكران وسياى حاله فاما من بغير عقله ولم يزل كالمجنون وثالث  
المر فبيع طلاقه وعقوده لبقا عقليه **هـ** **في** ولا يصح من عمره

[illegible]











Low 2

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
وكتب الميثاق على  
البرية

والشأن لصوابها وان دخل بالثنتين فقط ففصل على الزوج فان مات فعلى كل واحد منهن  
مئتي عينة وفاء وعدة طلاق لسنتين براه ومنها كس عليه صلو من مئتين فعدة ريع عشر  
وعشر اصبها لث جين **فصل** في النكاح في نفقة العدة ونفسم الحاصل بينهما مع  
البقي **فصل** في طلاق كل واحد من كل واحد من لسانه او كتابه او اقل  
فقال است طالق ولم يشر الى اي نكاح فهو كذا في التمس بعد تعينه ولا اقل ثمانية  
معلق بالعدة بخلاف احوال طالق ففيه الخلاف اصطلاحه لفظه في اصل وضعه لكل  
واحد بخلاف اللقب وضمه الخاطف فمن قطع بانه اراد به واحدة بعينه بطلان  
لوصفه لكن التمس بعد التعيين **مسألة** لا يعتبر في عد الطلاق **فصل**  
والرجال فطلق لأمه ثلث طلعه كالحرة والعبد ثلاث كالحرة قول به في الطلاق  
موان **فصل** بل تعتبر النساء في الحرة ثلاث ولو كان الزوج عبدا ولأمه  
السان ولو كان الزوج حرا اذ هن محله من حيث هو فتح للعقد والعدة ثلثا ولو لمراه  
لا الرجل قلنا مسلم اتم محله ما وجبه اخلاف العدة **مسألة** بل الرجال  
فلملك الحرة ثلاثا ولو لأمه والعبد اثنتين ولو للجم لعوله صلى الله عليه وسلم الطلاق بالرجال  
والعدة بالنساء قلنا اذ اتما يقع من الرجل المراه ولا عدة عليه بل عليها اذ اتمت  
عبد اطلق طلقين ثم اعتقها انها لا حرم عليه بل له ان تزوجها وقا فتى به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم **فصل** في عد النساء **مسألة** في عد النساء ثلث  
ولا حرمات عليهن ولم يحالوا فلما عارض ما روينا وعلله اجتهاد لهما **فصل**  
في انهم يدم به الطلاق والشرط **مسألة** في الزوج بعد الثلاث يهدمها ويهدم  
طل شط يقدم المينونه ولا يهدم دون الثلاث ولا الشرط الا معها لما سياتي  
**مسألة** في الزوج يهدم الثلاث اجماعا لقوله تعالى حتى تلج روحا غيرهن  
**مسألة** فلا تحل بالوطي نكاح فاسد اذ الخطاب يتناول الصحيح عرق  
ويشمل بل تحل له لثبتهما بالصحيح في سقوط الحدة ونحو قلنا الفاسد كغيره الا ما  
حصه دليل ولا دليل على التحليل به ولا تحليل بالباطل اجماعا **فصل**  
ولا يملك العقد لقوله صلى الله عليه وسلم حتى تد في غسلته **مسألة** يكفي اذ النكاح اسم للعقد  
دليل او الحكم المومات به طلقوهن من قبل ان يسهوهن ولما صرح الخبر  
في الوط والجماع الصواب ان الوط معتبر **فصل** في الوط وطبها تحريمه او  
حايضا او صليها مع العليل **مسألة** لا قلنا لم تفصل الخبر **فصل** في الوط وطبها تحريمه او



الحشفه او قد رها من غير المستاضل لمحصل ذوق العسل **فصل في** و  
تخل بوط المراهق **ك** لو قلنا لم تفصل الحبر ووظ المنلول اذ يمكنه الابلح  
والجوف حيث نفى قد الحشفه وامكنه ايلاجه والعين ولو استدخله بصنع  
من غير ايلاج انتشار اذ القصد الابلح وتخل بفعلها في نومه ولا تعتبر الانزال  
لحصول اللذه من ذونه والعبد والخز والمجنون والتلمي سوا والمجنون والمملوك  
ونقيضها استوفان اوط ذكره ملفوف بجرقه وفيه تردد الاصح يقضي التحلل  
كما لغسل والجدر **فصل في** ولا تخل بالوط في الذر اذ لم تذوق العسله والابلح بعض  
الحشفه لا يبغي واستدخل المني والمحسوب المستاضل والاصبع لما مر والوط  
بالمك اذ ليس سكاك وبالفط والابلح **فصل في** فان ارتدت فترجعت هالكه  
عادت وفيه تردد الاصح تخل اذ يمايكاح ولو نلت زوجة المملوكه فاسرها  
لم تخل له حتى تنكح زوجها غيره والقول لها ان المحلل قد وطى اذ لا يعرف الا من علمها  
فان طن كذا لم تخل اذ يجب العمل بالطن في النكاح تحريم **فصل في** على من  
**الحصن** ردهم **فصل في** ولا يهدم الزوج دون الثلاث اذ لم يزد الا بها  
حيث قال فان طلقها فلا تخل له من بعد بقي الواجده والثنيان على الاصل وهو  
عدم الهدم **فصل في** بل يهدم ادماقوى على هدم الثلاث قوى  
على هدم ما ذوقها فلما الهدم مخالف للعباس فقيد حيث ورد اذ لم يهدم قوة  
بل توقيف ولا يصح العباس اذ لا تامة كون الثلاث جزا من العلم **فصل في**  
ولا يهدم طلاق برده وكذا اسلام اذ لا دليل **فصل في احكام الطلاق**  
**مسلم** ابو موسى وعن علي **فصل في** ووطا حارس زيد ثم هرق باصا  
**عبد الله بن الحسن وموسى بن عبد الله** وعن زيد **فصل في** الطلاق لا يقع الطلاق  
حتى تخل رجعة او عقدة فان نلت او نسا بلفظ واحد او الفاي لم يقع الا واحد  
لقوله تعالى فامساك بعروفي او تخرج باحسان ففعل وقوع الله كالمشوط  
بان يكون في حال يصح منه فيه الامساك اذ من حق كل مختار ان يصح احدها  
في الحال التي لا يصح فيها الثاني والابطال التخيير فاذا لم يصح الامساك الا بعد  
الرجعة لم يقع الله الا بعد ذلك واذا التزم في الله وحسب مثله في الثاني  
اذ لم يفصل بينهما احد **فصل في** عن علي بن ميمون **فصل في** بعض

بما

اساس

الاساس **فصل في** بل ينفعه لظاهر قوله الطلاق من ناس والطاهر عدم تحللها قلنا من وعن  
الظاهر ما ذكرنا وقوله لغز مرة وليس تجعها الحبر فلو صح من غير رجعة لم يضر بها  
وتوقف **فصل في** لتعارض الادلة **فصل في** ويصح التوكيل فيه اعاغا واذا قال  
فلنكح نفسك فقال انك دفع لا طلقك **فصل في** ويصح تعيين الوكلاء ككلما عزلتك قد  
وكلتك ويصح عزله ككلما وكلتك فقد عزلتك **فصل في** ومطلقه لواحدة على غير عوض  
اوهو الطاهر **فصل في** ولا يلزمها تصديق الوكيل الديني او معزفه خطه ضرورة من  
غيره **فصل في** والقول بعد الوقف للموكل في نفى الفعل اذ اصل العذر لاخاله  
فلو كمل اذله الخيشا **فصل في** مولانا عليه السلام حيث ابتدأ والكان انكار الروح عزلا  
ان فهم منه كراهه ايقاعه فان وكله بثلاث فافرد او العكس فوجهان لا يقع  
شي للمخالفة وينفع حيث افرد لا العكس وقد مررت **فصل في** فان  
قال بتر امراق او اخبرها او اجل البها طلاقها كان اقرا لا توكيلا **فصل في**  
وبان موقنة كانت طابق شهرا كالغنى ولا يصح الرجوع عنه ويدخله الشرط  
كثرتك معها او وانت مثلها وهي كانه **فصل في** والقول للزوج في  
انكار الطلاق والسليط اذ اصل عدمها وعليها الامتناع ان سقطت السليط  
ولو عطله **فصل في** فان حكم عليها بالتسليم حازها قلب اما مع السليط المبيع  
عليه فلا اذ الحكم لا يؤثر في القطع **فصل في** وان ابرأ السليط لم يقبل رجوعه فلت  
وساق الخلاف فيه والقول لمنكر المقييد اذ اصل عدمه فلت فان اخلفا  
في كهيته بعد المصادق عليه فالقول للزوج كاصل الطلاق الا ان يدعي  
صفة زائدة بخوان ساقت بغير رصاك فانت كذا فانفقا على السر واحلفا  
في الرضا والقول لها اذ اصل عدمه **فصل في** والقول لمنكر وقوع  
الشرط اذ اصل عدمه فان لم يعلم الا من جهتها كالمشبه قبل قولها وفي  
الحصن والولادة تنبئ بعد له وتنت شهادتها الاحكام **فصل في** الاسباب  
فلا تلت شهادته النساء كما مر فان قال ان دخلت الدار فانت كذا وقالت اردت  
الماضي والقول له اذ اصل الشرط الاستقبال **باب في الحلح**  
ماخوذ من خلج اللباس اذ كل واحد منهما لابس لصاحبه **فصل في**  
وهو عقد وشرط والعقد ما توسطت فيه

بما



[illegible][illegible]



با بیشتر و طم

۶ ولس

[illegible]

طلعت بها اذا لم يعقد ولا شرط والطلاق باجر<sup>٢</sup>  
والا ضمت له اللعرج اصل

لهم يلزم ۴

57

وسلّات الالف كلمة اذا ما زاد على الثلاث لاستعلق به حكم **المروى** **في** **هـ**  
 بل بالواحدة ثلثا وبالثلثين ثلثين وبالثلث كماله اذ لا حكم لما زاد فذكره لغو  
**التوكيل** لمن طلق امرأته عدد محوم النها طلقت بثلاث والباقي اثم في رقيبتك  
**مسألة** فان كانت طلعت واحدة بالف فقال انت طالق على الف وطالق  
 وطالق وقعت الاولى بالالف لا الاخرى ان ادق بآنت فان قال انت طالق وطالق  
 وطالق بالف قيل له اي الثلاث تزيد فان قال الاولى بآنت بها ولم يقع الاخرى  
 وان قال الثانية وقعت الاولى رجعية اذ هي عبر عوض ولم تقع الثانية عندنا  
 وتقع عند من قال بتوالي الطلاق لا الثالثة اتفاقا وان قال اردت الثالثة  
 فالاوليان رجعتان ان قلنا بالتوالي وتبين بالثالثة وعلى قولنا الاولى فقط فان  
 قال اردت الثلاث بالف وقعت الاولى بثلاثة ولم يقع الاخرى ليعينونها  
**فصل في العاقد** **مسألة** من صح طلاقه صح خطفه ومن لا فلا **مسألة** لا بأس  
 بالصحة التوكيل فيه منه او منها او بينهما وفي صحة توكيل الزوج **ي** **و**  
 يقع اذ لا تلك انقاعه لنفسها فلا تملك لغيرها **س** يقع اذ هو عقد معاوضة تنكح  
 كالبيع قلت وهو **هـ** اذ لا دليل على المنع بخلاف النكاح فاما كونها لا تملك  
 انقاعه فليكون الحق للزوج وقد مر توكيلها بطلاق نفسها وكذلك غيرها  
 وفي صحة تولى واحد طرفي العقد وجهان احدهما يقع ان تخالف نفسها بالتوكيل الخلع  
 بذكر لغيرها وقيل لا كالبيع فلما ردت الطلاق الى جنبه اولى **و** **و** فان  
 لم يذكر العوض في التوكيل فمهم المثل كالنكاح بالبيع مطلقا ونائب ان يذكر  
 فان زاد على المثل صح اذ زاد خيرا قلت حيث لم تتعد ما ساق اليها عندنا على  
 ما ساقني وان نقص عن المثل واجل فوقوف **ي** ويقع رجعيان لم يخجلت  
 فيه نظر والصحة انه يكون موقفا **مسألة** وان عيب قدر العوض  
 فزاد الوكيل صح لما مر وان نقص فوجوه يقع مهم المثل اذ فساد العوض يوجب  
 الرجوع اليه كلو خالعهما على غير وقيل ان انحاز وقع باينا والافرحي كما مر وقيل  
 لا يقع سبي ان يخرج اذ صار فصوليا للمخالفة **ي** وهو الاقيس **ف** فان خالف  
 في الوقت المعبر صح مع الباخر اذ رضاه بطلاقها وفي رضاه فيما بعده  
 بخلاف التقديم **مسألة** فان وكل ولم تذكر العوض وقع مهم المثل











حق طلقك فرددت فطلق وقع الخلع او النكاح كالقبول فان قال وكيل الروح خلية  
 مهورك لا طلقك فخللت فلم يطلق بطل الخلع فان قالت احللتك مهرى لى لم يطلق  
 بافتناعه فان قالت طلقنى على مهرى فقال طلقك لستوء عشر بك وقع الطلاق  
 رجعي اذ لم يطلق بعوض ولم يطابق سواها **مسألة** وان قالت طلقنى على  
 مهرى فخل طلقك بعد يوم او بعد هذا المقام وقع الطلاق رجعي اذ شرط الخلع  
 المجلس وحواله غير مطابق **فصل في الضيق لوجبه العوض**  
 قد مر ان الضيق شرط والفرق بينهما ان  
 فان قالت انت طالق وعليك الف وقال اردت العقد لم يقبل اذ لم ينو ما يحمله اللفظ  
**العالي** بل يقبل **مسألة** والنقد في المعاملات كالبيع والخلع بالعقد  
 ينصرف الى الغالب في البلد وفي الاخر الى ما يقع عليه اللفظ في العليين كان  
 اعطيتني الف فانت كذا تردد الاصح كالمعاوضة ادهى المقصود والتعليق عارض  
**مسألة** ولا ينصرف العليين والافضل الى الدراهم المفضية في الوزن ولو فرض  
 خالصه شغائل بها في البلد عبد الا ورايل الى الموازنة الكاملة اذ  
 لا يوزن بها فاما البيع والشرا والجرارة ففيه تردد الاصح نفع العرف في المعام  
 ادهى معاوضه اما لو اقر منها وفسر بالقصة قبل اذ اذله البراءة واما المعسر  
 فلا ينقل في الخلف والعلين ويقبل في العقود في الاصح حيث قدر القصة  
 معلوم فان جهل ففي فساد العقد تردد **مسألة** ويصح التعليق بالبيع  
 كان اعطيتني عبدا او نحوه وان لم يبين النوع فان اخضرني عبدا معصوما وفيه  
 تردد الاصح لا يقع الطلاق اذ اراد عبدا يملكه وحيث لم يبينه لا يرد به عيب  
 اذ استحق لا وكس في المطلاق فان عتبه فاعطته فانكشف بعيبا طلقه كخسر  
 الشرط وله رده وبلز مها فتمت سلبها قلت فيه نظر فان استحق **اس الى امر**  
 لم يقع الخلع اذ اعطاؤه كذا اعطا قلت ولا تغرر منها اذ هو المبتدى فاني من  
 نفسه **الطبري** نفع باعطا عتبه واستحق القيمة قلت لا فيه خروج البيع  
 طيبين كالمهر فان قال ان اعطيتني محررا او ممتة او دما ففيه تردد **مسألة** الاصح  
 تطلق كان وحلت الباري بخلاف مسئلة العبد المغضوب فصحة فقلت قرينة  
 ارادته لملكه وقيل لا يقع اذ مفهوم الا عطا المليك فلنا بل الاستيلاء حيث

لا يملك فان قال انت طالق على هذا الثوب علي انه هزري وانكشف مزايا صريح الخلع  
 ولزمت منه قلت حيث ابتدأت فان قال ان اعطيتني هذا الثوب وهو هزري  
 وانكشف مزايا لم يطلق لعدم الشرط وان قال ان اعطيتني هذا الثوب الهزري  
 وانكشف هزريا ففيه تردد قيل ان قصد بالتوصف الشرط لم يقع والاخر وقوع  
**مسألة** **محض** فان قالت متى طلقني فلك الف او قال متى اعطيتني  
 الف فانت كذا لم تعتبر المجلس فيها اذ هو شرط **مسألة** يعتبر في الاولى اذ جازت  
 الروح بخص المعايضة فاسببه العقد ومن حان به طلاق فعلق على شرط قلنا لا  
 فرق **مسألة** ويصح وقف البراءة على شرط الطلاق **العالي** لا يطلاق  
 العوض قلنا البراءة المشرط وطريق كما سبق في **مسألة** فان قالت طلقني وكذا  
 الف او قال انت كذا ولي عليك الف لم يلزم الا الف وفيها **مسألة** يلزم في الاولى  
 لاهي صالحة للالتزام كالتامية قلنا اختلفت لا التزام وفيها **مسألة** فان  
 قالت طلقني على الف فقال طلقك ولم تذكر الف وقال لم اقصد الجواب بل  
 لا تبدأ التثبت له الرجوع قيل لا تخالفاه فان قال على الف لم يقبل اذ لا احتمال  
**مسألة** فان انبأ بالكناية كاتى بالي فقال ائتنيك اعترفت اليه فان  
 نوبأ بقدر الخلع وان تركا فلا طلاق وان نوى الروح دورها مع ذكر العوض بطل  
 الا يصح بذلك المال منها من غير نية فان لم تذكر العوض فقد رجعي وان نوى  
 دونه فلا شيء **مسألة** فان انا احدهما بصرح والاخر بكناية فصاحب  
 الصريح لا يحتاج النية واما الكناية فكما مر **مسألة** **في هـ** فان  
 قالت من بقى لها طلقه طلقني بلثا الف وطلقها واحدة استحق ثلث الالف اذ  
 العوض في مقابلته للطلاق الواقع ولم يبق لها الا واحدة **ش** بل استحق  
 الالف اذ هو في مقابلته البيع وفيه حصلت **المزوري** ان علمت انه لم يبق الا  
 واحدة استحق الالف والامثلة قال مولانا عليم وهو الاقرب **مسألة**  
 فان قال زوجته طلقني على الف فقال انتا طالقان جوا لهما كان الاول عليهما  
 نصيب **ش** بل مهر المثل قلنا لا وجه له مع التسمية فان قالت زوجته يعني هذا  
 العبد وطلقني على الف فقال بعنك اياه وطلقك فهو بيع وخلع فان قلت  
 بعنك كسر ونكاح قسم الالف على فيه العبد وعرض الخلع فما قبل فتمت فهو منه

العوض لا يقع الا بالبراءة  
 الروح طلقته فقلت  
 على معنى كلام الاستصار



والألف في الخلق **مسألة** فان خالفها على قناع البيت صح واستحققت وجبت  
لا متاع فيه قلت ولا تغرب وقع رجعا لبطان عوضه **ش** بل يستحق مهر المثل ولو  
بنا على ان لا يخرج وجهه **مسألة** وان تلاف عوض الخلع المعين قبل قبضه  
رجع ببدله مثل المثل وقبضه القيمي **س** بل بمهر المثل **فيس** مثله او غيره مثله فلما  
ما اعتبر به اول جهالة **مسألة** ومن له روحان ارضعت الكبرى الصغرى  
وخالف الكبرى صح الخلع ان سبق الرضاع والافلا اذ تقدم الفسخ فان النكاح  
السابق منها صح الخلع اذ الاصل نفا الزوجية وهو ترتب عليها **مسألة**  
ويصح بين الحرين والذميين اذ هما روحان فانكحهم صح كذا لكن اذ ابرأوا  
الينا قبل القبض لم ياترهم باقض الحرم ونحوه اذ لا حكم خلاف شرعنا فحكمهم  
المثل لفساد التسمية ولم يرض بخروجها الا بعوض وان ترفعنا بعد القبض لم  
تفرضه لصحة نكاحهم بآه وعلم برأيها بالتسليم وكذا لو قد قبض البعض برت  
من قدره وحكم بقدر ما بقي من مهر المثل فان اسلم قبل التقابض فسبب العوض  
ولا شيء للزوج الا لا قيمة لخروج النضع ولا يجوز له الانتفاع به خلاف ما لو لم  
يسلم او نوافعا قبل القبض فحكم بمهر المثل اذ له الانتفاع به لكن منعه الحكم بوجه  
عوضه فافترق الحالان **س** بل حكم له بمهر المثل قلت سألني ان لا يخرج وجهه  
**مسألة** فان ارتد الزوجان لم يخالعا صح الخلع **س** او ارتد احدهما  
الذخول لم يخالعا في الردة نفى موقوفا فان اسلم في العدة صح اذ انكشف وقوفه  
والنكاح باق وان لم يسلم حتى انقضت بطل اذ انكشف انفساح جوارده **س**  
**مسألة** فان قالت طلقني واحدة بالف فقلت وقعت واحدة عدا  
بالالف وقبل نفع الثلاث وله الف اذ فعل ما سألته ورياده **المروري** وسنم  
في مقابلته الثلاث **نعم** بل بالواحدة والاخرتان واقعتان بمجانا **الفعال**  
بل نفع الثلاث وسنم على ثلاث الف اذ رضى واحدة به فحل كل طلق  
بارأى ثلثه **المعجودي** وعبره بل نفع واحدة فقط بثلاث الف اذ وقع اذ  
خرس على العوض ولم يفسقها فلم تفعا وسقط مقابلها **س** والاصح الاول  
وعليه قوله اكثر من **مسألة** **س** فان قالت طلقني  
للا بالالف فقال انت طالق واحدة بالف واثنان بمجانا وقعت واحدة سلمت

وتعتا

هذا هو المذهب في الخلع

والاخرتان اذ كانت بالاولى وقبل يقع اثنان رجعتان بمجانا اذ الاولى غير واقعة  
اذ لم يرض بوقوعها بالالف فان قال انت طالق واحدة بمجانا وليس سلفي الف  
وقعت واحدة رجعتا فان جازا محالفة الرجعية وقع الاخرتان سلفي الف **س**  
**مسألة** فان قال لمراسمهما طالقان احدا ما لفي فقلتنا وقعت واحدة  
بالالف ملتبسة وقد مر حكم الملتبس قلت بل الطاهر انه واقع عليها غير ملتبس  
وانما اللبس من عليها الف منهما لكن احدهما بالية والاخرى ملتبسة قال فان  
قلت احدهما دون الاخرى وجعلنا الملتبس غير واقع بل في الذمة امر الروح  
بالعبي وان عبيت الغالبة وقع خلعها ولرمها الف والاخرى رجعية وان عبي  
الى لرهمل وقع الطلاق على الغالبة رجعا بعرض عوض ولم يقع شيء على التي لم  
تصل لكونه حلعا وشرطه القبول قال فان لم تقبل القها وقع **س** **الحارثي** لرفع  
في اشرطه القبول **الطبري** بل يقع الاول الذي لم يقبل بعوض ويطالب بالعبي  
فان قالت طلقني نصف طلقه او نصفني بالعب تهرم كما مر **مسألة** فان قالت  
طلقني عدا على الف او اذ اطلقني عدا فلك الف وقع بطلاقه عدا خلعها لا بعد  
**الاعادي** وكذا لو طلق في الحال قلت موقا بغد لقولها اذ قد وافق وزاد  
خير ولا يستحق الف الا بعد وقوع الطلاق فان طلق بعد اقد نزل الخلع  
وكان رجعا لمخالفة قلت وكذا لو طلق في الحال عمر موقت بغد **مسألة**  
فان قالت خذ مني ألفا وانت مختار في تطليعي من اليوم الى شهر وطلق في الشهر  
لصد اخذ استحق ما شرطت لا بعد الشهر لمخالفة **مسألة** فان قالت  
طالق عدا على الف فقبلت في المجلس فاذا جاء الغد وقع الطلاق حلعا واستحق  
الف **س** بل بمهر المثل ولا وجه له **مسألة** **الذكر** ولا شرط كون عوض  
الخلع من الزوج بل يصح من غيرها كمن المبيع ويصح مخالفة الدب والاحبي  
عنها كما يصح مخالفتها بنفسها اذ الطلاق الى الزوج فلا يحاج الى قبولها الا  
الترام العوض فقط فاذا التزمه غيرها وقع الطلاق لحال شرطه وصح  
الترام وقد مر خلاف **س** فان قال الاحبي خالفها واباص من مهرها خلع  
كما مر فان قال واباص من **س** بارايك لم يصح خلعها اذ ابرأ اللبس بمال فلا  
يصح الصمان به فوقع رجعا بالقبول في الغد فان قال خالفها على هذا العهد

الزوج

قال العوض من مهر لا بد  
شعر على علمه وهو لا يخرج  
منع الطلاق منها رجعا لطلان  
التمس به متى وسيله من زوج  
ذكر ما حاسبه على التواضع

لغيره ولا شرطه  
لأنه لا حاجة الى  
رجعها



وهو كذا ونحوه مع الخلع مع جعل الزوج ويلزم فمته كلواستحق العوض منها مع  
علمه وجهان تبطل الخلع كلوا عقد غير عوض فلا يقع رجعا وقيل يصح كل جهله **ي** و  
هذا أولى كلوا خالع شئ مستحق **م** وان قال على هذا العبد الذي هو ملكها وجهان  
**ي** اصحها يكون خلعاً ويلزم بهم وقيل لا اذ هو مع العلم كالمعقود بلا عوض  
فيكون رجعا **مسألة** **س** فان قال الأب خالع على هذا العبد من مال  
ابنتي الصغرى لمكان ولدتي فوجهان يصح خلعها عنها كسرايه لها وقيل لا لظهور  
عدم المصلحة فيكون رجعا وان قال على انك تربي من مهرها فوجهان يصح استقاط  
وضمانه فيكون خلعاً ولا لعدم المصلحة كما مر **مسألة** **س** فان خالعها على مهرها  
وقد كانت أبرأت قلت وقع خلعها مع جهله كلواستحق ويلزم قدم وكذا مع جهل  
الزوج وحده وهي المتنبية لأجل تغير مهرها فان علم وقع رجعا لبطان العوض  
**ي** الا ان يقول على مثل مهرها صحيح ويلزم مثله **فصل في الخلاف**  
**مسألة** **س** القول لها في عدم التزام العوض اذ هو الاصل وبثب السموه  
ما قرره فان انكره الزوج ثبت الرجعة والقول له ايضا كذلك فان ثبتت  
تطلب الرجعة ولزمها الدلف **ي** فان شأخذته وان شأتركه قلنا لم يستل المال  
لا نكاح استحقاقه ونصح شهادته رجل وامرأين **س** لولنا ما سياتي وفي الساهر  
والصحيح ترجيحاً في اشياء الله تعالى والقول لها انه لم يقبل في المجلس اذ الاصل  
براه دمتها وثبتت السموه باقراره والقول للزوج في ذلك ايضا اذ الاصل عدم  
الطلاق فان قال خالعك مكرهه فوجهان القول لها اذ الاصل براه الدمه والراجح  
اذا الاصل عدم الاكراه **مسألة** **س** والقول للزوج في قدر العوض وجهان  
وعينه وعدم التاجيل في الطلاق اذ الاصل برأها وعدم الاجل **س** بل بحالها  
كالسعي ويلزم مهر المثل اذ تبطل الطلاق بعد نفوذه ولنا الظاهر فيها  
وقد قال صلح البتة على المدي ويلزمهم انفتاح البيع بعد التحالف للجهل وانهم  
لا يقولون به فلم يعملوا بوجبه **مسألة** **س** وان قال اذ  
نقد بده كذا وقالت بل بده كذا والقول لها ما مر **س** بل بحالها  
اذ البتة كذا لا لقط في تصحيح العقد **س** لا تخالف هنا اذ لا يطلع على  
الصير الا الله تعالى فيجب مهر المثل **مسألة** **س** واداروها

على

على الف بقضاها به ارضا خالعها على مهرها وجب له الدلف اذ هو الاصل **مسألة** **س** وان قال  
خالعك بهذا ان كان في ملكك والبد لها وقيل طلق فان استحق بعد ان تزوجت  
اخر بطل نكاح الثاني لبطان الاول وارجع اليه ان استحق بالبتة او عليه  
المأكل ان استحق سكوت الزوج او اقراره او رده اليه ولا يلزم اقرارها ان طلاق  
الاول كان كذلك بل يثبت **مسألة** **س** فان قال العوض من مالك فقلت بل  
من مال ربه والقول لها اذ الاصل برأها فان قال على الف في ذمتك فقلت نعم لكن  
ربه من يباعني يثبت اذ قد اقرب بلزومها وان قالت خالعني بالف يجب على ربه  
دفعها عني والقول للزوج اذ قد اقرب بوجوبها اذ لا يرفع عنها الدمه بلزمها فان  
قالت خالعني على الف في ذمة ربه **ي** والقول لها اذ الاصل براه دمتها **س**  
وجهان بخالفان ثم يرجعان الى المثل الثاني يرجعان اليه ولا تخالف **مسألة** **س**  
**ي** فان قالت طلقتي ثلثا بالف فقال بل احبها بالقول لها اذ قد اتفعا على  
السموه وعلى انها في يد نفسها كلواختلفا في قدر العوض او حسنه **س**  
وجهان في التحالف وعدمه والرجوع الى المثل **ي** **فصل في تعليق الطلاق بالشرط**  
والوقت **مسألة** **س** وهو اجماع الصلح الاول وتنفيد بالشرط  
المكسر فيقف عليه لعمد له تعالى او قوا بالعقود المومنون عند شر وطهم **س**  
**مسألة** لا يقع بحد الشرط اذ لا غلقه بينهما ولا بحد الجزا اذ هو معلق **س**  
بالشرط ولا بجموعهما اذ لا يحتملان لعدم الشرط عند حصول الجزا ولا بامر  
خارج اذ لا يعقل بطلان قضا يقع بجموعهما اذ هو معلق بخدوث الشرط وقد  
حدث وكما ان المشر وطات ان يثنوا يعفر لهم ما قد سلف وان حمو السلم  
فاحم لها ونحوها فالوا عند وقوع الشرط عدم لفظ الطلاق فكيف يقع وقد عدم  
طاعه وقوع الشرط كانه مجرد اللفظ بايقاع الطلاق وهو فائدة التعليق  
**مسألة** **س** وتنفيد بالمقطوع به كطالع الشمس اذ لم يقض الدليل  
بصهر **س** بل يقع في الحال اذ من حق الشرط الرجوع في وقوعه قلنا بل  
من حقه الخدوث فقط فالوا المقطوع به كالتات في الحال فلا يصح شرطا  
كالشمس فلنا فرق بينهما الخدوث **مسألة** **س** واذا قيد بالمستحيل لم يقع  
لغرض الشرط على الشرط **س** فلا يقع الموقف بالمضي كما مر **س** **ي**

انما هو الاصل  
انما هو الاصل  
انما هو الاصل



















٢ ولولا الازمة لكانت راس السهر للسند، طلموش راس السهر اذا وافق الشئ ك والامعة اذ فيها عود فلت منه نظروهم

۴۲۵

۱۵۱











[illegible][illegible]



فلما سقي بالقياس على الصها سلبا والقياس هو طلق بقطاعة وهو عضل لها ذكرنا  
 اذ فرق بين الثلاثة والاربعة والعشرة والتسعة والحدود التي في الاخطان  
 تنظر حتى تقضي عليها فصول السنة اذ تحلف المراه فيها فلا تباين في كل فضل حتى  
 جمعنا ثم بعد ما لا شهر **قوله** لمن لم يتغير السنين فان رأت الدم في الشهر  
 انتقلت اليه ونبت على الحيض الاول فان لم يكن قد اعتدت بحضه اسماحت  
 به الا بعد السنين في الاصح وكذا الوراثه بعد ما قبل ان تروح في الاصح كسهر وجه  
 الما قبل خروج الوقت لا بعد التروح كوجود الماء بعد خروج الوقت **مسألة**  
 ومن اعتبر الياس اوجب له رقبها الى سن لا يحض فيه امرأة مطلقا **س** بل نسا  
 زمانها **س** بل بلدها **س** بل قريتها من ايها وامها **قوله** **مسألة** **س** بل نسا  
**وبن القاض** من ضمن وسن الياس المطلق سنون سنة لا طراجه في الساعرا  
**ريد مد** بل سنون **ج** بل خمس وخمسون **الزوي** اثنتان وثمانون وقيل  
 التركية سنون والعربية سنون والفريسيه اكثر للعادة قلما الصحيح السنون ادهر  
 الاغلب **قوله** **س** وغيره **هـ** واذا انكشف في الايسه عمل او حيض متكر رطل  
 الياس واسماحت ولو بعد النكاح **س** بل قبل النكاح لا بعده لما مر **س** لا قبل  
 ولا بعده لانه يلزمها عدلان **مسألة** **س** والضميا وهي التي لم تزل الحض  
 وقد بلغت بالعد بعد ما لا شهر لقوله بطل واللاء لم يحض وهي كذلك **س**  
 غير ايسه وتنظر الياس كرات الحيض **قوله** اذا لم يحض بنت الثلاث اعادت  
 بالاشهر قلما لا ترق بين الثلاث وغيره لكن العل لا اديه اولى من القياس **قوله**  
**س** خشن واذا روجت الصها بر ولدت فعديتها بالاشهر ما لم تحض اذ لم يقض اليه  
**ج** بل الولاده كالحض ويرتض **مسألة** **قوله** واذا استمرت الامه ثر  
 انقطع حيضها قبل الياس فاستبرأوها باربعه اشهر وعشره علا باكر العبد  
 المشوع **ج** بل سلاته اشهر **قوله** لا يطأها حتى يسقط ان لا يحمل **قوله**  
 بل سنتين **قوله** شهرين وخمسه ايام قلنا قول **قوله** ما عداه حكم  
**مسألة** واذا اعتدت الصغيره بالاشهر بر بلغت فيها ما الحيض انتقلت  
 اليه اجماعا **قوله** **س** واستايف اذ صارت ذات حيض **س** **قوله**  
 بل تلقى على الظاهر لماضي كظن بين حصتين قلنا منى على الاعتداد بالظهار وفيه

جمعها

الظناه فان بلغت بالحض بعد العده لم تستايف لآيه اجماعا **فصل** في الرجعي  
 الحكم الاول الرجعي والنكاح اجماعا لقوله ونقولهن اخن ردهن واذا  
 حل الاستماع بالق والنفقة في مفاصلته **قوله** ولا يخرج من منزله يوم الطلاق ان  
 كان الزوج ولو عارته لقوله تعالى ولا يخرجن وقوله الا ان ياتين بها حبه اذ اخرجها  
 الجدا والفاصله هي ايدا الزوج بالكلام فيسوغ اخراجهن لاجراجه صلح فاطمه بنت  
 سبي تمام العده في بيت انا مكنوم لا يداها الا بها وليس للزوج الوقوف في  
 موضع وقوفها بل في منزله اخر ولو في دار واجره ولكن لا يحل لها الحرم ذلك  
 وقيل لا يجتمعان في دار اذ لا يامن ذلك في اي ارقنها وطرقها فان كان معها حرم  
 من لم يحرم ولا يبع موضع سكناها الا ان يستثنى فان طلقها وهي في منكن  
 لا يحل لها الخروج في الاصح للآيه ولها الاجرة وهي اخن من الغرم استكننا الدار ان  
**س** **قوله** واذا ماتت اسقلت الى عده الوفاه واستكملتها **س** اجماعا وحكم  
 لزوجيه **قوله** باقي في الرجعي **س** ولا اجرا عليها لبقا الزوجيه ولقوله صلح  
 فانما تجد علي زوجها اربعة اشهر وعشرا **قوله** بل تجد كما لتوقا غير قلما الزوجيه  
 غير يافيه هناك فافترقا **قوله** **س** وتنب لها الرهن والتعرض لباي الرجعي و  
 سواريان في عده الرجعي اجماعا لبقا الزوجيه **ج** وله الاستمتاع في عده الرجعي  
 لما ان توى به الرجعي فتم والافلا **قوله** **س** واذا طلق في سفر اعتدت  
 مكانها حتى لا خوف ولا ضرر ولا رجعت الى اقرب من مائها او سنها  
 سفرها او وطنها حتما فان استوت خيرت **س** بل خير مطلقا بين الرجوع وتام  
 السفر **قوله** بل يتم سفرها اذ لم تؤمر بالبت الا في غير حال السفر لا عزم ولا  
 يخرجن قلت فاما في دون الربد فمقتم الرجوع الى وطنها **مسألة** **س** **قوله**  
 واذا رجعت بالقول بر طلقها استايفت لعزم والمطلقات يرتض **قوله**  
 بل تنبي كالمختلفه اذ اعتد عليها بر طلقها قبل الدخول ولقوله بطل ولا تستكوهن  
 ضرارا وهذا يؤدى اليه **س** لا عده عليها كقبل الدخول قلما الرجعي ضعفت  
 سبطه الرجعي بخلاف الباين والضرار لا يمنع الضمه والما وقع النهي وباتم  
 ان قصده وقول **س** يؤدى الى اختلاط الاموال ونحوها فمقصود السرح **مسألة**  
 بالبريه تلزم خيمتها حتى يسقط عدها ما لم ينقل اهلهما وتكاف من الخلف











دع  
۵  
کے یوں

ج لکھو























اور انا جس کا یہ لکھا ہے

[illegible]



ولا نضعك كانه **الاشعري** صرح قلنا محتمل **مسلم** ولو قال لا جامعك  
الاجماع صغيف لم يعتقد وان قال الاجماع سوغ واراد الصغيف لم يعتقد  
الصغيف جامع وان اراد الاتي البريعه اذ قد اذ من القبل ولا اعتسك او اعلنت  
هك كانه ولا كسوك ولا اطعك **مسلم** عن صريح ولا كتابه **مسلم**  
وسعد في العصب اجماع **مسلم** في الرضا **مسلم** لم يفضل الدليل فان حلف  
من الدليل لم يعتقد **مسلم** ويتقيد بالشرط كالطلاق **مسلم** فان فيه  
مستيتها العبر للمجلس ان اتى بان ان ثبت للقول لما مر مني وعوها فالتزني  
ولا يعتقد ان قيد مشيه استغالي اذ لا يبرده ولا يكرهه ولا يخرجه فان قال ان لم  
يشا الله تعالى بقيد به فان قال وطبقه حتى كذا لم يعتقد الامع سبقنا عنه عن  
الاربعة **مسلم** الا ان يقول حتى تقضي ولذك فلا يعتقد مطلقا اذ القصد منفعة  
الولد لا الدليل لقوله صلى الله عليه وسلم لو ان اشق ليهت الرجال الخمر فلما سلم لم يفرغ  
للعاده ولا قابل به **مسلم** وسعد وان لم يقصد خزارا كن بض الحام  
**مسلم** لا قلنا لم يفضل الدليل **مسلم** وانما ساعد من مكلف فحمار مسلم غير  
اخرس بالقسم فقط من روجه لحنه كيف كانت لما ساق فيض من العبد اجماعا اذ لم  
تفضل الاية الا من كافر لا يستلزم الكفاره وهي قريه **مسلم** في فضل الاية فيض  
من النبي ويكفر بالعتق فليخصصها القياس **مسلم** وينتقد بالقسم اجماعا الا  
**مسلم** لا بالمركة اذ لا شأنا اليه **مسلم** بل يدرك في الاية قلنا لا نسلم لغه ولا عرفا  
ولا بالحلف بالانبياء والقران اذ ليست مينا عند الماسبات **مسلم** وانما ساعد من  
الزوجه الاحنية اجماعا لقوله من متاهم والمراد الروحانيات بلا خلاف **مسلم**  
**مسلم** ولا يعتقد بالاحنية وان تزوجها في المدة كالطلاق **الطبري**  
اذ تزوجها وقد ثبتت الاربعة صار كن اذ ثم خالعهام تزوجها في المدة قلنا ذاك  
الا وهو روجه فافرقا **مسلم** ولا ايل من مطلقة ولورجيه كالاحنية  
خلاف من قال بتوالي الطلاق **مسلم** في الغوارس **مسلم** والواقي **مسلم** وندته من  
يوم الميم **مسلم** بل من يوم الرجعة قلنا لا يمنع الوطى في عتده الرجعي فيكون من  
يوم الميم كالزوجه **مسلم** ولا يصح من الماهوكه لقوله تعالى من سايهم  
وهي الروحانيات عرفا ولقوله وان عزموا الطلاق **مسلم** ويصح من

الميم وان استؤصل اوله فصل الدليل **مسلم** ويحتمل ان لا يعتقد الاستحالة  
كصعود السما وسعد من المريض والمحوس **مسلم** ولقوله وان عزموا الطلاق **مسلم**  
**مسلم** ويصح مبهما **مسلم** كالطلاق فمن حلف لا قرب واحدة من سايه يعتقد  
منهم جميعا للايهام **مسلم** لا بد من تعين الحلف منه والذ كان كقوله لا قارب ولم **مسلم** كاذب  
ذكر احدا قلنا العلم بها حمله يعني عن التفضيل كالطلاق **مسلم** في ساعد ما لم  
تجد احدهم فيسقط اذا اطلقها **مسلم** لا يعتقد حتى يطل الثلاث وينتقد للربعة **مسلم** في قوله  
**مسلم** فيوقف لكل واحد بعد مصى الاربعة ومن وطبها ارفع حكم الايلي  
حلفها لا غير واذا حلف لا وطبها وتوى جميعا لم يثبت ان ثبت واحدة  
اجماعا **مسلم** فان لم توضح بالعض اذ لا تصدق عليه نفى الوطى **مسلم** لا  
اذ حلف من الجميع قلنا اللفظ محتمل هذا وغيره **مسلم** ولا تعدد الكفاره على القولين  
اذ هي ميم واحدة فان طلق واحدة بقي حكم الاية في الباقي وكذا الوما ت فلوراجع  
المطلق في المدة رجع حكم الاية وان وطى احدها ارفع الاية عن جميعا اذ لا يخل  
بالثب **مسلم** ويصح من الصغرة والمحسنة والرتقا ونحوها العوم الاية  
ولا يطالب وفي الصغرة اذ هو حق لا تصح فيه النيابة اذ القصد المذنب **مسلم** بل  
الامام والحاكم قلت فيه نظره **مسلم** وعمر المذنب **مسلم** لا قلنا لم فصل الدليل  
**مسلم** **مسلم** واذا اطلقها في مدته لم تكن بائنا اذ لا موجب لذلك  
**مسلم** اذ الباس لقوله وان عزموا الطلاق والذ كان كالفقيه لبقاها في حكمه فكون  
تكرار خلاف الباس ملحقها نفسها قلنا لا نسلم ببق المطلقة في حكمه حتى تراجع وبعد  
الرجعة تطالب **مسلم** وان رجع بالقول عادت المطالبة بالوطى فيه **مسلم**  
فان انقضت العدة قبل الفتي بطل الايلا فان عقد بها عاده حكمه **مسلم** **مسلم** **مسلم**  
**مسلم** ويهدمه لا الكفاره التثيب اذ يصير كالمولي من الاحنية لما في هدمه  
الشرط **مسلم** **مسلم** **مسلم** لم يفضل ايه الايلا قلنا القياس مخصوص **مسلم**  
كالنقض **مسلم** **مسلم** **مسلم** ولا يهدم بالردة ونحو المطالبة بالاسلام لعود الز  
وجته **مسلم** ولو عفت عن الطلب لم رجع في المدة طال ما ساعد **مسلم** **مسلم**  
القول واستحق في الحال لا المستقبل اذ هو خاد ت لم ملك حين العفو مستقبل  
التمه لا ترجع فيها اذ يصح البر من المستقبل لوجود سببه وهو النكاح











عليه السلام الخبر وما احتجنا بطريقه يرفع الخد نودونقوما ن غنن التخليف انفا والنوالة صلح

فان بلا غنا عنكم تكلم وقال لما قصد اللعان بقي تايبدا العزم لحقة الولد وحيد  
 بصدقنا له فيما عليه لا فيما له ومن قد فر لم يعقل لسانه وقال طيب عارق ان علمته  
 لا نزول وكذا الخوس والافا كخنا لان كالاخرس لعن الله صلى الله عليه وآله  
 التي نضع راسها وعمل الصالحات بآثاره امانه ولا كالمسكين **مسلم** واللعن  
 ان لعن العربيه فوجهان تلاعن بها فظ اذ هو من لفظ القرآن والساني يجوز لعنه كالعين  
 وان لم يحسنها فبالعين كاذكرا الصلوة **مس** وبغيره من عذر لان من ذوى لعنهما  
**ج** يلقى عبد الله **مسلم** ولو قد فرها في عده الرجعي لا غنها اتفاقا لبقا الرجعية **وهي**  
 لا باليه والمفتوحه كاذجنبيه **النبي** بل تلاعن في العده كالرجعي فلت وهو المذهب  
 كما ساقى **س** ان كان لعن لا عن والافا لنا انفا كالاخصيه فلا لعن بعد العن  
 لذلك لا لعن وليد لنا احنية ولا لعن **مسلم** ولا لعن بعد اللعان للينونه  
 الولده لكن يلزم الحد اذ ان يفرقها بما لا عن واجله وقيل لا يلزم مطلقا سقوط  
 حضرتها باللعن ولنا لا تسقط سقوطه **مسلم** ولومات قبل كمال امانه فلا حبه  
 على المراه ولا لعن ولا فرقه ولا نفى اذ لم يحصل السبب **ي** فان كل امانه ثم  
 مات لا عنت لبرء الحد الموجه المام والحاكم فلت فيه نظر **مسلم** **ي** واذا  
 خذتها بعض الحد ثم طلب اللعان اجيب ولما اما الزوج فتمنع وفي الرجعية نظرو  
 من قدى بل عنت خذ الحد اعتبارا بحال الوجب **مسلم** ولا لعن  
 للموكل لقوله والدين بر من ارجهم ولا لمقتدره الوط ولا من لا تحد قاذها اذ  
 شرع اللعان لبرء الحد **مسلم** ولو قد فرها فرجت او قد فرها حال حيوتها  
 برئ في الضمه فلا لعن حتى يقين اذ المطالبه اليها **المروري** بل تلاعن لبرء الحد  
**نص** ورفق العراش **اكرش** للنفي والافا فلنا ليس لغيرها المطالبه اذ  
 هو حق تدعي كما القصاص **مسلم** ومن قد فر احنية ثم يزوجها فلا  
 لعن لقوله ان ارجهم **به حص** وان قد فرها حال الرجعية برنا قبلها التثنا للايه  
**ش** لا كالمولم شرعها ولنا زناها وهي زوجة قاتلتها الديه **مسلم**  
 ولو قد فرها اجنبي بما لا عنت لاجله خذ اذ لم سقط احصائها باللعن **ج** ان مات  
 الولد المنفى سقط احصائها فلا حد والحد لنا دليل الاحصان ولما اصاب  
 فمن زناها او ولدها وعليه الحد ولم يفضل **مسلم** **به ش** ومن زماروحته







بل الحق ولدها بها وقضى ان لا يبرع عا **مسألة** ولا ينفق بتصادقهما اذ  
هو اقرا باسقاط حق الولد **مسألة** بل ينفق كما ينشأ به ولها الثبات اقرار له  
لوعليه **مسألة** ولا ينفق بعد اقرار او النكاح حين العلم به وان له النفقة  
اذ يكون رجوعا عن اقراره اذ لا ينفق **مسألة** فان علم به ولم يعلم ان له  
نفقة فله النفقة مع علم اذ لا ينفق **مسألة** بغير من دون علم به **مسألة** اذ بطل حقه  
بالنكاح وان لم يعلم كالشفيع ابطالها قبل العلم باستحقاقها فلها لا تسلم الوصل  
سلما فهو ما يوافر **مسألة** فان ترك النفقة عدا العلم بالحمار الحق ولا  
نفق **مسألة** خياره فورني كخيار المعتقة فلا تراخي الا قدر ما يلبس او يتعلل او  
يشرح دابته او ياكل او يضي او يحرق ما خشي ضياعه او يجره منه او يكون في  
زيارته من حض موهبه او نحو ذلك تراثي الحاكم للنفق اذ مثله ليس تراخي عرقا **مسألة**  
بل له ثلثه ايام بعد الولاده وثلثه برأجا لقوله تعالى عذاب قريب وقسم سلاط  
في قوله فتعوا في داركم ثلثه ايام **مسألة** الهياش الفور والاستحقاق بشيء الزمي  
برما او يومين لا يطر في امره **مسألة** بل الى سبعة ايام ليكمل التامل **مسألة** بل الى اخر  
خبره النفاس اربعين **مسألة** بل على التراخي ما لم تقربه اذ دليل الجبر لم يغير الف  
فلا شرع لرفع الضرر فاقضى الفورته كالمعتقة ولا وجه لراخي الملائك ونحوها  
اذ لا دليل على التقدير بذلك الا ما لا يبعد تراخيا كما قد هنا **مسألة**  
والقول انه في نفقته بالولاده ما لم يكن حاضرا او بالحبار ما لم يكن متفقها والمجوس  
ومحرم يطلب من الحاكم ان يرسل من يستخلفه في موضعه لتقدير الوصول فان تراخا على  
ذلك بطل الحبار فان لم يجد من يملقه الحاكم بطل الحجة **مسألة** شهد على النفق ان وجد شهودا  
وان ترك مع الوحد بطل النفق فان تراخا وقال لم اصدف الخبر قبل ما لم تكمل  
الشهادة او تنقضي قلت قياس **مسألة** انه لا يطل جباره الواجب له نصف مع  
امكان الشهاده وليس عليه مطالبه الحاكم بما ذكر فان قال للمهني استحباب  
استدعاك فاقرا لا لو قال احسن الله جزاك **مسألة** او زرك مثله **مسألة** لا  
**مسألة** ومن اشهد على النفق صح ولا يطل بتمتجه عن اللعان اذ لا يكون  
اقرارا حتى تحبب النكاح ولا يتم الاثنا الا بالحكم لما مر **مسألة** ولو  
نفاه بعد اقراره لم ينفق لما مر ولا عن القذف لايه **مسألة** لا موجب لللعان

اذ لم يحصل به الارفع النكاح والطلاق برفعه قلنا لا بد **مسألة** ومن اقر بالوط  
مع العزل لحقه الولد الفرائض اذ قد تزل من الماني الوط لا لا تحسن به ولقوله صل  
من سأل عن العزل اذ اضنى الله خلق اسمه خلفها فان اقر بالوط في غير الفرج او  
في البدن لحقه في الاصح للفرائض **مسألة** ولو تصادقوا على ان الولد للواشي  
الحق به ان امكن والا فليترك الفرائض ان امكن والا فلا **مسألة** يعلم بالقافه فان  
الحقة به او نفقته او لم توجد او اشكل استطر الياس من التيمر بالقافه متى ايس  
حتى لا ينتساب الى من يشا منها فان انتسب الى الروح فله نفقة باللعان قلنا القافه  
غير معمول بها ولا لعان مع الصادق ولو قال وطيب مكرهه ولا لعان ولا جبر  
لكن بغير اذ لم يبرمها لمعضبه **مسألة** ولا عن النفق وفيه نظر **مسألة**  
ويجب على الرجل القذف والنفق حيث لم يراها بعد طهرها وشاهد الزنا وانت  
لست اشهر لقوله صلح ايا امر او الجبر واذا حرم على المرأة حرم على الرجل **مسألة**  
**مسألة** ولا نفق لولي مات قبل الحكم بنفيه اذ لا ثمر له بعد الموت **مسألة** بل ثمرته  
لحرق النسب اذ يقال قبر فلان ابن فلان كالحق **مسألة** والميراث قلنا لا فايد في  
نسبه القبر والميراث يكتم رده بغير اللعان وكذا الوماث اجد بويده قبل الحكم  
**مسألة** ولا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره  
**مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره  
بل بدت **مسألة** ويكفي النفق الاولين ولذا بعده بدون اذ في الحمل اذها بطن  
واحد ولا لعان بطنين **مسألة** لا ينفق بعد اللعان لارتفاع الفرائض **مسألة**  
وطلب اللعان اليها لايه لني او غيره ولتدفع عن نفسها **مسألة** بل اليه للفرقة  
ردفع العار **مسألة** ان كان للنفق فاليه ليل الحق به من ليس منه والاوليها **مسألة**  
النفق العاري بل اليه لني الولد او العار ان استفاض خبر زياها **مسألة** بل  
عليه اما الثاني فلا اذ الطلاق كاف بل تطليه لني الولد او يسقط حبرا القذف  
او حرق العبد اذ لا ينفق ايها الدلعان وهي تطلب لني الولد اذ قد شغل  
عرضا بذلك او لني العار **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره  
**مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره  
طلاقا لم يتايد **مسألة** بل طلاقا بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره **مسألة** لا ينفق بغيره



[illegible][illegible]











**مسلم** واذا اطلق الصغر انما رخصتها روجته في الحولين انفسه نكاحها  
اذ صارت اما ان كانت زوجته وفي العكس بنفسه الصغر ان كان قد دخل بالجماع  
والدولة **مسلم** واذا ارضعت زوجته احببته استخنا ولو لم يزل  
صارنا احبب ولا يرضه **مسلم** بل المتأخره فقط اذا لم يزل يحصل بها فقلنا علة التحريم الجمع  
**مسلم** ولو تزوج بنت عمه لايه فرضه اخذ به الزوجين من امر احدهما  
انفسه والوجه ظاهر ولو لم يزل روجها الصغير يعيب ثم تزوجت اخرها رخصت  
الاول بل في الاخر انفسه اذ صارت حليله ابنه وكذا لو ارضعت زوجها الاخر بل  
الاول ثابت نكاحها على الاول **الحكم** **عنه** **المرقي** **الحكام** تابع للمهر وهي دسما  
حليله عند الانفصال فلا تحرم على الاول في الاخر والترك لعرض الخطر والادب  
وظاهر الشرع الجواز لما ذكرنا **مسلم** وهو قوي اذا المراد بجليل اسبابكم من  
استقر نكاحها **مسلم** واذا ارضعت احببته بل في صوابه انفسه  
نكاحه الجمع ومزنا الاولين فقط وان كن اربع فالكل والوجه ظاهر **مسلم**  
**هـ** ولا يهرق بفسخه غير فسخها او نسيها باطله كجر او غير ولا مدخوله كوارثته  
او طلق ولا دليل على المني في الفسوخ **مسلم** بل لها نصف مهر المثل كالمطلقة المسما  
لها قلنا بل كالمطلقة غير مسما لها **مسلم** **هـ** وللمسما لها نصف المهر  
كالمطلقة **مسلم** **هـ** الرضاع فعل الرضيع والفسخ من جهته قلنا بل من جهتها اذا قلته  
الندي ولا عقل له كالنايم **مسلم** **هـ** فخرج الزوج على المصلحة لقوله تعالى  
فانوا الذين ذهب ازواجهم فجعل الحيلولة عنها كاستهلاك قدر المنفق عليها  
ولا يلزم من هذا ان يجعل الخرج المنفق قيمة كقول **مسلم** اذ جعلنا العارضة عوضا لمنفق  
لا عن النفع والتعصيب كالمباشره **مسلم** **هـ** ويرجع على من ارصعتها  
لحشية تلقاها جاهلة خصول التحريم اذ لبت مع ذلك غايه بل محسنة وما على الجاهل  
من سبيل **مسلم** **هـ** ما ضمن بالعبد ضمن بالخطا كالمال قلنا بالمباشره لا بالتعصيب لا تعد  
ولا تعدي **مسلم** **هـ** وانما يرجع نصف التمس كالمطلق **مسلم** بل بنصف مهر  
المثل كتم المتعلقات قلنا انما يرجع ما رده وهو نصف المسمو ويرجع به مردحوله  
اذ قد استوفى عوضه **مسلم** **هـ** انما يثبت حكم الرضاع بعد النكاح  
بأقراره او بتمتعها وتحليفه على العلم **الاقوال** على القطع اذ هو على فعله وفي

خبر رتب  
في الاول

أقراره وجده سطل النكاح لا الحق والعكس في أقرارها المهر بعد الدخول  
والوجه ظاهر **مسلم** **هـ** وبقيته زطان او رجل وامرأتان كغيره لقوله تعالى  
واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية **مسلم** بل أربع نسوة اذ هن كرجل في الخصام  
بالسكا القوابل **مسلم** **هـ** امرأتان اذ تعددت الرخولته ففي العبد قلنا لا يزوج العبد  
عن ظاهر الآية لجواز شهادته والرجال على مثله في النكاح **مسلم** **هـ** ونصح الخبيثه  
في شهادته الرضاع اذ هو امر ديني كالا مراء المعروف والشهادة على الاسلام وحرمة  
الأصل والحق **مسلم** **هـ** ويجب العمل بالظن الغالب في النكاح لمعنا وظلها  
ان لم تكمل الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم قالوا يا علي لم يزوجك الله ان طقت  
صدقا ولو جوزت كذبها **مسلم** **هـ** الخبز محمول على الندي قلنا بل على الوضوء اذ هو  
الظاهر كما ذكرنا **مسلم** **هـ** ولكن شاهد الرضاع زوجة المض المتباركة والترك  
في قيمته صحة الندي والضبي وقرب الولادة **مسلم** **هـ** وهي قرينة نفي القلم **مسلم**  
ويشهد على القطع ان سمعها رضاعا محرما واضلا الى الخوف في الحولين ولو انصرف  
على محرم فوجها ان صحهما وخوب الفصيل احتياطي في فتح النكاح ولو شهد على  
الفراس المشاهدة لم يكف اجماعا لم يكف اجماعا حتى يقول رضاعا محرما ونحو  
**كتاب النفقات**  
فيها قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن واذا اوحت في العبد فقبلها  
أولى وقوله ومتعهن لشق دوسعه من سعته ذلك اني لا يقولوا اي لا يكثر  
من تنفقون عليهم في احد التاويلين ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم وان يطعمها اذا بطعم  
قوله لعندي خدي ما يكفيك الخبز وله فوايد ظاهرة ونحوها والجماع على وجوبها  
**فصل في نفقة الزوج** **مسلم** **هـ** ونوب الاكتفا بواحدة لقوله تعالى فاحل  
الدين **داود** **هـ** جمع صلح نكاحا قلنا تعضيته من الجوز **مسلم** **هـ** **س** ولها  
كفايتها على قدر حال الزوج لقوله تعالى لنفق دوسعه من سعته **مسلم** **هـ** بل خالها  
لقوله صلى الله عليه وسلم ما يكفيك قلنا لم يطلق بل قال بالمعروف وليست اى سفيان  
**مسلم** **هـ** **ط** **مسلم** **هـ** ولا تقدر الا بالكفاية لقوله تعالى على الزوج  
قدرة ولم يبين **مسلم** **هـ** بل مقدرة **مسلم** **هـ** والمؤسوس ثلاثة امداد بنوا الادم والمعن  
مؤسوس **مسلم** **هـ** المؤسوس سبعة دراهم الى ثمانية في الشهر والمعسر اربعة الى خمسة



ش المؤثر من ان والمعتبر منه والمتوسط منه وصفه اذا اراد بقوله على الموتى قد رز  
التقدير قلنا بل المستطاع **مسألة** الواجب للزوج منه اشياء اطعمه  
وادامه وخادمه وكنهه وتنظيفه وسكنه **مسألة** فالطعام غائب قوت البلد من ثمر  
او بر او شجر او ذره او ارض لقوله بالمعروف **مسألة** وانما الخبز الحث لا الدقيق والخبز  
ولا القمح كالكفارة فان تراصيا فوجها يصح كالفرض وهو الاصح قلت وهو الاصح  
بلد هب ولا كفارة لها الفاء المشروعة وعليه مؤنه البطن والعجن والخبز **مسألة**  
والادام الغالب في الجملة كالفقه من زيت او سليل او سم او لبس او لحم على ما  
يغتاد في الجملة في كل الاسبوع او في بعضه لقول **مسألة** لما الخبز وادامه ونقد به بالمعروف  
وقد قدر في اليوم او قيتان ذهنا من المؤثر ومن المعتبر اوقيه ومن المتوسط اوقيه  
ونصف **مسألة** ولا يلزمه الاداء كالمستاجر لا يلزمه اصلاح ما انهدم قلنا المذهب  
خلافه وله منعها من اكل ما يكرهه من ثوم او غيره **مسألة** **مسألة** واخراجها  
ان كانت ممن لا يخدم نفسها **مسألة** لا تناو عاشر وهن بالمعروف وكما جدام الطفل ولو  
وتعتبر في الطفل بعباده اهلهما وفي الكبيرة بعبادتهما عند العقدي وفي اخدا م  
الامة الروحية وجهان اصحهما يجب لعدم الدليل قلت ان كانت لا تخدم نفسها **مسألة**  
لا مطلقا **مسألة** وانما يلزم خادما واحدا لكفايته **مسألة** بل ان كان لها قبل النكاح  
اكثر لزمه قلنا القصد الكفاية وانما يجزئها امرأة او محرما او قد يصغر الى  
المخلو به في حال وفي استخدام الزمية وجهان اصحهما يجوز ان رضى والد فلا  
لا يستفادها وله ان يستاجر وتنعير فان اختلف اختيارها فقديم اختياره  
كالنقمة ولتدفع النعم عنها وفي خبثتها ايها سفسه وجهان تجري وان كرهت  
الحصول المقصود ولا للعضاضة عليها **مسألة** وكسوها المعتاد في الناحية  
لقوله وكسوتهن بالمعروف وهو قبض وسر او بل وخمار ومقنعة ونعل ولباس  
في التقدير على الكفارة اجماعا بخلاف الفقه اذ العبد هما الكفاية لا ما يسمان  
كسوة وتنعير وحشمها بالغالب في الجملة كما مر **مسألة** وموئنه التنظيف  
واللبس والمنشط والسيد زوالا وجرم الحمام ان كانت بعثاده لا الحجاب  
والضبعة والشاذل والطيب والشم **مسألة** **مسألة** والسكنى على حسب الحال في  
المضردان وفي القرا من لان وفي البند **مسألة** خيمة او كهف لقوله من وجدكم

مسألة

**مسألة** وعليه الماعون كالحرم والتقصير والقدر والمغرفة ونحوها ما لا يبد  
منه لا صلاح العيشه ولكن الميزر والخشيرة ويرد لها في السنة الدفاني كالحشم  
والخف قلنا ويدخل فيه الفراش ودفن الليل **مسألة** **مسألة** وانما استحق  
ربا يوما فلا يصح الضمان يستقبلها ولا إسقاطه **مسألة** **مسألة** بل حمله فيصير ذلك كله  
ولا يلزمه التعجيل يستقبل اجماعا اذ هو بار التمكن فليدرم نفقته اليوم في اقله ليسع  
للطن والعجن والخبز والادامه **مسألة** فان سلم لغيره فكله طالت له الجب اذ هو  
الواجب وطالبها بقيمة الخبز اذ ليس متبرع وفيه نظر **فصل** ويلزم البالغة **مسألة**  
تسليم نفسها تسليما تاما لا في جهة دون اخر او نحوه كخوب تسليم المبيع **مسألة**  
**مسألة** ولا يسقط الماضي بالمطل لعدم الدليل **مسألة** بل يسقط ما لم يحكم بها التات عليها  
في النشور وعدمه قلنا مستلزم مع التات **مسألة** فان قالت لا سلمت نفسي الا في هذا  
الكان او بشرط ان لا تكشف ثيابي فتشور مستقط **مسألة** **مسألة** وان عقد فلم  
يطالب ولا سلمت نفسها مدة ولا نفقة لما في كعله صلح في غايته قال امولا باعلل  
**مسألة** فخرها وحتمهم حكاية تزك لم تعرف وجهه ولا حجه فيه **مسألة** وتسليم  
الولي للمراقة الكارهه لا يوجب لها شيئا اذ لم تسلمها اذ لا وليه لولي في مالها فاذا  
ارادت تسليم نفسها للغائب اعلمت الحاكم فورا سلمه وفرض لها بعد صحة تزوجه  
فان عاقبه عن تسليمها عاين في سفره فلا نفقة حتى تسلمها **مسألة** واذا  
سلمت المراهقة نفسها او وليها فك الكبير وان امتنعوا فقياس يفتى كونه شورا  
**مسألة** وغير المراهقة تسليمها كالا تسليم وان صلت فلا يفسد في شيئا **مسألة**  
**مسألة** **مسألة** وعليه نفقة الطفل التي لا تصلح ان تعدر الوط لمن حتمها كما  
لمريض **مسألة** **مسألة** متعذر كالتاشره قلنا يجوز منه من اجله غير منفعه  
كالمرضة **مسألة** **مسألة** ولزم الصغير في ماله اذ لم يفصل الدليل **مسألة** وعمل  
الاجب اذ لا تمكن قلنا العذر من حتمه كلورب فان كانا صغيرين فعلى الخلاف في  
الصغير **مسألة** واذا ادعت ضررا بالوط بنت بعدله **مسألة** **مسألة** بالثمن  
وامر بالنكاح لقوله تعالى ولا تضاروهن **مسألة** **مسألة** وتسقط نكاحهما من غير  
اذنه **مسألة** لا قلنا خلاف الاجماع فان حررت باذنه لم يجزئ **مسألة** **مسألة**  
وكذا الحاحتها **مسألة** **مسألة** لا اذ لا تمكن قال امولا باعلل وفيه نظر **مسألة**

مسألة











**ص** بل على الحية وحده اذ هو اب لقوله تعالى الله اعلم بقرائنكم  
**ط ه** وعلى الكافر نفقة ولله المسلم كالعكس لقوله تعالى لا تضار والية بولها  
**ه** **ط ع** فان اعسر الاب لم تلزم الام الموتره الا قرضا للاب اذ نفق  
 الطفل كنفقة الزوج بدليل لزومها وان كان له مال **م ي ص** بل على الام لقوله  
 تعالى وعلى الوارث مثل ذلك لا تضار والية بولها لنا ما مر **ه** ومن له اب  
 وابن معسران لا يجزى الا لا يجزىها فوجوه الاب لم تترتبة الا بها ذبه الثاني الابن  
 لثبوت نفقته بالنسب الثالث سواء في كل واحد ترجيح وقسم **م** والاب أولى  
 من الحية لقوله وقيل سواء **فصل** وعلى الولد الموتر مؤنه الابوين المعسر بل علما  
 لقوله تعالى وبالوالدين احسانا ولو كانا فريس لقوله وان خافا ذلك وانت  
 وغوا **ه** **م** والام المعسر كالاب في وجوب نفقتها لقوله صل  
 أمك ثم أمك الخبر **ك** لا دليل شرعي قلنا الجبر سلما مقيسة على الاب **م**  
 وكذلك الخلاف في المديات **ه** ومن لا يجزى الا لا يجزى ابويه فوجوه  
 الاب أولى لولادته والانتساب اليه الثاني الام الجبر الثالث سوى اذ لا ترجح  
**ه** **ه** **ه** ومن له اب وابن موسران انفق الابن لقوله انت وما لك لا تسكر  
**ه** **ه** **ه** ولذا يلزم اعطاف الاب كالابن **ي س** يسقط بنفقه كالنفقة  
 ولنا النفقة لقوام الزوج وهذا للذه كالطبيب فالوالدين كالزوج قلنا لا نسلم والا  
 يلزم في الابن **م** والخيرة للابح فيمن يعفده من تسري او نكاح ولا ينكحه  
 أمه ولا شوها ولا محورا لقوات المقصود **م** واذا ابتعد بعد قبضه ما لا  
 من ابنه لتزوج به لم يلزم ردّه اذ قبضه مستحقا له كالزكوة ومنى طلق او اعتق  
 لم يلزم الابن التعويض فان ماتت فاحتملان **ي** اقواها لزوم التعويض  
**ه** **ه** **ه** ولا يلزم الابن التكسب للعاجز لخشيده ضرر **فصل**  
 ونذرت صلة الرحم لا تبار فيها وقوله تعالى وأولو الارحام **ه** **ه** **ه**  
**م** **م** **م** وعلى كل مؤثر نفقة معسر على ملته برئته بالنسب لقوله  
 تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والام للجنس وقوله صل لا صدقه وذو رحم محتاج  
**ح** **ح** **ح** يلزم للزخم المحرم فقط اذ الفصد الصلة والمواساة واما المحارم والمكاح  
 عوض عن الصلة قلنا لا دليل على ذلك **س** بل للاصول والفضول فقط

للقوله صلح لمن قال متي ديناراً نفقه على ولدك الخبز ولم تذكر القارب قلت ولا  
والدين فجوابكم جوازي **د** بل للولد والوالد فقط لقوله نفق لا تضار والده  
الامه ولم تذكر غيرها والمراذ في الاتفاق فلما لم يدل اخر **و** ولا تحب لقرين  
كما في اذهى صله والكفر قاطع لقوله صلح المؤمن والكافر لا تتردى بغيرهما و  
لا يورث ولا غير مؤروث من النسب لقوله وعلى الوارث ولو غلبت نفسي لقوله  
صلح الفقراء عالة الاغنيا ونحوه ونزل في مال الصغير كما ركوب **هـ** وانما **مسألة**  
نلزم المومنين لما مر **و** وهو من يملك ما به دينار يزيد او ينقص بقرينة **ع** من لا  
يتأفقها **ز ح ف** من نلزمه الركوع بعض الحنفية من له فضلة على قوم شهر له  
وللاخص به **ي ش** بل على قوت يوم وليد لقوله وليد بنفسه الحر قل والصحيح  
انه من ملك الكفايه له وللأخص به الى الدخول من سنة او يوم اذا ليسا من ذواته  
نوسر العدة ولا عرفاه **س هـ** ومن له حرفة يفضل هو منها فكالمؤمن  
لقوله صلح لا حظ فيها لغني ولا ملك لكسبه لجعله كالغني **و ح هـ ج** واذا باع  
عرض لنفقة القرب ولو ائماً او بامراً الحاكم **ي ش ج** مطلقاً كالبطلان هم  
نحوها فلما لا ينتقل الملك اليهم او تراض والبدرام مخصوصة بكره مشتملة  
كالطعام **س هـ س** والمعسر من لا يجد حاجته ما تقوته اذا رافقه موا  
ساة **ي** وهو اجماع قلب فيه نظر بل هذا قول **م** وقبر بالعباد والعشاء وهو قري  
**ع ط** بل من لا يجد قوف عشر ايام غير ما يستثنى للمفلس لما مر في الفطر **ز د ا ي**  
من لا يملك لصاحب **ش ي** وتشرط ان لا يكون التكسب لضغر او هرم او مرض مزمن  
فلما لا دليل على اعتبار ذلك **هـ هـ ج ق ش** لن وتلزم للصحة الذي لا  
حرفه له كالزمن **ي** سيما الذي يقضى قدره بالحرفة **س** بل هو كالتكسب  
لمكنه فلما لم يقصّل دليل وجوب اتفاق المعسر **هـ س** لي وادخلت  
في بيت ابها فلا نفقة لها على الزوج لو كان التكسب **هـ ج** بتعدده لا جل  
الحقاره وفيه نظر **س هـ س** والكسوة ما تعاد في المحبة وكذلك النفقة **و ك د**  
والسكنى **س هـ ي** ويسقط الماضي بالمطل اذهى لدفع الحاجة وقد مضى  
**هـ س** لي ولحاكم مع العقار لنفقة القرب **ح** لا الا للزوج قبله و  
القرب مقسّن **س هـ** وتؤخذ من مال الغائب مع الكفيل لما مر











فمن  
ولا حق لمن عبد الاب من الرجال مع وجود احدهم من النساء ولو في درختهم قراة قلت  
والمرزجات مع عدم القاريغات اقدم من الرجال اذ هن اعرف بالترسية وارفق  
ي فان تساوا اهل ذرية فالمرقة قلت غير معمول بها عينا فانقسمت الحضانة لها  
وي والدخت لابي اولى من الخنثى لا يوس في الوصف لاحتمال الذكور **فصل**  
وكذا حق لذي الارحام في الحضانة اذ لا ميراث لها ما لم **مسألة**  
واذا غاب الاول فمن يليه من الحاضرين حتى لا يخلو لصبي الصبي  
**كتاب البيع هو اخراج عن**  
عن الملك بعوض والشر اذ **مسألة** خالفها وقد يعكس بخارا قال  
تعلق وشروه بن الحسن اي باعوه وقال صلح لا ينعن احدكم على بيعه ابيه ونحوه  
اي لا ينعن في السر والنجاب وقبول شروط مخصوصة بقرنا والوصف فيه من  
الكتاب واحل الله البيع ونحوها ومن السنة فعلة صلح وقوله في بيعه وكيف سيتم  
الا حاع ظاهر وقد استراعى غيلا في مبلغ بافواها وانجر **مسألة** في الاجم والي  
**فصل في الثمن والبيع** **مسألة** الثمن ما لا يظلم  
العقد شلقه ويصح ابداله قبل القبض وهو المتصل بالقبض في الغالب **مسألة**  
والقبض ان التائبان في الذمة ثمن اجماعا اذ هو الاصل في بقدر القيمة والاروش  
**ع** **مسألة** وكذا الموجود المعين فيجب ابداله ولا يظلم العقد بتلفه **مسألة**  
**شخص** بل يتعين ان غير كنعينه اذا قابله جفسته كقوله صلح لا يبيعوا الذهب  
الخبر ولنعينها عسبا وشركة ورهنا ووجبة قلنا ثبوته في الذمة وصحة العقد  
عليه غير متعين فنقضى انه لا يتعين في البيع خاضه والا كان كالعرض قلنا الربوات  
خصها الخبر وبقى فيما عدا البيع على القياس وقول القرافي يفسر قوله تعالى شرو  
ثمن الثمن ما ثبت في الذمة بمتضى عدم تعيينه اذ لو تعين لم يثبت فيها فلا يكون  
ثمنها **مسألة** لا يعلم وهذا الاحتجاج ضعيف اذ يلزم لا جله ان لا يتعين المثلي  
غير النقد فالأولى الاحتجاج بالا حاع على جوار التصرف فيه قبل قبضه وان  
البيع لا يظلم بتلفه وان غيب فيها وان فسده عند **مسألة** فاقضى انه لا يتعين  
والا كان كالقبض والمثلي في ذلك **فصل** وفي الشبايك ونحوها وهما لا يتعين  
كالنقد لنقد بربها بالوزن كالنقد بالعقد ويتعين كالعرض وهو الاصح اذ

النقد اثبات لا المصوغات فتشبه الغروض **فصل** وثبت النقد في التملك  
والمثلي غير النقد يثبت في الذمة لانضباطه **فصل** وسعت ان غيب ادفاوته ابيع  
من تفاوت النقد **فصل** واذا غيب النقد فله احكام الثمن عند البيع والمبيع عندهم  
الا ما ذكرنا اننا **مسألة** **العراق** وفيما يتيم به الثمن وجوه احدها لا يشك الا  
النقدان الثاني ما اتصل بالبا الثالث النقدان ومن غيرها ما اتصل بالبا والاصح انه  
النقدان وما لم يتبع من المثلي ولا قابله نقد والمبيع هو القيمي والمسلم فيه مطلقا  
ومن المثلي ما غيب او قوبل بالنقد **فصل** والمبيع يتعين فلا يبيع معروفا له فيه  
صلح **مسألة** عن بيع ما ليس عنده الا في السلم لترخيصه صلح والضبطه بالوصف والا  
في ذمة مشتركة اذ هو كالمقبوض ولا تصرف فيه قبل قبضه له فيه صلح عن بيع ما  
يتبع وسبطل البيع باستحقاقه وتلفه ونقصه معيبه ولا يترك اذ يصرع ما  
ليس عنده والثمن عكسه في ذلك كما مر **فصل** وشروط البيع الصحيح ثمانية  
اولا **المسألة** فلا يصح من غير ثمن اجماعا لقوله صلح رفع القلم **مسألة** **مسألة**  
ويصح من المتيقن المادون وان لم يبلغ لمعرفته النفع والضمان كالعقل **مسألة** لا لقوله  
صلح حتى يبلغ قلنا مخصوص بقوله بعا وابلوا التام والابتلا بالتصرف وفيه  
نظر ويصح من الممنون بعد افاقته اجماعا **فصل** ومن السكران **فصل** **فصل**  
وهو الذي ذهب حياؤه وزرأته وخلط في كلامه **مسألة** اراد **فصل** من لم يردف  
عقله لقولهما اذا كان يعقلها **فصل** اذا كان لا يعترف بين الارض والسما والرجل  
والمرأة وقد ذكر تحقيقه في موضع اخر **مسألة** **فصل** وتصح عقود الخرس **فصل**  
بالاشارة اليه في ما يفسر الى لفظ مخصوص كالشهادة لقوله صلح في تعريف عبد الله  
الشهولة ايها ثلثون او تسعة وعشرون وفيها ما كالكاتبه وكذا المعتقل  
عندنا **فصل** لا تعدد النطق كالأخرس **مسألة** لا رجوان واليه **فصل** **مسألة**  
كالغيب ثم يعمل بالاشارة **فصل** الثاني الا حثيات لقوله صلح انما البيع ما كان من رضى  
ونحوه الا ان يكرهه حاكم اذ هو مخفي **مسألة** **فصل** ويصح بيع المضطر **فصل**  
لو غيب فاحشا ومنه المصادر اذ ليس بمكره على نفس البيع بل على غيره **فصل**  
**فصل** **فصل** هو في حكم المكين لما ابي اليه **مسألة** ان لم يجد سواة اى المال  
وغيب فاحشا وكالمكسر والا فلا قلنا باعده الى المصادر ففكر قطعا والا



في دار السلام

[illegible]















الحجر يستصحب الحال وعلى السيد اعلانه لقوله صلح ليس منافع غش وللعزم  
استسعاؤه بما ازمه ان رضوا والزم السيد بعه لاهم بقا ملحه فان لم يرد  
فالحاكم كسلحه المفلس **مسلم** وما صار الى المادون برضا اربابه ومن  
معامله متعلق برقبته وما في يده فقط فباعا ان لم يقدر ولا رضوا الى استسعا  
**مسلم** ومن عامل محجورا عالما او جاهلا لا يغرب في ذمه الكبير بطا  
به اذا عتق اذ لا سبب يقتضي ضمان السيد والرقبة مالك له **ع** ولا في ذمه العبد  
اذ سلمه الى من لا يضمن عقوده كالضغير قلنا الكبير مكلف الحفظ لا الضغير  
**مسلم** واذا باعه وعلمه دين معاملته لزمه لهما لا وفي من القيمة او  
الثمن ان لم يوفهم الناقص اذ يبعه اختيات لنقل الدين الى ذمته فان لم يرد  
اجبر ولهم النقص ان قوته معسر **اي** ولهم تصحيح المشتري لتغيرهم بنقص  
البيع او طلب القيمة ورجع على الباع **مسلم** ويرفع الاذن باي اقه  
لتعذر الوفاين منه وكسبه كلو خرج عن ملكه **س** لا كلو غضب او خيس  
قلنا لا سلم الا صل سلما وليس بعا ض هنا فافرقا قيل ويعود الاذن  
بعوده لرواى المانع ويرفع ايضا بحكم الحاكم على سببه اذ تصرفه فرج على ضرر  
ولا حجر بالنبي والتاجر والرجل لا يستلاد **مسلم** فان ملك  
لمرضه سيده وبطلت الذنون لتعلقها برقبته لا غير وكذا الجاني والمهره  
**ي** فان مات بعد ترداد السيد عن بيعه ضمنه اوصار كالعاصب ولا المذنب  
لا ضمان لتعلقه برقبته ولا سلم ان المرد كالعصب اذ هو في ملكه وان اعتقه  
او فلكه ضمنه كما مر في بعه **مسلم** ومن ضارب المحجور فالزخ له وعليه  
للعبد جرحه المثل والوجه ظاهر **مسلم** واذا اشترا المادون من عتق  
على السيد لم يضمن ان يهاه فان امره صح وعتق حيث لا دين فان كان موهان  
لاعتق اذ صار مستحقا او عتق ويغرم السيد المؤنث وفي المعسر وجهان  
اصحهما يعتق وسعى **س** لا للاضرار بالغير قلنا للعتق قوة فان لم يأمره  
ولا يهاه موهان **ي** اصحهما لا يضمن الشرا اذ لا يتناول له الاذن لعدم الحظ  
**مسلم** والقول للسيد في بغي الاذن اذ الاصل عدمه وكذا الحجر  
**فصل** والصبي اذا اذن له الولي كالعبد **مسلم** ويصح

ع لغيره

تصرفه مع الاذن من ولي ما له لقوله نعل واستلوا السما والارض بالصر **ش**  
للقوله حتى يبلغ ولم يستل امه صحة طله فيه وعنفه للاذن قلنا المراد بالصر رفع  
الاثم والطلاق والعتق منعهما الا حاشا واذا ليس له توابعها فلا يوليها **مسلم**  
ولا يضمن الصبي المحجور ما دفع اليه ان يلف اجماع **ط** **ع** او الفه اذ سلمه الى  
مضيعه فكأنه انفق برضاه وكذا ضمان عقده ولا عقد المحجور بخلاف الجاهل  
**س** نعم يضمن لقوله صلح على اليد ما اخذت فلما اراد حيث كلف لقوله رفع  
العلم **مسلم** وحكم المادون حكم البالغ يضمن حيث يضمن ولا حيث لا  
**فصل** على عموهم **رويه** ويصح البيع والشرا موقوفين على الجار  
لعدم حوله نفع واحل الله البيع ولتغيره صلح ببيع غزوه وبيع حرام ونشراهما  
للاصحية وهما موقوفان **س** لا اذ لها عن بيع مالين عند الانسان قلنا  
اذا الموقوف **ح** يجوز البيع والشرا **ك** العكس قلنا لا وجه للفرق **الخصاص**  
لجواز الشرا الموقوف عند اصحابنا الا من يورثه بشرائى يشترى بصفه او غير  
او عابيا موصوفا فمحجور للزوجه قلنا وكذا خيار الجار له الجار في وحكم  
**باب** ما حرم بعه وما حرم في المحجور وما يصح  
وما لا يصح وما يصح استسعاؤه وما لا وفيه فصول **فصل**  
ومحرم بيع الخواصا لقوله على عليم ليس على خرم ملك وهو توقيف وتوذي  
العالم لقوله على عليم لغرضه صرا شديدا والصبي والاعمى تفرعان فقط لفعل  
الصادق في حكمه نامل صبي سرق **س** ويرد الثمن من قبضه اذ هو مال  
الغير لا الضمي ما اتلف اذ هو كالباح له قيل والعلم لجهله الشرايع **ح**  
فان غاب المصنع القابض منقطعة والخز المبيع ان دلش لقوله على عليم لغرضه  
وله الرجوع على القابض اذ على اليد ما اخذت **س** لا رجوع اذ على الباع  
لقوله صلح على اليد ما اخذت حتى ترد قلنا قد غلبنا بوجهه في اجاب الرجوع  
عليه **مسلم** **ط** من يبيع **مسلم** **ع** **رويه** ولا يصح بيع الكلب مطلقا لقوله  
صلح على الكلب حرام وكاليتة والحمى **ز** **ق** **ط** **م** يبيع كلب الضيد و  
الزعر والماشية لغيره كلف الضيد وقوله صلح لغير زرع وما يشبهه قلنا اراد  
لغيره اقتنايه فحقايق الاجار **ح** يجوز بيعه وبيع كل ذي ناب وفيل وفي

جابر الاصح























وهو لقطه في الملك وزكارة في الموات ولا تدخل المعادن المله بعه كالنقط والقاراد  
ليس من جنس الارض ولا يباع الا بعد خياره كما لو اذ استنبط فله خلاف  
الماله **مسألة** **ح** متى اضم الى جابر السبع غيره كخر وعبيد وخر وخر  
مذكاه ومشته او دمنه من لا يجوز اكل ذبحته فسدان لم يميز ثمنه اذ بيع ما يصح  
حبيد كالمشروط بالاخر **مسألة** **ح** يصح فيما يجوز من الكل كلوا فرد **مسألة** **ح** يصح  
من الثمن لم يملكه اجزا الثمن اجزا المبيع فلنا يفسد لما سر وجهه الى الثمن **مسألة** **ح** يصح  
فان تميز الثمن صح فيما يجوز اذ ليس كالمشروط حبيد **مسألة** **ح** بل يفسد اذ تميزها العقد  
فلنا تميز الثمن صحه كالعقود **مسألة** **ح** وكذا مذكور في اوله او ولد او مكاتب  
مع مملوك **مسألة** **ح** بل يصح هنا اذ هو مشروط بما يصح بيعه في حاله كالحكم في اوله  
فما خذ له حصته كلوا باع ملكه وملك الغير فلنا لا يخرم في بيع ملك الغير حتى العقد  
اذ لو اجاز صح بخلاف امر الولد ونحوها **مسألة** **ح** ولو قال بعثك هذا العبد  
وعبد مجمل بالفسد في الجميع لما مر **مسألة** **ح** خير المشتري اما فصح اذ لم يرض به  
تلفه او ياخذ بكل الثمن ان المجهول لا قيمه له او حصته ان قلنا له قيمة وبطل  
شرا المجهول فلنا مشروط بالمجهول فلا يصح **مسألة** **ح** ولو اشترى  
عقدين بالفسد فلف احدهما ولو بعد قبض الاخر فسد بيع الاخر لجهاله حصته من  
الثمن **مسألة** **ح** لا يبطل قال المولا وهو الاقرب **مسألة** **ح** فان ابق احدهما لم يبطل حتى  
يما من من رجوعه وفسد كالتالف **مسألة** **ح** ومن صح بيع سيج واجاره  
في عقد كخرتك داري وبعثك عبيدي او سيج ونكاح كن وجنتك ابنتي وبعثك  
عبيدي صح مع تميز الاغواض فان تلف احدهما لم يفسد الاخر اذ هو كالعقدين فان  
اخذ العوض صح ايضا عند ما كلوا باع ثوبا وبيضا فان تلف احدهما قبل القبض  
لم يفسد الاخر بل يصح حصته ثم ينسب القيمة من الثمن **مسألة** **ح** بل يبطل العقد  
لتنا في احكام الاجازة والسبع فلنا لا يضر في عينين مختلفين **مسألة** **ح** وكذا السبع  
والكتاب والجار والنكاح **مسألة** **ح** واذا اشترى الزرع على ان يحصده  
الباع او الثوب على ان يحيطه او الخطه على ان يطنها صح ذلك كلوا فرد كذا  
يعقد فان بعدت الحياطة ونحوها لم يفسد البيع بل يخط حصته من الثمن **مسألة** **ح**  
بل يفسد العقد كالمبيع والجاره لما مر **فصل** **ح** يصح بيع صبرة من مقلد

كيلة او عبدا او ذرا او ذرا مستنوا ومختلف اما جزا فاما **مسألة** **ح** يصح بيعه  
اذ فيه نوع غرت فلنا لا يفسد المشاهدة **مسألة** **ح** يصح بيعه فان قال بعثك  
الصبرة كل مبدبرهم صح اذ لا جهاله وخير لمعرفه قدر الثمن **مسألة** **ح** لا يصح اذ قوله كل  
كذا بديهم بيان للاول فكانه قال بعث كل مبدبرهم فلنا بل مبعوثه على قوله  
الصبرة لم يفسد لها ومن ثم خير لمعرفه قدر الثمن كما لم يخه فله جهاله فان قال بعثك  
منها عشرة امدا صح ان علمها اكثر **مسألة** **ح** لا اذ هو في التحقيق بيع ما في الذمة ويكون  
كالعبد وفر فلنا بل باع قدر معلوما من موجود فصح كلوا باع نصفها او ثلثها **مسألة** **ح**  
**مسألة** **ح** فلو تلفت ونقي قدر المبيع سلمه **مسألة** **ح** لا اذ صار اشريكي في الباقي كان  
ما تلف تلف عليهما فلنا بل حكمه حكم ما في الذمة **مسألة** **ح** ونصح سيج بثلثها ونحوه  
واستثناه اذ لا جهاله ونعتي فلا يعطى من غيرها ونعتي بالعقد لو حلف  
كبايع واجره الكيل عليهما فالعرف على الباع اذ عليه التميز والضبط على المشتري  
الا القيص عليه **مسألة** **ح** ولا ياخذ اقلها نصيبه حتى يحضر الاخر قلت عند **مسألة** **ح** وتسليم  
الصبرة تسلم له لشياعه قبل وسبع المشاع منها خالف بيع المقدر وفي المشاع  
تسليمها تسلم له ويقاسم من اي الجانب يشا المشتري والجاره عليها معا لا على  
الباع وحده والعكس في المقدر قال المولا لا عليه والوفد عندي اقلها يستويان  
في ذلك ان جعلنا القسمة اقرارا لا بيعا **مسألة** **ح** فان قال بعثك من هذه الصبرة  
كل مبدبرهم ففاسد لجهاله المبيع اذ لا عموم لخصول من **مسألة** **ح**  
فان قال بعثكها على انها مائة بكذا او مائة بكذا بكذا فما زاد فلبايع اذ لم  
يدخل في العقد فان نقص خبر بين احده حصته او فسخه **مسألة** **ح** فان قال كل فقير  
بدرهم واريدك فقيرا فسد لانه ان اذاد الهبة كان بيعا وشرطا وان اراد انه  
الخصيب عليه الفقير فسد ايضا اذ نصير التقدير كل فقير وشي مجهول بدرهم  
وكذا ان قال على ان انقصك فقيرا ففسد ان لم يعلم قدر الصبرة اذ يكون المعنى  
كل فقير وشي مجهول قال المولا لا عليه وفيه نظر بل ضاوية كل فقير الاشياء مجهولا  
بدرهم وكذا لو قال على ان اريدك او انقصك فقيرا للتردد فان قال بعثك  
الصبرة وهي عشرة فقير بعثت برهمها على ان انقصك فقيرا **مسألة** **ح**  
اذ المعنى بعثت منك تسعة عشرة فقيرا **فصل** **ح** والمذرع كالكيل فيما مر



الا انه حيث يقول على انه ما به ذراع كل ذراع يكذا فزاد خبر من الزيادة  
 خفضها لغير الفضل هنا وجبت بقول على انه ما به ذراع يكذا فنقص خبر من  
 الفسخ واخذ به بكل الثمن اذ هو نقصان صفة لا قدر في التحقيق وان زاد اخذه بلا  
 شيء لذك كذا واشترى اجارية على ايتهايب وانكسفت بكراي بل خصته اذ لا يحل  
 مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه بخلاف البكاره فهي صفة تخصه فان قال بعت  
 منك هذه العرسه والثوب كل ذراع بدرهم صح اذ لا جهالة كالمكيل ولو قال بعتك  
 من هذه عرسه اذرع صح ان علمها اكثر وقد مر خلافه **فصل** في الشروط **وداود** في الشروط  
 فان قال من هاهنا الى هاهنا صح اذ لا جهالة فان باع ذراعا من خشب صح ان يبيع  
 من احد الطرفين **فصل** ويصح بيع بعض ضربه من اشياء او مقدار ان يبيع  
 البيع في المختلف وغيره في مختلف المذروع او ذكر خارا لا حدهما فقط  
 في مدة معلومة مختار في ايتها والا فلا عند **وع** اذ فيه غزري وعمل الصم  
 وشتر كان كلوا شرا مشاعا **مسألة** وتعين الارض بما يميزها من اشارة  
 او حيد او لقب **مسألة** **طه** ويصح بيع الدار منذرعة كالسهم المشاء  
**ي** فيه غرر قلنا فيلزم في المشاء **مسألة** ولا باع الشقة منذرعة لفاوة  
 احتسابه وتخصيصها **فصل** والمقدود والمشتوي كالمكيل والموزون فيصح  
 جزا فاعية كما مر فان زادت الضربة او نقصت عن الحد المشروط فسد في  
 المختلف مطلقا لا في المشتوي كما مر **ج** بل ان قال على انها ما به كل زمانه يدر  
 فسد ان زادت للشاخر في الزائد لان نقصت بنوعه **مسألة** وهو قوي  
 من جهة القياس **مسألة** ولو باع عذرا على ان فيه ما به ثوب صح ان ساوى  
 او زاد ويترد الزائد **ط** من الوسط وان نقص فسد عند **ك** لا سئل امه  
 بيع للمعذوم **ج** بل يفسد ان زاد للشاخر في المزدود قلنا الوسط معلوم **و**  
**س** ان زاد خبر الباع بين تسليمه بالثمن فقط او الفسخ وان نقص خبر  
 المشتري قلنا لا دليل على ذلك **سج** ان زاد فسد للشاخر في المزدود وان نقص  
 فعيبه لما مر قلت الا قرب ان الزيادة والنقصان يفسدان العقد في المختلف  
 لما مر فاما المشتوي فكله ما مر في المكيل **باب** **العقد الموقوف**  
 ينفذ بالاجازة عند القابل بصحة فان كان فاسدا لم ينفذ بها اذ مستند باقي

الموقوف خبر حكيم وكان عقد صحيحا **فصل** وله شروط وهي صحة العقد لما مر  
 وعدم فسخه قبل الاجازة وكما الفسخ ينعقد من آخره بقا المبيع ولا يطل بغيره  
**مسألة** والمتعاقدين **ص** لا اذ لم يتعرف صلح بقا العاقدين في خبر حكيم فلما مر  
 كابطاله العقد لطلان نصرة قلت وروا ان عقليه يكون وان نصيب في الشرا  
 لفظا او نية والا لزمه ان لم يصف الباع ولا بشرط في الباع ان يصفه اذ لم يسأل  
 حكيم عنها **ص** بل لو توى عن نفسه لم يضر وصح موافا وان يخرجه من له ولا منه  
 حال العقد فلو خرج عن ملك المالك قبل الاجازة بطل ولم يخرجه من صار اليه لطلان  
 ولا يثبت حال العقد **و** لا بشرط بقا المبيع وعنه بشرط والدول اقرب اذ ذوه  
 كاشرا طه **ص** اما الوناع فوضوي مال صبي ثم بيع اجاره الضبي وقيل بل الولي  
 واما الولم يكن له وفي عنده البيع ثم دعا امام لم ينع اجازته لعدم ولا يثبت عند  
 العقد **مسألة** ونصح الاجازة بكل لفظ او فعل يفيده بالقرين كطلب  
 في المبيع وتحدد له ولو جهل كونه اجازة كالمهر باللفظ لا لو اجازة بالاناء العقد  
 اذ ليس بتقرير المستقيم غيرة واجازة الاجازة كاجازة العقد **مسألة** **و**  
 يدخل في ملك الفضولي لخصه كالمكيل **مسألة** ولا يتعلق حتى يفضولي لقطع  
 نصرة بالاجازة **ي** فخل مضمرة بعد الاجازة كالمكيل اما لو اجاز بعد علمه بنقص  
 الباع الفضولي للثمن كان اجازة لبعضه فيشر المشتري **مسألة** وفسد  
 بالاجازة منعطف فتدخل الفوائد الحادثة بعد العقد وقيل غير منعطف فلا تدخل  
**ص** تدخل المنفعة حال الاجازة لا المنفعة وقيل ان اجازة المالك دخلت والا فلا  
 فلما وجب الملك العقد فالحكم له والاجازة شرط **فصل** **و** خبر المالك لغير  
 فاحش جهته حال الاجازة **و** لا وقيل ان انكشف الثمن غير النقصين خبر ايضا  
**فصل** فان باع فضوليان كل واحد من شخص فاجاز العقدين بلفظ واحد يثبت  
 اخرهما **ص** بل يبطل اذ لا فخص ولنا التاخر فخص **فصل** **و** اذ باع احد  
 الشريكين نفذ في نصيبه فقط الا لا ضرر كبيع احد شركا شقة في جانب معين  
**مسألة** **ط** واذا اشترى جماعة شيئا لم ينع احدهم حصته الا بعد انقطاع حياز  
 رؤسهم لئلا يفرق الضيقة على الباع او يبطل خيارهم **و** يصح ويرد المشتري  
 ان ردوا **مسألة** ويصح بيع ميراث علم حنسا ونصيبا وان لم يذكرهما



فان جهلا واحدا هما فسد للقرن هـ **باب** الرضا والرضا  
كان الغبن من الثلث لما شياق **باب** الرضا والرضا  
والرضا على اهتوت ورب وفي الشرع المفاضل في متفق الجنس او ربا  
النساء **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
صلح الكتاب سبع الخبز ونحوه قبل وما اهل في شرعية فطال بها واحدهم الرضا  
وقد فهو عنه **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
ولا يبيعوا الذهب بالذهب الخبز ونحوه واتجج عليها **باب** الرضا والرضا  
فماش عليها **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
كما هو **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
بقوله صلح ولدا صا غياضين وقوله صلح الا كيلة بكيل ونحوهما اقول وكذا  
الموزون **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
صلح لا يبيعوا الطعام بالطعام الخبز **باب** الرضا والرضا  
الضاحية له كالعدين واللوياد نص على المقاب فقط ولنا قد نص على الموزون  
والكيل **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
بشأن ونحوه قلنا بل الظاهر اعتبار الكيل والوزن ولا نه صلح اشترى عبد  
بعدين **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
والنور والشعير والذرة والذخ فلنا لم ننبه على ذلك **باب** الرضا والرضا  
فقط ومجوز فرش بفرش ونحو ذلك قلنا والقدرا ذنبه صلح على ذلك **باب** الرضا والرضا  
**باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
الطعم وحرم المفاضل في الخبز والنور غدا لا غدا **باب** الرضا والرضا  
الكيل فلا يعلق به الحريم قلنا بل علة الكيل المساواة فيه والحريم لغريها  
فاحلف الوصف قالوا السعيل بالطعم بعم المنصوص عليه كالحبة والخبث قلنا  
قال كلة بكيل فخرج الحبة والخبثان **باب** الرضا والرضا  
احاها المامر واخوله صلح الا بيدا والاهاهاها **باب** الرضا والرضا  
هو قول ثلث عشر من الصحابة لقوله صلح الا مثلا لمثل ولا يبيعوا اعيانا منها باجر  
ونحوه **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا

محل هذا هو انهما قد اذنا على سبيل  
الرجوع والرجوع لا يرد ولا يرد  
بشأنه وانما يرد في وجهه وهو ان  
قانه بل هو غدا لا لا يجوز معناه  
بشأنه انما هو كذا في وجهه  
واما قول من سائر من سائر من سائر  
الواحد ونحوه فليس له ان يرد  
من كذا في وجهه وانما يرد  
بشأنه انما هو كذا في وجهه  
بشأنه انما هو كذا في وجهه  
بشأنه انما هو كذا في وجهه

لنوله صلح لذي الا في النسبة قلنا خيرا اشهر واح **باب** الرضا والرضا  
الى مثل قولنا **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
**باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
الموزون **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
نئين وضقه **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
لنقلها والتبينة عليها قالوا بلزم ان لا يشترى موزون بها نساء وان لا يشترى  
بها قلنا جوزه الا جماع والقياس المنع **باب** الرضا والرضا  
احاها المامر **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
وزجره **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
الردا به عنه **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
بما نئس وحرم النساء لقوله لذي الا في النسبة فعم الاما خصه دليل **باب** الرضا والرضا  
لا غير المطعوم كعبد بعدين اذ كان صلح باخذ العبد بعدين الى اهل الصدقة  
والعمل على علم **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
على انهم اقروا بالوصف والقرض خلاف البيع قالوا لا يعلم وفيه نظر **باب** الرضا والرضا  
**باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
الذي اريد وقوله صلح والتمز بالمخ يدا بيد كيف شئتم **باب** الرضا والرضا  
كالتياب بالعبد قلنا احلف للجنس هـ ولا يقدر فاقترقا ولقوله صلح المزاير  
ريالهاها ونحوه **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
وحرم بيع السيد بالنسيئة كبيع ثوبا في ذمتك صفته كذا الى شهر كذا يدسار في  
ذمته لغيره صلح من بيع الكالي بالكالي وهو بيع الدين بالدين **باب** الرضا والرضا  
**باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
فيهما مطلقا واعتبرنا بعدة كل جهة فيما نكال او يوزن كاعتبار بقدر البلية في  
الاثبات والربط والمق **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
في الموزون لقوله صلح المكيا مكيا امدسه واميران مكر ولا تخم  
سوا ما ذكرنا **باب** الرضا والرضا **باب** الرضا والرضا  
فبالعرف اذ لا نص قلت الخبر لا يقتضي بظاهره ما ذكره ولعله اذ انه

الرضا

صلح







مسافلا وعصير الزمان والنفاح وخوها اجناس ولا ساع التي بالطبع من جنسه لما مر  
**مسألة** والخلاوات اجناس كالعسل والشكر وتحت الجنس انواع كالبز ولا  
 يباع في المطبوع لما مر في مع بعض المطبوعات ببعض ترد **ك** الاصح الجوار اذا تم عمل  
 البارئوا الخلاصة **مسألة** والثبات **مسألة** اجناس  
 خرو حزن وكثان وقطن وصوف وشعر ووبر وخرز فيها المتفاضل اعماها  
 لا التنا **مسألة** وكذلك المعدودات **ش** لا **مسألة** خرو حزن  
 خفتين وبره برنس لعدم الكيل والوزن **ش** لا اذ خرو الحزن عام فلما اراد  
 ما يكل في العادة لفوله صلح الكيلة بكيل **والمطبوع اجناس**  
 ذهب وقضة ورصاص وحديد ونحاس والحديد وان نوع من الحديد والشبه  
 نوع من النحاس ولا تفاضل في قليل الموزون بخلاف الكيل والراجح والبقول  
 اجناس **فصل في مسائل الاعتبار** **مسألة** خرو حزن  
 رتبين مختلطين متفاضلين اعتبارا لمقابلته كل جنس الجنس المتخالف له لعموم  
 واحدا الباع **ش** لا لعموم لقوله صلح لا حتى يتم الخبر قلنا محمول على ان المنفعة  
 لا يمكن غالبا عما في الاخر **ش** لا **مسألة** ولما ساع الزيد بالراب الا حيث زيد بال  
 اقل **مسألة** وكذا تجوز ودرهم مدين تجوز **ش** لا لانا ما **ش** ولو باع قطعا  
 فيه درهم ثمانية درهم صح اعتبارا واما قوطاش فيه مائة درهم بايه فلا اذ  
 يعري القوطاش من الثمن او تفاضل الصرف **ش** ولا يعتبر كون القوطاش  
 وعوه قيمة اذ كان جنسه مما يقوم وقيل تعتبر اذ وجود ما لقيمة له كعدمه  
 وكذا شيف مفصض بقضه او مذقت بذهب يعلى المفرد وكذا الخطه الخا  
 لصة الخطه مشوية شعير او خندرة الا حيث الخطه يسيرا لا تعتبر في الكيل  
 بخلاف الوزن وكذا غسل مضافي بغير فيه هو شع **مسألة** خرو حزن  
 وخرو حزن بربيع في سنبله اعتبارا **ش** لا حتى يفصل من سنبله لعموم صلح  
 عن ساع الحب حتى يشتد وحتى يبيض قلنا حطلان في سنبله **الطاول**  
 ومن باع ثوبا بدينار الادرها او الذا صاعا فسد ان فضا اخراج ما يتاوى  
**ش** درهم او صاعا من الدينار **مسألة** الا حيث الصرف معلوم فله وهو  
**ش** كما مر فان جعل الادب مع صح فان جعل قصده صح لردده بين وجهي

صحه وفاد والاصل الصحة **مسألة** بل لاحتل تقديره معك هذا الثوب والدرهم  
 بدينار فيصح قلت هذا التقدير لا يقتضيه اللفظ **مسألة** بل بفسد مطلقا  
 لردده بين الجهالة في الثمن والتخير فيه قلنا لا جهالة حيث جعلت الادب مع **ش**  
 بكرة فقط للشجار قلنا لا شجار حيث هي بمعنى **ش** ان قدر استثنى الدرهم من الدينار  
 اقتد للجهالة وان قدر منقطعا صح ولغا الا يستثنى قلنا لا بد له من فائدة **ش**  
**مسألة** ويصح ساع العجى بالخطه والخبر اعتبارا متفاضلا **الحقبة** وخرو حزن  
 الشاذ الصنعة غيرهم ضرورية غير ثور كضعة الذهب والفضة وموترة في  
 جواب التفاضل لا الشا كضعة الحديد وموترة في جوارها وهي ما لا يفسد مع العود  
 الى الحال الاولى كالحب بالعجى والخبر **مسألة** ويصح ساع الارض المزروعة  
 بحب من جنسه اعتبارا وبغير حشبه مطلقا وكذا ما اشبهه **مسألة** وخرو حزن  
 مع المعجون المركب كالخبيص العجلي والغالية ومعجون البياض **مسألة** والوزن **ش**  
 فله ان تفاضلا اعتبارا وحيوان فيه خلبت حليب او فيه بيض ببيض اعتبارا  
**مسألة** والتراب الابيض والاسود والاصفر اجناس وحكمة في الريا ما مر **ش**  
**ش** لا ربا الا في الخراساني اذ قد يوكل تفكيها لانا ما مر **مسألة** **مسألة**  
 ولا عمل الربا في دار الحرب اذ لم يفضل الدليل **ش** خرو حزن من اسلم هناك  
 ولم يهاجر وبين الدينيين وبين مسلم وذمى اذ هي دار ابلجة قلنا بين اهل الحرب  
 وفيما يوخذ فهو **مسألة** وسند لمن باع مكيلا ان لا يشتري بالثمن قبل  
 قبضه مكيلا من جنسه **ش** بعدا من ثمنه الربا **مسألة** وحرم المزاينة اجماعا  
 وخص في العرايا **ش** وهي ساع الرطب على النخل بخرصة ترا فيما دون **مسألة**  
 او سقي لخبر **ش** رخص في العرايا فيما دون جنسه او سقي ووجهه التوسعة  
 للفقراء الذين لا يجدون نقدا يشترون به رطبا **ش** بل كان ثمن الرجل ثم لغيره  
 فاذا طاب كره الواهب دخول المتهب بستانه لخروج حريم المالك اليه فشتري  
 ما وهبه بخرصة ترا لئلا خلف وعده فخص فيه صلح **مسألة** بل ليس ببعث  
 في الحقيقة اذ لم يملك المتهب لعدم القبض فخص في اخذ عوض ما لم يملك لفي  
 بالوعده **ش** بل العرايا شرا الفقرا الرطب على النخل ولا تفرق حتى سقايا  
 الثمر بالكيل والرطب بالخلية لخبر سهل يفي عن ساع الرطب بالقر لانه رخص

تخليه















تقصه بالشرط **فري** **هـ** فري فاذا تلف قبل الفسخ ضمنه المشتري **له حص** بالتش  
 اذ قد تلف من ماله **س** **هـ** فري بل بالقيمة اذ التمس عوض الباقي لا بالتلف فيه  
 القيمة كالعقب قلنا قد لزمت التمس بالعقب فنعين كلوي **فري** ونعني عليه ونشعر  
 فيه ونعني في يده من ماله على قولنا لا قولهم **مسلم** **له حص** **س** **هـ** فري واركان  
 لها اولها بيع فقط العكس اذا حكم اذ شرط الخيار لنفسه دليل كونه لم يرض  
 بانه من ماله **مسلم** **هـ** فري واذا كان الخيار في الجازية وعقدها المشتري  
 فوحيان اصبحت تعني اذ قد ملكها المشتري قلب الاقرب انه لم يملكها فلا  
 تعني **مسلم** **هـ** فري والفوائد فيه لمن استقر له الملك لانها كالجزم منه والمؤمل  
**مسلم** **هـ** فري ومن اشترى عبدا بامه والخيار له واعتقها عتقا كلو اعتق كذا على  
 انفراد **س** **هـ** فري يعنى احدها فقط لا يعنيه اذ لا يملك عتق الاخر بعد عتق  
 الاول **الحري** **و** **الكر** **و** **تعي** **العبد** **س** **هـ** فري **الصاع** **هـ** فري  
 بل الاثم اذ الفسخ اولى لكون العقد من اصله غير منبرم قالوا لا علم الاثر  
 المذهب ان ثمة انما ان اعتق بلفظ واخذ ويحتمل ان المذهب كقول بل الصاع  
 كما قلنا في اتفاق وقف الفسخ والمضامن المشتري **مسلم** **هـ** فري وبصح الاثم  
 في غيبه الاخر اجماعا اذ انبئ عليه **س** **هـ** فري **عبد** **س** **هـ** فري بخلاف الفسخ اذ يتعلق  
 بحضور كل واحد منهما كالوديعه **س** **هـ** فري لا يعنى رضاءه فلا يعنى  
 بغير حضوره كالطلاق قلنا هو رضاء الوديعه انبئ قال مولانا وفيه نظر  
**مسلم** **هـ** فري ويلزم البيع بضمي مده الخيار من دون فسخ عاقلا ولو جهلا  
**ك** **هـ** فري لا حتى يقول قد امضيت قلنا لا يحتاج كضمي مده الاجل **فري** **هـ** فري فان قال  
 في المده لا ابيع حتى تزيد او المشتري حتى تنقص كان فسخا وكذا لو طلق الباع  
 خلول المؤجل او المشتري تاجيل الحال ويزدته حتى انقضت مده الخيار  
**مسلم** **هـ** فري وبيع الباع ماله فيه الخيار نقض وبيع المشتري امضا وان كان  
 امة قلنا له الخيار وطؤها وان كان لها والمبايع فقط فان وطئها المشتري  
 لزمه الطهر والنسب وقيمة الولد وصارت امة ولي اذ له ملك فيها لكن ضعيف  
**فري** **هـ** فري **مسلم** **هـ** فري واذا تصرف من له الخيار في المبيع اى تصرف  
 لنفسه غير تعزير كالقبيل والشق والناجير ونحوها فمن الباع فسخ الا في

بيع مسلوب المانع مده معلومة ومن المشتري امضا والوجه ظاهر **مسلم** **هـ** فري  
**هـ** فري ولا تورث خيار الشرط اذ الوارث لم يعقد ولا شرط له وبطل خيار من  
 مات منها **ط** **هـ** فري والحج على خياره اذ لا مقتضى لطلانه **هـ** فري بل سئل اذ هو حق وامر  
 فلا يتبعض فلنا بل تعبد تعدد المستحق له مع اختلاف جهته **س** **هـ** فري بل يورث  
 خيار الغيب قلنا العيب كالمال اذ هو خير من المبيع فورث والشرط راي قلنا  
 تورث **مسلم** **هـ** فري وينقل الى وارث من اراد وجق بدار الحرب اذ لو عاد  
 كان على خياره بخلاف الموت والى ولي من جن فان عقل في المده رجع اليه والى  
 صبي بلغ في المده والوجه ظاهر فان مضت مده الخيار وهو غير عاقل لم يطل  
 خياره اذ مضت ولا حكم لقوله بخلاف من مضت وهو من ردا لقوله حكم  
 فلو ابطله بطل فان عقل وقد فسح الولي او امضا فقد نصت فيه وفي  
 الشكران الخلاف **س** **هـ** فري واذا اختلف المشتريان **مسلم** **هـ** فري قالوا  
 ان سبق اذ في جعله لمن ردا تفرق لصفقة وابطال خيار المضي فلا يجوز  
 كلوا مع منه عتد من قبيل احدهما **س** **هـ** فري **س** **هـ** فري موضوع خيات  
 الشرط الرقن والمساهلة بخلاف يكون القول لمن ردا مطابقة لمقصود الشرع  
 قلنا جعل القول للبايع فيه توشيط وعبد **ط** **هـ** فري بخلاف الغيب والقول لم يرض  
 اذ خلا فيه على شرط السلامة فرضا احدهما استهلاك الحق صاحبه بخلاف  
 الشرط فبحولها فيه جميعا يقتضي رضا كل يكون خياره باع الخيار الاخر  
**فري** **هـ** فري اما لو سبق احدهما والفسخ عندهما **س** **هـ** فري اذ هو خلاف الاصل كينته  
 الخراج **ك** **هـ** فري بل الرضا اولى لمقررا الاصل وهو بقا العقد لما سياتي **فصل**  
 وخيار الرويه مشروط عند من صح بيع موقوف لم يرد وقد مر **مسلم** **هـ** فري  
 ولا يحتاج الى ذكر جنس ولا نوع لتعيينه من دون ذكرهما كالنكاح قلنا لعله  
 يعنى حيث قد عرفت جهته **س** **هـ** فري بل لا يرد منها والى لم يصح كبعثك ثوب خي  
**س** **هـ** فري **س** **هـ** فري بل تذكر جميع صفاته **الاسفاسي** **س** **هـ** فري بل معظمها  
 لم يرفع الجهالة قلنا ارتفعت بتعيينه **مسلم** **هـ** فري وسئل موت العاقد وبالي  
 نصرف غير استعمال كالتاجر ونحوه اذ هو كالمطلوب ويتعيب المبيع والنفس  
 مما شمله العقد لانها ان رده مع الارش فلا قابل به ودونه ظلم ولا غيره















وهو المياض ان لم يمنع اجماع **مسألة** ولو وطئ في بد البائع بشبهه لم يرض  
الخيار له في رد الثمن وامساكها اذ سئل به حق المشتري من الغفر بل الخيار للمشتري  
**مسألة** فان وطئها غير المشتري عنده زنا او غيره لم ينكشف بها عيب فلا رد  
ولو رضى البائع **مسألة** وخالف الوطئ التعيب عند المشتري بامر سماوي اذ الوطئ حائلا  
لحكم **مسألة** علم **مسألة** وعي **مسألة** علم **مسألة** بل لخبر البائع بين اخذها ورد جميع الثمن  
او تسليم الارش **مسألة** واذا صح عن علي عليه السلام بطل كلام **مسألة** اذ هو توقيف قلنا لا قرب  
**مسألة** ان وطئ غير المشتري بغيره انما يمنع رد البكر لنقض عينها او اثبت حيث لم  
المهر اذ هو كالمهر حيث لا مهر كالزنا بالثب لا يمنع الرد اذ هي حائلا غير  
مضمونه **مسألة** ولا ارش لما حدث عند المشتري عن سبب قبل العقد كولد  
او نحوها ولا سئل به الرد **مسألة** ويقتدر ارش العيب بنقض القيمة  
منسوب الى الثمن فما قيمته صححها ستون ومعيها اربعون وثلاثة لثون فارش عيه  
عشره اذ الفاوت الثلث **مسألة** واذا استخدم العبد ما لا يجوز في عبيد  
الغير بعد ظهور عيبه بطل الرد اذ هو رضا **مسألة** لا كالبس والركوب قلنا  
لا سلم الاصل حيث استعمله لمنفعة نفسه **مسألة** ولو اضره ببيع او شرا كان  
رضا بغيره اذ من جهة **مسألة** وطالب الدالة بعد العلم رضا اذ قد  
العقد لا قبل العلم اذ الرضا انما يكون بعد العلم وقبل بل سئل الخيار كالبطلان  
الشفعة قبل العلم بالبيع وكذا لو جهل كون ذلك رضا **مسألة** وركوب الدالة  
لا تنفعها رضا قبل ولنفعها حيث يمكن ردّها او قبل اذ لم يستعملها لنفسه اذ  
الخيار حق ثابت فلا يظلم بالمحمل ولنفعها وتاخره رضا لا ردّها ولا لبس **مسألة**  
للرد **مسألة** والبس والحرث بعد العلم بالعيب رضا وكذا التقييل في  
التي لشهره وكذا البيع والمهبة اذ هي مفردة ومداواة العيب رضا لا لوداوى  
غيره **مسألة** وعرض المعيب للبيع ليس برضا لا ختمال كونه للتعرف في  
القول له اذ لا يعرف الا من جهته **مسألة** بل رضا اذ لا يعرف الا من جهته قلنا ومثل  
غيره **مسألة** خيار فوري فيبطل بالعرض لما ماسياتي **مسألة** والرضي  
بعضه ولو بالصح من اشياء اشتراها بصفة رضى بأكملها ليلد تفرق الصفقة على  
البائع فان لم يرد الصفقة واذا كان صح **مسألة** في البيع **مسألة** في البيع

قلنا فيه اضرار **مسألة** وبطل الخيار بزوال العيب مع المشتري ولو بعلاج  
البائع لزوال شبهه **مسألة** ووطئها في حق **مسألة** العيب هو **مسألة** في حق  
شرط البراءة من كل عيب لغا الشرط لما فيه من الغرر وصح العقد اذ لم ينكشف  
جهالة **مسألة** في حق **مسألة** بل يصحان اذ هو اسقاط فصح تعليقه بالمجهول كالطلاق  
قلنا خصه النهي عن الغرر في البيع **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
بذلك من **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
به العقد لفناء الشرط قلنا لم ينكشف جهالة **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
الحسن صح قلنا الجهالة وبزمنه وان كثر ولم يدخل فيه ما حدث منه بعد الشرط  
ولما انكشف من غيره **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
بل يرد باقيا فان نرا ما حدث قبل القبض فسد العقد لمخالفة موخبة وعنده لغو  
اذ لا يرد ما حدث وقول **مسألة** اذ اشترط الرق ان اتق العبد الى وقت معلوم صح العقد  
والشرط **مسألة** اراد انه ان كان ايقا واتق الى مدة كذا فكانه ابراه من افاقه بعدها  
ولم اراد حيث علم المشتري ان العبد ياتق لئلا قال البائع انه لا ياتق هذا العام  
نكاته قال ان لم ياتق في مدة كذا فقد ابراه من عيبه اذ باق فاقضى بالادب والاطلاق  
التبري مما استحدث **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
بعد الياس وبطل خياره **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
اياق العبد عهدا الا ان يشترطه المتاع اراد اذ لم يكن قد اتق لم يرق مع المشتري  
لم يرد به وقوله الا ان يشترطه المتاع فيه التاويلان الاول ان **مسألة** علم **مسألة** علم  
وحاية العبد تنسخ صحة بيعه اذ تعلق برقبته حتى كالهمن بل العناية اقوى لتقديم **مسألة** علم  
دونها **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
لما **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
رده كلوا يشتره **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
كما قبض **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم  
رده ان لم يكن قد علمه يوم العقد اذ هيبة معلومة المتفاض وكذا لو علمه وجهل  
اسقاطه فان لم يتق للبيع مع هذه العلم فتبى فالبيع باطل من اصله علم او جهل  
اذاع ما لو قيمه له **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم **مسألة** علم







لا للورثة استنادا الى السبب **مسألة** واذا انكشف في انافضة قيمته اكثر من  
ورنه عيب بعد تعينه مع المشتري قلب فلا رد لأجل تعينه ولا رد لأجل الرأ  
وقل بل يفسخ ويرد الارش قلت وان تعين بعينه ففسخ وقيل يرجع بالارش  
فقط كغيره قلنا منع اقتضا الرأ **مسألة** بل بخير من اخذه وارش القديم اوردته و  
ارش الحديث قلت ان تعين لجنابه فلا رد ولا ارش لأجل الرأ بخلاف غير **مسألة**  
**مسألة** ونورث جارا العيب اذ هو حق لازم كبعض المبيع لغيره فان  
اختلف الوارثان وكالمشتري **مسألة** واذا اختلف المشتريان والمبيع  
والقول ان رضي تقدم ام تاخر ام قارن ويلزمه جميعا لئلا تفرق الصفقة على السابغ  
وله ارش حصص شريكه **مسألة** وتلزمه القيمة لنصيب شريكه لا الثمن اذ هو كالمشتري  
له وقيل بل الثمن قلت وهو الاقرب بدليل رجوعه بالارش **مسألة** لا يلزم  
الا حصصه كالمشتري به بعقد من قلنا في تفرق الصفقة اضرار وكذا لو وكل جاران  
رجلا او باع رجلا من عبد لمن شخص **مسألة** واذا تعين الثمن انقضى  
المعيب ابدل اذ لا تعين ولا يحتاج الى حكم ولا تراش **مسألة** بل تعين ففسخ العقد  
لنا ما من **فصل** في فتح المعيب بعد زيادته اما المصلحة المتصلة كالولد والموت  
والثمن والتمس واليك ونعلم الضعف فتدخل في الرد اجماعا اذ هي بغضه وكذا  
المفضلة ان شملها العقد **مسألة** وكذا ان لم شملها وفسخ حكم ونقص  
تالفها اذ امر صلح برده عوضه في خبر المصراه **مسألة** بل يملكها المشتري اذ هي  
لها ملكة كالفرعية قلنا بخير منع القياس **مسألة** بفضلها يبطل الرد وتعيب الارش  
كالجنابة قلنا لا تنقص اذ رادت معه فافرقا **مسألة** يرد الولد اذ هو تابع للام لا الثمن  
اذ ليس بتابع كما لا تدخل في بيع المصل قلنا الثمن كاللبن **مسألة** وما  
الفرعية فليست في قوله صلح المخرج بالضم ان في قصه العبد وهي مشهورة **مسألة**  
**العبرة** بل ترد كما لا صلية قلنا فرق الخبر وقد غلط المزني لنقص الشافعي  
على خلاف قوله **مسألة** ولم يحفل المخرج بالضم ان في الغضب لضعف يد الغاصب اذ ليس  
بملك بخلاف المشتري فسيبته قوي بالملك ومن ثم ورد الخبر فيه **مسألة**  
فان زاد بفعل المشتري ما لا يمكن فصله كالصنغ يبطل الرد ولا ارش اذ الصنغ  
ملك للمشتري ولا يمكن فصله ولا يحل ما لا امر مسلم الا بطريق من نفسه

**فصل** في طلب السابغ الفسخ وتسلم فيه الصنغ فليزاد احاشه **مسألة** بل يلزم  
ولنا بعد فسخ الثوب والصنغ جميعا اذ لم يسلمه العقد ولا التسليم فهو كغيره  
اخر او فتح البوب وخبره لتعنيه الصنغ اياه فلما تعذر تسليمه بطل ردّه كقولنا  
بخلاف ما لو قطع فيه صبا وطلب السابغ اخذه فيجاب اذ لا زيادة هنا **مسألة**  
فان امكن الفضل بغير ضرر كما جليله خبر المشتري بين اخذ الارش او الفضل والرد  
وعليه فوسنه اذ هو المركب فان تعذر المبيع بالفضل يبطل الرد ولا ارش **مسألة** بخير  
بين ردّه وارش الحديث واخذه وارش القديم قلت الصنغ انه يبطل الرد حتما ما لم  
يرض السابغ باخذه باقضا لما سياتي **فصل** في الصنغ بعد النقض **مسألة**  
**مسألة** ان نقص باقية سماوية او نحوها جارا المشتري بين اخذه وارش القديم  
اوردته وارش الحديث اذ عليه ردّه كما اخذه وعلى السابغ تسليمه صحيحا بدليل  
ما يملك منه ولم يحفل الخيار للسابغ اذ قد خرج عن ملكه وكيفته نقد بالارش  
ان تقوم تسليم الثمن العيب الذي يرد تسليم ارشه ومعينا فيما بينهما وهو الارش  
لكن نسب من الثمن اذ هو المذموم في القيمة اذ قد ترد على الثمن وتنقص فتؤدي  
النسبة اليها الا ان تخضع الثمن والمشتري حيث الثمن مثل نصف القيمة او  
لحد ذلك **مسألة** بل تعين الارش كجنابته لما امر **مسألة** وحيث يطلبان  
الارش او ينقصانه والمشتري اولا والا فالمسقط فان زال احد العيبين  
والثمن ايها تعين الارش توسط **مسألة** وان نقص لجنابه من غير  
المشتري تعين الارش اذ لا يلزمه اخذه باقضا ولا يستحق عوض الجنابة احدث  
في غير ملكه **مسألة** بل للسابغ اخذه مع الارش حيث هو جارية وطيت او غير قطع  
يده والا اجتمع للمشتري الثمن والمشتري اذ الارش كاللبن قلنا بل هو جبر لما نقص  
كائن له قلت ويلزم ذلك لو جنى عليه قبل البيع **مسألة** وكل عيب في  
المعيب معه مطلقا او جب رد جميع الثمن اذ باع ما لا يقع فيه قالوا لا يعلم كمن  
اصابها الكلب وحيث له مع العيب قيمة لكن لا يطلع عليه الا جنابه نصيره  
لا قيمة له كالجوهر الفاسد رجع بالارش فقط اذ قد تلف وهو ما ليس فتمه صح  
ومعينا **مسألة** **فصل** في ردّه وان بقي له بعد هذه الجنابة قيمة خبر المشتري  
اخذته وارش القديم اوردته واذا هي جنابة لمعرفه العيب فلم يبطل بها الرد



كلب المصراه **مرح في** بل يظل كلو قطع الثوب قبل الفرق ظاهر **مرح** واذا رده  
 ففي رده ارش الحديث وجهان اصحها لا تحت اذ هو كالمادون من جهة البائع قلنا  
 الاصح لزومه كالفه السماوية **مرح** فان كان ثوبا فقطعه المشتري  
 ثم اكتشف به عيب تعين الارش اذ القطع جنبه وقيل بل استهلكا وكلهما يتبعان  
 الرد لما مر **مسألة** اذا انقص بشتره وانكشف به عيب لا يعرفون  
 الشتر خير **مرح** فان لبس الثوب ونقص بالبس وانكشف العيب خير  
 بين اخيه وارش القديم او رده وارش الحديث اذ الحديث ليس بجنبه فاشبه  
 السماوية **مرح** بل كالقطع اذ نقصان المنفعة كالغيث فتعين الارش قلنا  
 ان لم يعرف العيب بدونه فعبر بمثل **مرح** ولو استرا عبدا او  
 امته فوجه او عي ثراكتشف به عيب خير بين اخيه وارش القديم او رده وارش  
 الحديث لما مر **مرح** لا اذ هي جنبه فتعين الارش **مرح** بل بتعين رده وارش  
 الحديث اذ لم يسلمه البائع على مفنى العقد وهو السلامه من الغيوب قلنا حكمه  
 هذا الخلاف منضربه والحق ان العا لا يظن به الرد لما مر وتروخ الامه ان حصل  
 معه وطى ابطال الرد كما مر والا فلا اذ يفتيح نكاحها مع الرد بالحكم وكذا العبد  
 اذا تروخ **مسألة** واذا اراد معي على وصي فليس له الفتح بالرضا الا  
 لمصلحة ظاهره وبالحكم بزد الف من التركة فان تعدد فمن ماله لقوله صلح على البني  
 اخذت حتى تزده **مرح** لا يصح من ماله لنا الخبر فان انكشف للميت ما رجع  
 عليه ان نواه **مسألة** ولا يرجع المشتري بما اتفق على العيب قبل الفتح اجماعا  
 للبائع قلنا ولو علم البائع بالعيب اذ اتفق على ملكه بدليل يلفه من ماله اجماعا  
 لم يقبضه البائع او قبل الفتح ومونه عليه ايضا كايضا **مسألة**  
 ومن استرا عبدا فقتله ثم اكتشف به عيب فله الرجوع بالارش كلوا عتقه **مرح**  
 القتل يقتضي الحرمان بوزة وخطاه فلا يرجع بشي قلنا المانع القتل المنفعة المبرمة  
 عليه وهذه لا ترتب **مسألة** فان قبله غير المشتري فكلها باعه  
**مرح** ان اخذ الدية او لا فلا اذ اعتياضه رضا لا العكس يرجع مع الخطا قلنا  
 الاعتياض ليس برضا **مرح** فان اعتقه رجع بالارش لتعدت الرد  
 لقوة نفوذ العتق **مرح** وكذا ان اعتقه على مال رجع بالارش **مرح**

قلنا لا نسلم الا استيلاذ وانما يرد الوقت كالعقد **مسألة** ما به والمذهب  
 من وان باعه رجع بالارش لتعدت الرد **مرح** لا اذ اعتياض رجع بالارش

لا اذ الاعتياض رضا قلنا ان كان قبل العلم فله **مرح** ومن غيبه وخود القل  
 عليه قضا او عدا رجع المشتري بكل الثمن اذ باع الدم بقيمة له **مرح** بل ما بين فتمته  
 بمنزما ومباح الدم قلنا البع من اضله غير واقع فليس الحق انه حيث له قيمة مع الباع  
 دمه يرجع بالارش والا فبالثمن **مسألة** ويلف بعض المغيث في يده ولو بعد اتمام  
 البائع عن القبول او القبض مع التحليل منع رده **مرح** فتعين الارش **مسألة**  
 فان تعين مع المشتري بسبب منقذ كقطع سرقه منقذ لم يمنع الرد **مرح**  
 بل يرجع بالارش ولا وجه له **مسألة** واذا اخرج المغيث من الملك قبل العلم  
 بلى عوض رجع بالارش اتفاقا ومع الاعتياض الخلاف وقدره فلو كان شئ فباع  
 احدهما لم يصح رد الثاني لئلا تفرق الصفقة ويرجع بارسنها جميعا لكن **مرح** بخالف  
 في المبيع كما مر **مرح** فان فتح حكم فله رده اجماعا ولت او غير المكاتب نفسه  
 اذ الفسخ بالحكم ابطال الاصل العقد ولا يثبته الا ذن البائع الاول باسترجاعه  
 اذ قد صار اجنبيا **مرح** فان تفسخا بالتراضي لم يرد على الاول اذ التراضي  
 كعقد جديد فالاول **مرح** غير منفتح **مرح** بل له الرد قلنا بناء على ان الحكم  
 غير معتبر مع التناجز وقد ابطالناه قالوا ان كان قبل القبض رد على الاول والا  
 فلا لما مر **مسألة** فان رال العيب الحادث عند المشتري فله رده  
 بالقديم بلا ارش **مرح** ما لم يحكم له بالارش فان يحكم به ولم يقبضه وجهان  
 يرد اذ لم يستقر الحكم لعدم القبض وقيل لا لقوة نفوذ الحكم **مسألة** واذا  
 قوم لمعرفه الارش فالعبرة بها وقت العقد اذ هو وقت الاحتياط وقيل بل يوم  
 القبض اذ هو وقت الضمان **بائلف المبيع واستحقاقه**  
**فصل في تلفه قبل التسليم** **مسألة** اذا تلف بافه سماوية انفتح  
 العقد لقوله صلح فلا يخرجه منه شي بالخبر **مرح** يتلف من مال المشتري فضمن البائع  
 القيمة التي في المبيع كمالا او وزنا اذ قد ملكه بالعقد بخلاف المكيل قلنا مبيع يتلف  
 قبل القبض فبطل العقد كالمكيل سلنا لزم كون القيمة مبيعة سلنا فالحبر  
 اقتضا ما ذكرنا **مرح** فان تلف بعد المطالبة وعدم استحقاق الحبس وجهان  
 من مال البائع مطلقا **مرح** ووقيل من مال المشتري حيث الممنوع البائع اذ هو عاص  
 وحث الممنوع المشتري فلا ضمان على البائع اذ هو امين حبيد وحيث المانع عمرها

بلى



فمن مال البائع لم يمسر ولم يفصل الدليل **مسألة** فان تلف بجناية المشتري فمن ماله  
 اذ هي كالقبض **ي** بل من مال البائع كالسماوي فله والفرق ظاهر فان تلف بجناية  
 البائع او اجنبى فمن ماله قلب ولعل من خالف في السماوي لخالف هنا **مسألة**  
 فان رده المشتري الى البائع رهنا في الثمن فلف فمن مال المشتري اذ قد تم قبضه  
 وضمنه المرتضى **مسألة** وان غلب المبيع وتلف فمن مال البائع اذ لم يتم  
 قبض المشتري مع توسط العبد **مسألة** فان سلم المبيع وثمنه عوض  
 فلم يملكه المشتري وللبائع بقض التسليم واسترجاعه ولو قهر اذ تسليمه كالمفروض  
 بتسليم عوضه وكذلك كذا حيث يسلم بشرط تسليم الثمن التمتع معا او في الزم  
 وحيث انكشف في الثمن ردي فله استرجاعه للايقا او الابدال واذا استرجعه  
 وتلف فمن ماله اذ لم يتم التسليم تأقلا وان تلف في يد المشتري فمن ماله وان  
 لم يكن التسليم باقرا كوتلف بجانيه قبل قبضه واذا هو ملكه تلف في يده فان  
 سلمه راصيا من غير شرط لم يكن له النقص من بعد اذ قد اسقط حقه من المبيع  
 فيتلف من مال المشتري **مسألة** **هـ** **ح** واذا تلف البائع بعض المبيع  
 او تلف قبل القبض لم يفتخ العقد بالباقي بل في التالف فقط اذ لو وجهه ينقص  
 به لكن اذا تعيب بالو يفراد كفرده النعل والباب ثبت خيار العيب **ق** بل  
 نقصان عينه عيب مطلق فيجوز فلت لا تسلم ذلك على الاطلاق **شخص** ان  
 تلف جبر المشتري بين اخذ الباقي بالثمن عيبا وبين رده اذ لا تأثير للبائع في نقصان  
 وان جنى فحصره ونحو البائع ارش الحايه وان شافى اذ لا يلزمه بعد عيبه  
 قلنا لا فرق بين تعيبه بفعله او غيره كلو كان من قبل العقد اذ القبض من ثمنه  
 واشبه الواقع من قبله **فصل في كيفية قبض المبيع**  
**مسألة** قبض غير المنقول بالتخلية اتفاقا اذ هو المكن **مسألة**  
**ع** **هـ** **ك** **ش** والمنقول كذلك لحصول الاستيلاء بها **شخص** لا بد من  
 نقله للتعريف بالفرقة بينه وبين غير المنقول في القبض ولا تفرق هذه الجاهذا ذكر  
 قلب القصد الاستيلاء وقد حصل بالتخلية **ي** بالتخلية فقط ضمان البائع اذ  
 قد فعل الواجب فلا يصح نصرف المشتري حتى تنقل من حوزة البائع لاي دار  
 الا اذا نه اذ هو مع الاذن كالمعبر لمكانه قلت اذا اخرج بالتخلية عن ضمان البائع

قد صح قبض المشتري اذ تلف من ماله **مسألة** **س** **ل** وان تقدم تسليم الثمن  
 اذ قد تعيب حق المشتري وهو المبيع فتعيب حتى البائع **مسألة** **س** **ل** بل المبيع لو لم يسقط  
 على التصرف في الثمن فيسقط المشتري على المبيع **س** **ل** مستويان فمن طالت فلوب  
 وقيل لا خبر ان فمن تترع بتسليم ما عنده اجبر الخبز لناما **ق** **و** فلو سلم الثمن  
 فمات العبد قبل قبضه لم يشرذ اذ قد اسقط حقه من حيشه **مسألة** **س** **ل** لكن له المبيع  
 بالاباق ثم يطلب الثمن **مسألة** **س** **ل** وخبر المشتري على القبض من البائع اذ هو  
 حق للتصريح له بالخروج عن الضمان فان نرد فوجها **ي** **س** **ل** احتكمها برفعه الى الحاكم **ي** **س** **ل**  
 وقيل وقيل يقبضه من نفسه المشتري فيصير امينا **ي** **س** **ل** اما جثا لو خالكم فمعا اذ له  
 ولاية **مسألة** **هـ** **ط** **و** **ع** ويصح توكل البائع بالقبض من نفسه كغيره لكن كقبض  
 بالتخلية بل ينقل المنقول والتصرف في غيره لمتى قبض المشتري من قبضه **س**  
**ق** **ل** اذ يلزم مضيرة طالب لنفسه بالثمن لتعلقه بالعايض والمبيع لا لجل الوكالة  
 وهو حال قلب لا تسلم الا حاله اذ البائع حينئذ كالمبيع بتسليم المبيع **ي** **ق** **ل**  
 بالمر لا حيث يعطيه انا بالتخلية **ق** **و** فيه اذ ذلك نوع تصرف من المشتري فالباع  
 القبض لناما **مسألة** **س** **ل** والتخلية لا تكفي هيا وفي البيع الفاسد وشر الامانة  
 وفي بعض المبيع اذ لا يلزم قبضه **مسألة** **س** **ل** ذلك وصايط التخلية  
 الصحيحة ان تكون في عقد صحيح غير موقوف ومبيع غير معيب ولا ناقص ولا امانة  
 مقبوض الثمن او في حكمه بلا مانع من اخذه في الحال او بفعه والمانع اما حق كالرهن  
 او غيره كالعلاق باب او شغل منزله بتناع او نفور كفرنش لم يلزم رهنها ولا  
 خازنها حيث لا يمكنها النفور **مسألة** **ط** **ل** **هـ** واذا استعمل البائع المبيع  
 قبل التسليم لرهنه الاجرة للمشتري اذ قد ملكه بالعقد فكذا منافعه **الواقي**  
**ي** **ق** **ل** اذ الخراج بالضمان وهو نص في موضع الخلاف قلت ليس على عبده ولا  
 لزم في العاقب سلنا معارض بقوله صلح لا نقل مال امرئ تسليم الخبز واذا  
 سقط الامر ولا قابل به فخر على ان المراد حيث فتح المبيع بعد استعلاء المشتري  
 تخضيضا بالقياس وهو جائز فان تلف بطل العقد فلكه والساح والغيبلة  
**مسألة** **ط** **هـ** **س** **ل** والمؤمن قبل القبض على البائع من نفعه وعمرها ولم يتم  
 الا بذلك واجره كميل المكمل وورث الموزون علمه اذ عليه قيم المبيع  
 موجب **ح**

ادخله تسليمه



والصت على المشتري كلوكان في جوالق اذ قد تعس وقض الملتصق كالمشتري والنصر  
والجور اذ عليه تسليمه بلا مانع من زفجه والمشتري خيار الزويه اذ لم تكمل قبل النقل  
**هـ** وجاز العيب ان تعيب به **فرع** ولا يجب التسليم الى موضع العقد **هـ** بلزم  
اذهو من تمام التسليم قلنا العيب قد لا يفتضيه الا حيث حمل المشتري غيبته  
عن بلد العقد فيلزم اتفاق قبل وله الفسخ قبل اخضاره **مسألة** واذا باع  
الشريك نصيبه في الحيوان وخبه لم يسلمه الا بحضور شركه او اذنه او الحاكم والاضا  
خصه الشريك اذ كل منهما قد نقله غدا **هـ** وانما استحقاق البصر  
بأذن البائع مطلقا او بنوفير الثمن في العقد الصحيح فقط فالمشتري اخذ حيث وحده  
الا حيث تعلق به حق كالمهرن والمستأجر اذ حقها سابق **ي** فان لم يخطأ لهما  
وقبضه المشتري من العاصب والمغاصب استرجاعه اذ هو مضمون عليه قلت  
وفيه نظر اذ حق المشتري اقوى ثمران القايص لا يبرأ بالرد الى الغاصب كما سياتي  
**فرع** **ي** وان كان في يد الشارف فليس له استرجاعه اذ ليس في ضمانه لو حو  
القطع ولا الختم عليه قطع وضمان بخلاف الغاصب قبل الاقرب ان لا يفرق  
لما تفرق قبضه من الوديع او المستعير لا باذن ولا بنوفير الثمن فلهما الاسترجاع اذ  
هو متعدي لهما **مسألة** ولو قال المشتري للبائع ابعت به مع غله بكم لم  
يكس قبض الغلام قبضه له ولو قال اذ فعه اليه كان قبضه له اذ هو كالمكيل  
حينئذ فيتلف من ماله **ي** هذا الفرق بخلاف ولعل الفارق التعدي والذروم  
قلت بل تحت معنى لطيف اذ قوله اذ فعه الى الغلام اماره ظاهرة في انه قد واطا  
الغلام على زفجه وذلك توكيل صحيح بخلاف قوله ابعت به فلا اماره فيه على فوطاه  
الغلام وذلك واضح بعد التامل **فضل في استحقاق المبيع مسألة**  
واذا استحق الشئ رد المستحقه أمكنه الرجوع بالثمن ام نعدت لقول علي عليه السلام ان بيع  
حكك حيث وجدته الحبر قلت ولا احفظ فيه خلافا وان رده لحكم بالبينه او يعلم  
الحاكم او باهر البائع رجع عليه بالثمن اجماعا اذ بطل العقد فصار الثمن كالدين لا  
بقراره ولا بنكوله اذ هو كالمقرر على الغير ولا يرد اليه **ي** وبما المشتري  
على العلم ان صودق على الشراء والفعل القطع كما سياتي **ي** وان اذن البائع  
بالرد ولم يشر به لم يرجع عليه اذ اذنه ليس اقرارا بالاستحقاق بخلاف الامر

**مسألة** وقض الحاكم للعقد باستحقاق المبيع زفج للعقد من اصله وازد بعد  
قواينه الاصلية والفرعية **ش** بل من جينه اذ رفعه وقض بالاستحقاق ولا استحقاق  
قبل الحكم قلت بل الحكم كاشف لقدم الاستحقاق **فرع** وان استحق بعض  
المبيع فتعيب الباقي بنقصانه ثبت للمحار **مسألة** ومن باع بدرهم  
ثم قبض منها دينار صح اذ ما في الدرهم كالحاضر لقوله صلح لا بأس بالخير فاذا استحق  
المبيع رجع بالدينار المدفوعه اذ بطل عقد الصرف بطلان اصله واذا استحق وقد حال  
البائع بالثمن رجع به على البائع اذ حقوق العقد متعلقة به لا المستعمل اذ هو وكيل قبض  
وكيل القبض لا يتعلق به حق خلاف وكيل العقد **مسألة** ومن باع نصيب  
بدر كالمبيع اي بالثمن ان استحق كشرط الرهن في الثمن واذا استحق ما باعه الوصي  
رد الثمن من مال الميت ان كان والدا استرده من العرما اذ لا يستحقونه لاكتشاف  
الميت فقلنا فان نعد رهن ماله اذ قد ضمنه بقبضه وعلى اليد ما اخذت **مسألة**  
واذا استنولت الامه المشتراه براسحت ردت للمشتري اجماعا والاستيلاء ليس  
استيلا كما كان معصوبه والولد خراجا للمشبهه وعليه قيمته لما ليها اجماعا اذ  
هو مال له في خريته وضمان قيمته وقامطابقه الأصول **فرع** **على الخطر**  
وانما تضمن القيمة وعن **س** غلام بغلام وجاره تجاربه لناقضاؤه صلح بقبضه بصف  
العبد الذي اعتقه الشريك وكنتقله مع الغاصب اجماعا وانما تضمن القيمة بعد  
المطالبة وان كان الرد فان تلف قبل ذلك فكله للمغضوب **فرع** **هـ** حص  
والعبرة بعمته يوم الضمان **س** بل يوم الولادة اذ هو اول وقت له فيه قيمة قلنا  
لا معنى للقبول قبل الضمان **فرع** **هـ** حص **س** ويرجع على البائع بالقيمة **س** لا  
اذ عتقهم لا بفعل البائع قلنا العر حيايه عند اكان اخر خطا **فرع** **هـ** في  
وعليه العقر ايضا اذ وطى ملك غيره ولا حجة قلنا المهر لقوله صلح وعنه المهر  
بما استحل من فرجها **ك** لا حجة كانت امرامه اذ لا حجة فلا مهر كلوطى امته  
قلنا العله هناك كون منافع البضع مملوكة لغيره فافتراق **هـ** حص **س** ولا يرجع  
به على البائع اذ قد استوفى عوضه **ي** في بل يرجع اذ هو غرم لحقه بتمسكه  
كقيمة الولد قلنا لم يستفيع بالولد فافتراق وكمن عصب طعما على عاصبه فأكله  
فانه لا يرجع ما غرم **فرع** ولور وجهها المشتري غيبه بطل النكاح اجماعا



وردت واولادها المستحقون اجماعا اذ لا موجب لحرثهم فلد على السيد عقرها ولو علم  
المشتري بغصبها لم يستولدها ردت واولادها اذ لا سبب حينئذ لحرثه **فصل**  
فيما يدخل في المبيع **تبعا** المتبع في ذلك العرف العام والخاص **مسألة**  
السح يدخل في المبيع ونحوه للمالك ثياب البديلة وما يعورف به لا ما في يده ولا ما للربيه  
كالعمامة والمنطقة والخاتم قلب الا لعرف وقبل ما ستر العور فقط قلبا المتبع  
**ك** العرف **مسألة** وفي الجبل والغال العذارى والجمام في غرفنا وكذا في  
الحجر التي تلج لا الشرح والحزام والعباءة واللبد والشكال والقبدة وثقله الغال  
واكاف الحمار وحقيقه الجمل قلت الا لعرف **مسألة** وفي الارض المألا لعرف  
كبلاد الري وخراشان **ك** وصنعا والسواني والمنافى والجيطان والطرق المعشاه  
قلت ان كانت والاف في ملك البائع ان كان اذ عليه التسليم والاف في ملك المشتري ان  
كان والاف في يده ويدخل فيها ثابت يبقى سنة فصاعدا اذ يصير كالحرمينها  
سوا كان ذاساف ام لا كالقصب واليقطين لا ما تقطع منها من ورق كالحما  
ونحو الجوز ونحوه فلا يدخل في فصاله كالررع قال **مولانا** عليه ونبالا للصلاح بلا  
اجره اذ هو كالمشتري **ف** ولا يدخل التمر في بيع الشجر كالررع على الارض قلت  
والا قرب عندي دخوله هناك الصوف على الشاه خلاف ما اذا دخلت تبعا  
**ص** صاع لبيع الارض فهو اشبه بالزرع اذ دخل الشجر لا لجل بيع الارض **مسألة**  
وفي الدور والشاميز ونحوها طرفها وكل ما الصق بها ليسفع مكانه كالابواب  
والادوات وقدر الحام والسلم المشهور وسفل الرحى ونحوها وما حوته عرضتها من  
حام ومجد وشجر وقسقيته لا الرباجين ولا الجبال والجدران المرتبطة لتعليق  
الباب والبساط اذ ليست من الدور وكذا البلاء الارشيه والقرسطون والقبان  
في السمايز وكل منقول الا المغايب ويدخل في الشئان العمد والخيوط لا عرض  
الضمير في المصح **مسألة** ولا يدخل الملقى ولا اليفين ولو اجماعا غير  
الاشناس وعلى البائع نقله فان تعيب المبيع بنقله ثبت الخيار ان لم نقله البائع  
قبل الفسخ كلو اخل السقف فاصلمه قبل التسليم اذ هو سري لا لو اهدم  
الجدار قبله فاصلمه البائع والخيار ثابت لعظم المؤنة فمحتمل كون الاخر دون  
الاول ولا يدخل معدن ولا دفين ولا درهم في بطن شاه او سمك اذ ليس من

المبيع **س** فان ادعى البائع ما في الشاه فالقول له كالمالك في يد العبد والاف لقطه  
واما التمسك فالسلاهي لقطه اذ لا يجوز استلاعه بعد ثبوت يده والاف في يد  
البائع اذ هو عينة **ك** والمتقوبه والجمام شوا قلب الجوار كونه كقرية **ف**  
واما العنبر والتمك في بطنها والمشتري اذ هو كالعلف **ك** لكن ان وجد  
مينه حرمت عنده **ه** كالطافي وسيا في الخلاف **فصل** من استر اشيا فاعطى  
خلافه **مسألة** ومن استر امثالا له موضوعا غير مشروط صح وخبر في  
الخالف مع الجهل كاشترى منك هذا البر فاذا هو شعير اذ لا حكم للضفة مع الاشاع  
لقولها **ك** وكذا لو قال على انه بر فاذا هو شعير فيلغو الشرط قلب فيه نظر بل  
يلزم الشرط كما سياتي قلت فان شرط فخالف ففي المقصود فسد كعلي الهانعا  
فاذا هي كيا من او العكس ومقصوده غير اللحم والاف في تقارب الغرض ومنه  
ان يشتري عبدا فاذا هو امه ونحو ذلك اذ بطل الشرط وهو لازم اذ هو حالي فبطل  
الشرط فان خالف في الصفه صح مطلقا وخبر في الادنا مع الجهل كعلي انه نراهم  
فاذا هو ابليس اذ لم يبطل الشرط بالكلية بل حصل معطلة وهو الجنس وثبت  
الحيار لفقد الصفه **ق** **مولانا** عليه ولم يخبر في الادنى كالحمار فلو فرض ان  
معظم المقصود في الصفه صارت كالمخالفة في المقصود دينا فقط اذ الطاهر خلاف  
**ف** **ه** ولو شرط لغير العبد فانكشف سلفا فلا خيار **س** بل لا خيار في  
الكافر المسلم والكافر خلاف المسلم فلما المعتمد القرض وانفق في الاسلام  
فاما لو شرط النوبة فانكشف بغيره فلا خيار خلاف العكس وان خالف في  
الجنس فكالمقصود اذ هو مشروط ويستوى فيه العلم والجهل وان خالف في  
النوع فسد ان جهل البائع اذ جهل البائع يقتضي انه لم يررض باخراج خلاف ما  
شرط والاف صح وخبر المشتري مع الجهل اذ علم البائع يقتضي رضاه وجهل المشتري  
يقتضي الخيار **مسألة** فان لم يشتر فاعطى خلافاه ففي الجنس سلم البائع المسع  
وما قد سلمه مباح مع العلم ولو فرض فاسد مع الجهل اذ سلمه بعوض وان  
خالف في النوع **ك** خبر المشتري قلت والبائع اذ للنوع شبهة بالجنس وفي المالك  
بتر اذ ان ارش الفضل مع الجهل **ك** فان جهل البائع فسد الغرض قلت وفيه نظر  
وان خالف في العين كبعت منك هذه الشاه فاعطى غيرها فوجهان **ك** اجمعا











فان اقرآن راس المال كذا فله دعاه اكثر بعد العقد لم ينع كما سياتي **مسألة**  
ومن اعقل ذكر الورث اعتبر في راس المال موضع الشرا وفي الرخ موضع اذ ذلك  
هو العبد وكذا اجنس النقد لا لشرط فهو ملك قلت والرخ بين الشركاء  
الملكية الباقى وللشرك حصة **باب التولية كالمراعاة**  
الافق بالثمن الاول فقط ويجوز ضم المؤن كما مر **مسألة**  
والحياتة فيها توجب الحيات في الباقي والارش في التالف كما مر **في**  
بل يرفع الحياتة مع التلف لثامر **فصل في الشريك والمخاضة** **مسألة**  
ولو قال المشتري لغيره شريك هذه السلعة بكذا وقد اشركت في نصفها وقبل  
المخاطب بجزء ملك نصفها نصف الثمن فان لم يعين في كذا اشركه فوجهان **في**  
يصدق لهما له وقبل يصح ونصف اذ هو الظاهر قلت الاول اقرب كالمسحوق  
فان خط عن الاول شيء بعد ان شاركه استركا في الخطيطة قبل الشراكة  
الفصد الشراكة في الثمن **مسألة** والمخاضة ان يبيع ما قص من راس ماله فيقول  
بعثك كذا على فحاسة كذا او راس مالي وخسران كذا وهي جارية كالمراعاة وعموم  
واحد له البيع **باب احكام البيع الفاسد**  
**مسألة** فاسده ما اختلف فيه احد شروط الصحة كجهالة **مسألة** الخيارات او المبيع  
او الثمن او كون اتفهما ما لا يتلصق بالبيع ونحو غيره كالحزم مع المثل او لا يبيع  
بعنه لصفه كالمبتدئ **مسألة** ويجوز الدخول فيه لفعل المتكلم من غير تكبير  
وما استحسنه المسلمون فهو عند الله حسن **في** بل محظور لظاهر النهي **في**  
بل مكره اذا قل حال النهي الكراهة قاله مولانا عليهما اجماع المتكلمين على عدم  
التخرج اقتضى ان النهي لكونه لا ينبرم فقط لا يخرج في عقده **في** وحكم الشهادة  
عليه حكم عقده **مسألة** **في** وملك بالقبض بالاذن ويصح فيه بعد  
قبضه كل تصرف الا ما خضه دليل **في** لا يملك الملك بعد القبض لقبيل لما شر  
بريزه فاسد اذ هو بيع وشروطه صالحة **في** لغير تزريه بعبد سلمنا وكالكتاب  
الفاسده فانه يعنى بالاداء قالوا الكتابه كالحاف القياس اذ هي مقابل ملكة  
ملكه واشان ملك للعبد وزينة بين الرق والحرية فلا يبطل القياس على هذه  
الوجوه لا غيرها **في** عقد فيه تسليط في عين يبيع ملكها بالعقد فصح ان يبيعها

الملك لقوله تعالى الا ان تكون خارة عن تراض قلبه ومن احتل احدها باطل  
اذ لا تنتظم اذ به خلاف سائر الشروط **مسألة** وما فسد للزبا فخر عقده  
والشهادة عليه **في** ولا يملك بالقبض اذ دليل تحريمه لم يفضل لكن يرد لما  
لكه ان علم والافق ببيت المال **في** بل يملك لأجل الخلاف كسائر العقود **في** اما ملك  
في غيره لا يستند الى عقد والعقد في الربوات مرتفع للاجماع على تحريمه فلا يصح  
اذ الجمع عليه غير المختلف فيه فلا قرب ملكه بالقبض كغيره قالوا تسليمه كالمشروط  
ملك بذله فهو كغيره فلا يملك مشروط بتسليمه الثمن لأجل العقد وقد وقع في  
**مسألة** ولا تلغى التحلية في قبضه اجماعا بل يعتبر نقل المنقول والصرف في غير  
لضعف العقد اذ لم يقبض نقل الملك بمجرد خلاف الصريح **في** من اشترا ثرا  
قبل ضلحه قبل تلف قبل فقلعه فمن مال البائع بنا على ان عليه في الفاسد لا تلغى  
**مسألة** ولا يصح الصرف فيه قبل القبض اجماعا اذ لا ملك حصيد **مسألة**  
**في** وبعده يصح كل تصرف الا لو طأ اذ لم يملك الا بالقبض باذن البائع واشبه  
الباحة قلت الاولى التعليل بعدم استقرار الملك لتعرضه للفسخ ولا وطأ  
في ملك فتنفر لتشديد الشرع في الفروج وقيل بل يجوز اذ هي اباحة من كل وجه  
كالهدية قلت ملك الهدية مستقر فافترا **مسألة** ولا يستحق فيه الشفعة  
اذ ملك بالقيمة وانما الشفعة بالثمن **في** بل تقع كلو كان الثمن عرضا قلت  
الاولى تعليل المنع بملك البائع استرجاعه بالحكم فلم يستقر استقاله كلو  
شرط لفسده الحيات **مسألة** وهو معرض للفسخ قبل القبض مطلقا اذ  
لم يملك وبعده بالحكم حيث لا تراض لئلا يلزم الغير اجتهاده من غير حكم **مسألة**  
**في** وما اجمع على فساد كرا الفضل بعد انقراض الزيدتين والخذري ومن الزير  
وكسغ المعذور والظير في المهور لا يقتصر قبل القبض الى الحكم اذ لا ملك ولا  
خلاف وبعده يقتصر اليه للخلاف في ملكه بالقبض وما يرجع على فساد كاه  
الولد والزيادة لأجل الاجل افقر قبل القبض لقطع الخلاف وبعده حيث لا تراض  
لقطعه ورفع الملك قلت ولا يبعد الفسخ موت ايها كما لا يبطل به وجوب  
التراد كما سياتي **مسألة** والفرعية فيه قبل الفسخ للمشتري مطلقا لقوله  
صلىم الخراج بالصمان وهو في ضمانه أي تلف من ماله فاستحق منافعها بدو ضمانه

٩٧٩



**ي** والاصلية اما انه اذ هي تمام ملك من استغفله وتطيب بتلفه قبلها اذ الواجب جيب  
تمته فقط وبفتحها بالرضا فقط اذ هو كعقد جديد **مسألة** واذا فصح الامه  
بعد تزويجها فالمهر للمشتري اذ هو خراج وسبق النكاح اذ صدر من اهله وصاد عنه  
**ي** فتفتح لبطان ملك العاقد قلب بل تبقى لفترته كالباع **ح** واما الاجاره  
فتفتح لجوار ففتحها للعذر الا ان يجزها الباع وتكون له من الفسخ وقيل لا اذ سلم  
المبيع كالقطن بالتصرف فلنا لا نسلم واما الرهن والعارية فنقضان لبطان  
ما يتربا عليه وينع من رده عينه الاستهلاك الحثي كالايلاف فتجب قيمته **س** ولو لم  
يوم قبضه اذ هو وقت الضمان وقيل يوم استهلاكه اذ هو وقت القويم **س** اقل القوم  
من القبض الى التلف لقبضه برضا الباع فاما ما قبل نفاوته كالبثني والبيض والخمر  
فيض من مثله **مسألة** والمتكى كالجنى وهو الغزل والطن والذبح والصنغ و  
القطيع والغرس والوقف والعنق والبيع والمهر في استهلاك هذا اذ قبضه برضا  
نواه فهو منقطع عليه خلا في الغصب فلم يكن فيه استهلاك **مسألة**  
والبناء في العرصه استهلاك لها قال مولانا عليه السلام وكذا الاجاز **س** لا قلنا كبيع الو  
واذ الباع كالمخلط على ذلك فلم يرجع بالعين كالمبيع من كل وجه قلت وفيه نظر **س**  
**مسألة** ويصح من المشتري كل عقد بعد القبض ملكه **س** لا قلنا  
بنا على انه باطل **س** فان باع او وهب بعد المطالبة بالفسخ ففيه تردد **ي**  
الوصح نفوده ما لم يحكم بالفسخ او يفسخ بالرضا لأجل الملك **مسألة** وعلى الباع  
رد الزائد على القيمة من الثمن الى المبتاع او ورثته وعلى المشتري التوفيه ان يقض  
غناها اذ الواجب القيمة لا غير فان غاب المالك فكل المفقود فان ايس من عرفه  
لوعاد جاز الدفع الى الوارث او الامام او الحاكم فان عاد بعد الياس واسترجع  
اذ هو عين ماله وان دفعه الى الامام فلا ضمان الا على بيت المال **س** **ي**  
والما يجب نراة الربا بين الباع والمشتري بعد النفاخ لا قبله اذ كل قد  
رضي بما صار اليه واذن باستهلاك ما دفع وقيل بل يجب مطلقا اذ هو مضمون  
بالقيمة قلت والرايد كالمباخ **ي** ولا وجه لنقد برياس بالخمر الطبيعي اذ لا يسد  
عليه ولا يحصل به الا الظن فيجب اعتبار الظن سواء حصل بالمدة ام غيرها قلت  
وهو قروي قال ولا يصرف بعد ان صار لملك له الا في المصالح لا الفقرا اذ لهم

مخصوص لكن يجوز للامام فقط لأجل الولايه **مسألة** **ح** وارجح ما نملك بعقد  
فاسد واجرته للمشتري لما مر **ح** **ي** بل تصدق به اذ ملك من وجه مخالف لحكم  
الشرع كالغصب فلنا علة الاصل الاخذ من وجه مخطور وافر قاقيل موقوف  
ان اجاره الباع فله اذ هو بصد الرجوع الى ملكه ولا تصدق به لما مر قلت  
ما يبرح جاز من لم يملك له ولا يشه **مسألة** واذا اوكل العبد من شريك  
فالثن للشيء ان كان من ماله والثمن على المشتري **س** والمادون يعنى في  
الصحيح بالعقد اذ ملك نفسه به وفي الفاسد بالقبض ولا يقبض نفسه اذ هو  
الى الوكيل ويملكه الوكيل حاله فحفظه **س** ثم ينقل الى العبد فعن ملك  
نفسه والولا للبايع اذ هو المعنى بالباع **س** **ي** **هـ** ويرجع الوكيل على العبد  
بالثمن كوكيل الجرح ان علم انه **مسألة** صار منبرعا اذ له ملك فلا يرجع  
عليه قلنا الوكالة صحيحة فلم يرد حكمها **س** ويحتمل ان يرجع بالقيمة كالمعزور بالجاره  
قلت وفيه نظر فان شراه الى دمه تردع من مال السيد صح الشراء والعنق  
القضا اجماعا **س** فان اشتراه بغير مال السيد فكله لكان كان نقدا  
اذ لا تنعق على الحلال وقد مر والافسد فعن بالقبض قلنا بنا على ان الشرا  
بالعرض الغصب واستد لا باطل وفيه نظر **س** فان كان محورا فلا حكم لدمه  
اذ لا تصرف له فلا يعنى الا باعناق الوكيل ان شا والولا له اذ هو المالك  
ولا يرجع على العبد اذ لا دمه له حال رقه **ي** لكن يرجع ما دفع بعد العنق اذ هو  
عزم لحظه بشييه وهو خرد وقيل لا **مسألة** **س** **هـ** واذا فسخ الفاسد للمشتري  
حبس الباع حتى يعود له الثمن اذ هو اخفى به اذا افسس **س** لا بنا على ان  
الفاسد باطل **مسألة** ومحرم الربا والكالي والكالي في الفاسد كالحكم  
اذ العلة المعاوضة على صورته ولعموم النهي **مسألة** وليس للحاكم فتح العقود  
الصحيحة المترتبة على الفاسد بعد القبض لصحتها قبل الاجارة كما مر **س**  
**ف** **البيع الباطل** **مسألة** لا ملك بعقد باطل اذ هو كعقد **ي** ولا ضمان لما قبض باذن مالك المرشد  
بل هو ماله قال مولانا عليه السلام فيه نظر اذ هو مباح بعوض **مسألة** قال مولانا  
عليه السلام صابط الباطل ما اخل فيه العاقد او فقد فيه ذكر الثمن او البيع او صحة























لا يشترط اذ هو معاوضة كالبيع قلنا فضل الخبر والقياس على الكتاب اذ كل منهما عقد رفاق  
ولي موضوعه يحمل احدا للدين وقابل الآخر **مسألة** ولا يشترط من صفاته الا ما  
يكون مقصودا بالمنفعة وتختلف به الهمة فتعارف له عبارة موضوعه وبكيفية حصوله  
درجته اذ هو المتيقن فلو شرط دفعه غزل الذي يسم لم يعتبر ان يكون تغزل العنكب بل سما  
دقيقا غرافا **مسألة** ولا بد من كبله او وزنه حيث يمكن ان يكون معلوم القدر  
ولا يجوز كبل الموزون ههنا والعكس اذ القصد التحصيل ولا يكفي العبد الا حيث علم  
تساويه كالجوز **مسألة** ولا يصح تعيين مكيا ل تقدير تعذر المحلول بل مكيا  
بلد كبير لا يجوز احتياجه في مدة اجله ليللا يؤدي الى الجهالة ولا تعيين شرط صحيح او ارض  
اولين نفره متعينة او ثوب من صنعة رجل معين او محلة ضيعهم لتجوز التعذر والاصل  
فيه قوله صلح في كبل معلوم وقوله لليهودي وذا سمى حايطاف **مسألة** ولا يملك اليه ان  
يشترى الموفان المسلم اذ هو المقصود **مسألة** فان اسلم في شيء على انه ان لم يتيسر  
كان عليه شيء اخر لم يصح اجماعا الهية صلح عن سح وشرط وشرطين في بيع **مسألة**  
ولا يصح الاشتراك في المسلم لا يستلزامه الفسخ بينه وبين المسلم في البعض من غير  
رضاه **مسألة** ولا في المسلم فيه ولا التولية اذ هو تصرف قبل القبض وقد منع قوله  
صلح ليس لك اذ سلمك او راس مالك **مسألة** يصح ان اذ الشراء انما منع بيعه قبل القبض و  
الشركة والتولية ليس بجمعا لعموم قوله صلح فلا يصرفه الى غيره فاما بعده فيصح ان  
وله في راس المال بعد قبضه كل تصرف اجماعا **مسألة** ونفسه خيار الشرط  
الا ان يظل قبل الفرق كما في الصرف **مسألة** يجوز قلنا بنا على عدم اعتبار المجلس  
**مسألة** وفاسد السلم باطل فيراد ان الباقي والا مثل المثلي وفيه الهية اجماعا  
ونقوم بوم القبض اذ الضمان من وقته والمسلم ان يأخذ عوض راس ما له ما شاكا  
الديون فان اراد ان يصححه ترا اذ اقر عقدا ليله يصح عقدا كالي بكالي **مسألة**  
واذا بطل الفسخ او عدم جنس لم يوجب راس المال او فتمته يوم قبض ان تلف  
ولا يمنع به قبل القبض شيئا **مسألة** له ان يشترى به من المسلم اليه ما شا  
لما قول علي عليه السلام لا تأخذ شيئا من غير سلمك وهو توقف **مسألة** ويصح انظار  
معدم الخنس اذ لا مانع وله الفسخ ان شا وسوى كان تعذر لافله من **مسألة**  
المسلم اليه ام لا يقطع ما اسلم فيه عن ايدي الناس **مسألة** لا فسخ بالافلاس لا حل

بعد قبضه

الرجاء ما لم يقطع عن ايدي الناس قلنا القصد تعذرا لا بقاء فلا فرق فان امكن  
البعض لم يفتح في حصته لكن لم يفتح على عليم لا يأس ان يأخذ بعض سلمك  
**مسألة** ويرجع بغيره راس ما له **مسألة** لا يرجع الا كونه لما قول علي عليه السلام لم يخالف  
**مسألة** ولا يلزم المسلم اخذ ما نقص عما وصف الا ان يرضاه لقوله عن ارض  
**مسألة** فان بذل عوضا عن الرذاه حزم اخذ ما نقص عما وصف الا ان يرضاه لقوله عن ارض  
السلم قبل قبضه لما مر ويلزمه قبول الزائد في الضيق **مسألة** اذ هي تابعة للثان لا في  
القدر كما يمكن فضلها مع قبول الزمومت المتأخذها والصفة قد ينسأح بها دليل جواز  
مع الرد في الحيد صفة لا قدر **مسألة** وفيه نظران المتة في الصفة كالمته في العي ومن  
تم قال صلح في هرس اذا سقط سوطك فانزل له **مسألة** فان اعطاه حلا في  
النوع **مسألة** لم يجب قبوله قولاً واحداً وفي الجوار وحدها يجوز قبوله لافلا كما  
لصفه وحزم قبوله كالحال في الحسن اذ هو تصرف قبل القبض **مسألة**  
ووجب قبول ما يجمل للبرادة المجمل كما مر في القرض فان اشنع فوجهان بحره  
الحاكم اذ هو حق عليه **مسألة** بل يقبضه الى بيت المال حتى يقبله لمعل **مسألة** قل وهو قوي  
**السرط الثالث** الاجل وفيه مسائل **مسألة**  
هو شرط لما مر ويجب كونه معلوما للخبر ويصح تعيينه بالشهر الزوي والعربي واليام  
المشهورة كالعيدين والنقش ويوم عاشوراء لتعيينها فان اطلق العيد ارجع  
او جازي تعيين الاول وان غيب الشهر والفرج ان عند اليهود او قبط اليهود  
وفيض النصارا والسعانيين صح ان عرفها المسلمون لا اليهود وجدهم اذ لا ثوب  
بقولهم **مسألة** لا يصح الوقت بها اذ قد يتقدم وقتها وتاخر وقتها عليه اطلاق **مسألة** المنع  
لا يصح بصوم النصارا اذ ليس معلوما ويصح ان يقطعهم بعد تبسهم بالصوم  
اذ هو معلوم **مسألة** يصح بصومهم ان علم وقته **مسألة** الشهور معلوم عند ما قلت  
يعني في العراق ويصح التقييده **مسألة** **مسألة** ولا يصح الى الحصاد ونحوه  
للجهالة **مسألة** يصح اذ هي معلومة لنا قوله صلح لا تأبى عوا الى الحصاد الخبر **مسألة**  
ولا يصح الى قدوم غاي ونحو الجهالة ويصح الى وقت العطاء ان كان معلوما **مسألة**  
**مسألة** واذا قال لي يوم كذا اخل بغيري والى ليله كذا اخل بغيري شمس اليوم الذي  
قبلها والى شهر كذا او غرت خيل باولة وهو غروب شمس اخر اليوم من الشهر الاول  
يوم







وما يتقده به عند ذوي المعرفة والنفوذ كالشور والعقبان الجشع والنوع  
والصفه **ي** وعور السلم في الحرا حيا وميتا ونيا ومطبوخا وفي الضبوك لا وعال  
والضبا والعزلان والارانب فيذكر فيها ما ذكر في العنم ويصح السلم في الحي مما يصاد  
بالشوك لا بالشهام والكلاب اذ الغالب فيها الموت وفي صيد البحر لا مكانه وذكر  
الحسن والنوع والصفه والصغر لا السن ليعذر معرفته **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح  
في الجلود لعظم تعاونها فالورك عظيم قوى والصدر ثخين رخو والظهر رفيع  
ضعيف ولا يضبطه الذرع لا اختلاف اطرافه ولا الوزن اذ قد يتفقق فيه ويختلف  
في القبه **ك** **المسعودي** يصح لما مر **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في الجواهر  
كاللؤلؤ والبرجد والياقوت والعقيق **المسعودي** ان اريد بها السمج لا دونه صح  
لا الجلبه قلنا نعم ونها عظم قصص صيبتها **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في التزيان اذ يتخذ من  
الذفا في فحش ولا في السموم لتحرم بيعها **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح فيما لا ينقل اعماما  
اذ لا بد من تعيين البعده ويكون سلم في عين وهو باطل اذ السلم يجعل احد الدليلين  
وتاجل الاخر والاسلام في العين خلافه **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في الدرهم بالدرهم  
وجهان اصحها المنع اذ يحرم فيه النساء **الطبري** يصح بشرط المقايض ويكون صرفا  
وصح الصرف بلفظ السلم كالبيع **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في السلم فيه **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله**  
**كبره** **ش** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح السلم في اللحم لعنم قوله من اسلم الحنظل لا لعظم  
تفاوته باختلاف المرامي قلنا كفاؤنا الجيوب قالوا قال صلى الله عليه وسلم لا سلم في  
الطعام اراد به اللحم قلت لعلة اراد المطبوخ لعظم تفاوت الصنع فيه **فصل في حصر** **س** **لله**  
ولا بد ان يقول لحم كذا صعبا وكذا ذكرا وانى خضي ام لا رعي ام معلوف من غصو  
كذا سمه كذا ويدخل العظم في اللحم كدخول النوا في التمر كدخاله الا ان سقط السلم  
اليه **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح السلم في السم ويذكر ما مر والابيه والبطل **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله**  
**ك** وفي الروس والكارع قلت ارادوا حيث لا يتبدل **فصل في حصر** **س** **لله** لا اذ ليس مقصودا  
كله اذ اكثره العظام وهي غير مقصوده قلت بل قد يقصد لتطيل ما يطعم فيه  
**هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في الشواقي لا اذ عمل النار فيه يختلف فلا يضبط قلنا لا يضبط  
وان مسته كالبها **ي** يصح في روس ما لا يشوا اذ اوصف بما يميزه كالحا كمن جاء  
وفي لحم الصيد حيث ستمرا حده ميمرا بما مر في العنم والرضع والفطيم وبلده والة

اصطباؤه اذ ما يؤخذ بالشوك اطيب مما قبل وصيد الكلب اطيب من صيد الفهد لكثرة  
فتحها فاه والفهد مطبق فنهكته كثره وفي لحم الطير فيذكر الحسن والنوع والحجم لا  
السن والمكان والغضوحيه اسلم في بعضها ولا يلزمه الريش والاذن حيث اسلم  
في اللحم وفي لحم النخري فيذكر النوع والحجم والموضع والمهلوح منه والبطري ولا يدخل  
الراش منه والذنب وقشر الجلبه وفي بطون الانعام فيذكر الحسن كالقيد والريه  
من كذا والحجم والوزن وما مر في اللحم ولا يصح السلم في عضو من حي معين كالبيع **هـ**  
**هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح السلم في اللبن واللبس والذهب اذ ذكر النوع ما هو منه وكونه رعي او  
معلوقا جليبا او راييا وفي الجلبه يوم او يومين اذ ينهق بالزيادة الا يجب لا تغيره **هـ**  
وتجده ذهاب حلاوته والجلو خليه فقدر بالكيل او الوزن حسب العرف ولا  
يكان حتى تسكن الرغوة ولا يصح في الخبيض اذ هو معيب والسن كالحليب وبيوت  
العتيق ومبدئه ولونه اصفر او اسود فان تغير بالماء فعبت لا يصح السلم فيه وفي  
الزبد كاسمن لكن يقول زبد يومه او اسمنه ورفقه ان لم تكن الحرامان عبت يزد  
به ولا تقدر بالوزن بخلاف السمن **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في الذبك مع ذكر ما هو  
منه وجدده وعقيقه كيلة او زيا كالسمن ويصح في ذك الشك اذ يقع في دهن  
السمن لا صبغا ويصح في الخبز واللبا اذ اكر احسنه ونوعه وبلده ورطوبته و  
نسبه وتقدر بالوزن وكونه اصفر او ابيض **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في الثياب  
داكر الحسن والنوع والطول والعرض والرقه والعلط وموضع صنعته وفي  
القبض والسراويل كذا وفي المعاجير والفتق والخيرات والمطرزات قداما **هـ**  
يعظم التفاوت ويذكر الخاتم والمفضوز ولون الصباغ في المصنوع **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله**  
ويصح في الذهب والفضه والرخاص والحديد ولو مصنوعه ولا يصح في  
المقاوت ويذكر الجوف والمصمت ولا يصح في المشوشا **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في  
الدرهم والدينار اذ هما من الاشياء **الواقي** يصح كغيرها ولعموم من اسلم  
**هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في ابنة الخاس التي لا يدخلها جماله كالطشت والظفير  
مع ذكر شعته وعفقه وفي الدبرق والقمم والمترجده والشمعدان تزد **ي** يصح  
وتقدر بالوزن **هـ** **فصل في حصر** **س** **لله** ولا يصح في آلات الحديد كالسلاح والة الحرف تقدر  
بالوزن والصفه وفي الدروع مقدره بالوزن والصفه قالوا لا يعلم فيه نظر







او مذبنا او مشدخا اذ ليس برطب وكذا لك الغيب **مسألة** واذا اسلم في مكيل  
 سلمه بقاء من التبن والتراب ونعفى عن السير في الكيل لا الوزن وليس له  
 الزيادة على المعتاد في ايصال الكيل من ثلثه او صك او تلقى **مسألة**  
 ويحتجب قول ما تجل لتبراد دمة المكيل الى الخوف مونه الى مبدى الخلول كعهل الجوان  
 او فساد كالحلم والرطب حيث له عرض سآخره او مونه حفظه فان امتنع فوجهان  
 فدمرا ولا يلزم المسلم اليه التعجيل ان طلب اذ تنظف قايده الحاجيل واذا امتنع من  
 القبض بعد حلول الاجل قبضه الحاكم لقبري دمة المستسلم **مسألة** ولا يصح  
 التصرف في المسلم فيه قبل قبضه لقوله صللم من اسلم في ثشي فلا يصرفه الى غيره وكا  
 لبيع قبل القبض **فروع** فان فعل بمر قبضه للمشتري احتمل ان لا تحرى هذا القبض  
 اذ قبضه لغيره واذا قبضه لم يكن له بيعه حتى يعيد الكيل لما مر في البيوع ولا  
 يكفي ان يعطيه وهو في مكياله اذ ليس كبلاتنا فلهم يجزئ فيه الصاعا  
**مسألة** وليس للمسلم ان يستجمل بالمسلم فيه الى ما في دتمته اذ هو بيع له قبل  
 قبضه وقد نفى عنه فلو كان **مسألة** عن قرص صح كما مر **مسألة** ومن له  
 دين فباع من المدينون شيئا بشرط ان يقضيه لم يصح له بيعه صللم عن بيع وشرط  
 فان قال اقضى ديني بشرط ان ابيعك منك صح القبض اذ هو مستحق ولغا الشرط  
 قلت اما اذا جعلنا القضاية فيه بطري **مسألة** فاما ان قال اقضى اجودها اعطيتك  
 بشرط ان ابيعك منك ففعل لم يصح اذ القبض هنا غير مستحق وقد قال صللم ما مال  
 افوا من الخبر قال **مسألة** مولانا علم ونهيه عن بيع وشرط **مسألة** ويصح فيه الخط و  
 الا بر قبل القبض وبعده اجماعا اذ لا مانع **مسألة** ولو قال عجل لي وانا احط  
 عنك كذا ففعله من غير شرط في العقد صح اجماعا اذ لا مانع **مسألة** ولا يصح  
 مع الشرط **حصر** اذ يقتضي بيع الاجل فيكون كالزيادة في الحق لا اجل الزيادة  
 في الاجل وهو باطل **مسألة** بل يشبهه بربا الفضل حيث لم يقابل المخطوط ما  
**مسألة** بل يصح اذ الخط يلحق العقد واذا حار منفردا اجار مشروطا فله وهو  
 قرب اذ الشرط لا يقتضي الربا ولا يشبهه **مسألة** وكذا لو كان الدين من غير  
 سلم **فروع** **مسألة** بل يصح لما مر وهو القوي فاما الزيادة في الحق لزيد في الاجل  
 فمخرجه اجماعا وهو ربا كاهلية **مسألة** وتصح اذ قاله في السلم كالبيع